جمهورية العراق
وزارة التعليم العالي والبحث العلمي
جامعة كربلاء
كلية الادارة والاقتصاد - قسم المحاسبة

مدى التزام المدققين الداخليين العراقيين بمعايير التدقيق الداخلي الدولية للحد من الغش والاحتيال

The Extent of the Iraqi Internal Auditors Commitment to the International Internal Auditing Standards to Restrain Cheating and Fraud

(بحث تطبيقي في عينة من مؤسسات القطاع العام العراقي)

رسالة ماجستير مقدمة الى

مجلس كلية الادارة والاقتصاد جامعة كربلاء وهي جزء

من متطلبات نيل شهادة الماجستير علوم في المحاسبة

تقدمت بها

رغد منير فرحان الزبيدي

بإشراف

أ.د. طلال محمد علي الججاوي
أ.م.د اسعد محمد علي وهاب العواد

1438هـ
2017م

﴿ وَلَا تَقْعُدُوا بِكُلِّ صِرَاطٍ تُوعِدُونَ وَتَصُدُّونَ عَن سَبِيلِ اللَّهِ مَنْ آمَنَ بِهِ وَتَبْغُونَهَا عِوَجًا ۚ وَاذْكُرُوا إِذْ كُنتُمْ قَلِيلًا فَكَثَّرَكُمْ ۖ وَانظُرُوا كَيْفَ كَانَ عَاقِبَةُ الْمُفْسِدِينَ ﴾

صدق الله العلي العظيم

الآية (86) سورة الاعراف

اقرار المقوم اللغوي

اشهد بأن رسالة الماجستير الموسومة (مدى التزام المدققين الداخليين العراقيين بمعايير التدقيق الداخلي الدولية للحد من الغش والاحتيال: بحث تطبيقي في عينة من مؤسسات القطاع العام العراقي) للطالبة (رغد منير فرحان الزبيدي) قد تمت مراجعتها من الناحية اللغوية وتصحيح ما ورد فيها من اخطاء لغوية وتعبيرية وبذلك اصبحت الرسالة مؤهلة للمناقشة بقدر تعلق الامر بسلامة الاسلوب وصحة التعبير.

التـوقيع:

الاســـم:

التاريـخ:

اقرار المشرف

نشهد ان اعداد هذه الرسالة الموسومة " مدى التزام المدققين الداخليين العراقيين بمعايير التدقيق الداخلي الدولية للحد من الغش والاحتيال" والتي تقدمت بها الطالبة (رغد منير فرحان الزبيدي) قد جرت تحت اشرافنا في كلية الادارة والاقتصاد- جامعة كربلاء وهي جزء من متطلبات نيل شهادة الماجستير علوم في المحاسبة.

المشرف
أ.د. طلال محمد علي الججاوي

المشرف
أ.م.د. اسعد محمد علي وهاب العواد

اقرار رئيس قسم المحاسبة:

بناءً على توصية السيد المشرف ارشح هذه الرسالة للمناقشة.

رئيس قسم المحاسبة
أ.م.د. اسعد محمد علي وهاب العواد

اقرار لجنة المناقشة

نشهد بأننا رئيس واعضاء لجنة المناقشة اطلعنا على الرسالة الموسومة (مدى التزام المدققين الداخليين العراقيين بمعايير التدقيق الداخلي الدولية للحد من الغش والاحتيال: بحث تطبيقي في عينة من مؤسسات القطاع العام العراقي) وقد تمت مناقشة الطالبة (رغد منير فرحان الزبيدي) في محتوياتها وكل ما يتعلق بها ونعتقد بانها جديرة بالقبول لنيل درجة الماجستير علوم من المحاسبة بتقدير ( ).

أ.د.	**أ.م.د**	**أ.م.د**
رئيساً	**عضواً**	**عضواً**

أ.د. طلال محمد علي الججاوي	**أ.م.د. اسعد محمد علي وهاب العواد**
عضوا ومشرفا	**عضوا ومشرفا**

مصادقة مجلس الكلية:

صادق مجلس كلية الادارة والاقتصاد/ جامعة كربلاء على قرار لجنة المناقشة.

أ.د. عواد كاظم شعلان الخالدي

عميد كلية الادارة والاقتصاد

الاهداء

الـــــــى:

- **وطني العراق ..... حباً واخلاصاً**
- **ارواح الشهداء ..... اجلالاً واكراماً**
- **منارة العلم المضيئة وصرحها الشامخ جامعة كربلاء ..... تقدماً وازدهاراً**
- **من علموني فأجادوا اساتذتي الافاضل ..... شكراً واحتراماً**
- **الارواح التي لا تفارقني ابدا ابي واخوتي رحمهم الله ..... وفاءاً واخلاصاً**
- **من غمرتني بمحبتها ودعائها والدتي حفظها الله ..... براً وحباً**
- **رفيق دربي زوجي الحبيب ..... وفاءاً وعرفاناً**
- **اخوتي الاعزاء ..... حباً واعتزازاً**
- **اختي الحبيبة ..... حباً واخلاصاً**
- **نور عيني ليديا وعمار ويوسف ..... حباً وعطفاً**
- **كل من ساعدني في اتمام هذا العمل ..... شكراً وامتناناً**

اهدي هذا الجهد المتواضع

الباحثة

الشكر والامتنان

الحمد والشكر لله رب العالمين والصلاة والسلام على خاتم الانبياء وسيد المرسلين نبي الرحمة سيدنا محمد وعلى اله الطيبين الطاهرين واصحابه المنتجبين.

يسرني ان اتقدم بخالص شكري وتقديري الى استاذين ومشرفين (الاستاذ الدكتور طلال محمد علي الججاوي) والى (الاستاذ المساعد الدكتور اسعد محمد علي وهاب العواد) لما بذلاه من جهد ووقت في اشرافهما على رسالتي ولما قدماه من النصح والارشاد وتوفير المعلومات التي اسهمت بشكل كبير في اتمام هذا البحث فلهما مني جزيل الشكر والامتنان.

وخالص الشكر والامتنان اتقدم به الى الاستاذ المقوم اللغوي والاستاذ المقوم العلمي.

كما اتقدم بجزيل الشكر والعرفان الى اساتذتي الكرام السادة رئيس واعضاء لجنة المناقشة المحترمين لتفضلهم بقبول مناقشة هذه الرسالة وجهودهم المبذولة لإغنائها واعبر لهم عن اعتزازي واحترامي لكل آرائهم وملاحظاتهم القيمة.

واقدم شكري وتقديري الى السيد رئيس جامعة كربلاء (الاستاذ الدكتور منير حميد السعدي) والسيد عميد كلية الادارة والاقتصاد (الاستاذ الدكتور عواد كاظم شعلان الخالدي) والسيد معاون العميد لشؤون الدراسات العليا (الاستاذ المساعد الدكتور حيدر يونس الموسوي) وكافة اساتذة قسم المحاسبة في جامعة كربلاء الذين لم يدخروا جهدا لتقديم كل ما هو جديد ومفيد من معلومات قيمة وتوجيه ونصيحة اثناء دراستي في مرحلة التحضير وكتابة الرسالة وبنفس الوقت اشكر السادة محكمي الاستبانة.

اتقدم بجزيل الشكر لموظفي قسم الدراسات العليا والمكتبة المركزية ومكتبة الدراسات العليا في كلية الادارة والاقتصاد في جامعة كربلاء وجامعة بغداد ومكتبة ديوان الرقابة المالية الاتحادي بغداد

ومكتبة البنك المركزي العراقي ومكتبة العتبة الحسينية لما قدموه من مساعدة في الحصول على مصادر هذا البحث.

كما اتقدم بخالص شكري لمدراء اقسام التدقيق الداخلي والمدققين الداخليين في مؤسسات القطاع العام العراقي ومدققي ديوان الرقابة المالية – فرع كربلاء عينة البحث لما قدموه من معلومات كان لها الاثر الكبير في انجاز الجانب العملي لهذا البحث.

واسجل شكري الى اخواتي واخوتي في الدراسة حنان ودعاء وهبة وعلي وابراهيم ورضا ونوفل وصدام ومرتضى.

واتقدم بالشكر والامتنان لأسرتي لما ابدته لي من دوام المساعدة والصبر والتشجيع فجزاهم الله خير الجزاء.

ختاما اتوجه بالشكر الجزيل لكل من اسهم في انجاز هذا البحث والتمس العذر لمن فاتني ذكرهم واسأل الله تعالى ان يوفق الجميع لصالح الاعمال وان يجزيهم خير الجزاء.

الباحثة

قائمة المحتويات

الموضوع	الصفحة
الآية القرآنية	أ
اقرار المقوم اللغوي	ب
اقرار الاستاذ المشرف	ج
اقرار لجنة المناقشة	د
الاهداء	هـ
شكر وتقدير	و- ز
قائمة المحتويات	ح
قائمة الجداول	ط
قائمة الاشكال	ي
قائمة الملاحق	ك
ملخص البحث	2-1
هيكل البحث	3
المقدمة	5-4
الفصل الاول: ابحاث سابقة منهجية البحث	26-6
المبحث الاول: ابحاث سابقة	15-6
المبحث الثاني: منهجية البحث	26-16
الفصل الثاني: التدقيق الداخلي ومعايير التدقيق الداخلي الدولية وقضايا الغش والاحتيال	98-27
المبحث الاول: الاطار العام للتدقيق الداخلي	57-28
المبحث الثاني: معايير التدقيق الداخلي الدولية (IIA)	77-58
المبحث الثالث: الحد من الغش والاحتيال وفق معايير التدقيق الداخلي الدولية	98-78
الفصل الثالث: مدى التزام المدققين الداخليين العراقيين بمعايير التدقيق الداخلي الدولية (IIA) للحد من الغش والاحتيال	179-99
المبحث الاول: مجتمع وعينة البحث والية عمل التدقيق الداخلي فيها.	112-101
المبحث الثاني: تحليل البيانات التي تم الحصول عليها وصولا للنتائج	170-113
المبحث الثالث: اختبار الفرضيات	179-171
الفصل الرابع: الاستنتاجات والتوصيات	188-180
المبحث الاول: الاستنتاجات	186-181
المبحث الثاني: التوصيات	188-187
قائمة المصادر	199-189
الملاحق	208-200
المستخلص باللغة الانكليزية	210-209

قائمة الجداول

رقم الجدول	عنوان الجدول	ارقام الصفحات
1-2	مراحل تطور التدقيق الداخلي	**38**
2-2	الفرق بين التدقيق الداخلي والتدقيق الخارجي	**56**
3-2	معايير التدقيق الداخلي الدولية الصادرة من معهد المدققين الداخليين(IIA)	**76-74**
1-3	اسماء المؤسسات عينة البحث حسب النشاط	**101**
2-3	مقياس ليكرت الخماسي	**107**
3-3	ملخص الاستبانات الموزعة والمستردة	**108**
4-3	افراد عينة البحث حسب التخصص الاكاديمي	**109**
5-3	افراد عينة البحث حسب المؤهل الاكاديمي	**110-109**
6-3	افراد عينة البحث حسب العنوان الوظيفي	**110**
7-3	افراد عينة البحث حسب سنوات الخبرة في التدقيق	**111**
8-3	افراد عينة البحث حسب الاشتراك في الدورات التدريبية في مجال المحاسبة والتدقيق	**111**
9-3	وصف فقرات مدى التزام المدققين الداخليين بمعايير التدقيق الداخلي لقطاع التعليم	**119-114**
10-3	وصف فقرات قياس الاجراءات الفعلية تجاه مخاطر التدقيق ومنها الغش والاحتيال في قطاع التعليم	**122-120**
11-3	وصف فقرات مدى التزام المدققين الداخليين بمعايير التدقيق الداخلي لقطاع الخدمات	**127-123**
12-3	وصف فقرات قياس الاجراءات الفعلية تجاه مخاطر التدقيق ومنها الغش والاحتيال في قطاع الخدمات	**130-128**
13-3	وصف فقرات مدى التزام المدققين الداخليين بمعايير التدقيق الداخلي لقطاع الزراعة	136-131
14-3	وصف فقرات قياس الاجراءات الفعلية تجاه مخاطر التدقيق ومنها الغش والاحتيال في قطاع الزراعة	138-136
15-3	وصف فقرات مدى التزام المدققين الداخليين بمعايير التدقيق الداخلي لقطاع المصارف	141-139
16-3	وصف فقرات قياس الاجراءات الفعلية تجاه مخاطر التدقيق ومنها الغش والاحتيال في قطاع المصارف	143-142
17-3	وصف فقرات مدى التزام المدققين الداخليين بمعايير التدقيق الداخلي لقطاع الصناعة	150-144

18-3	وصف فقرات قياس الاجراءات الفعلية تجاه مخاطر التدقيق ومنها الغش والاحتيال في قطاع الصناعة	152-151
19-3	وصف فقرات مدى التزام المدققين الداخليين بمعايير التدقيق الداخلي للقطاعات المختارة	157-153
20-3	وصف فقرات قياس الاجراءات الفعلية تجاه مخاطر التدقيق ومنها الغش والاحتيال في القطاعات المختارة	160-158
21-3	وصف فقرات مدى التزام المدققين الداخليين بمعايير التدقيق الداخلي وفق ديوان الرقابة المالية	166-161
22-3	وصف فقرات قياس الاجراءات الفعلية تجاه مخاطر التدقيق ومنها الغش والاحتيال وفق ديوان الرقابة المالية	168-167
23-3	مقارنة القطاعات الداخلة ضمن الدراسة	169
24-3	مصفوفة معاملات الارتباط بين المتغيرات المستقلة والمعتمدة من وجهة نظر قطاعات مختارة	174
25-3	مصفوفة معاملات الارتباط بين المتغيرات المستقلة والمعتمدة من وجهة نظر ديوان الرقابة المالية	175
26-3	نتائج تحليل الانحدار البسيط وقيم (R^2) وقيمة (T) للفرضية الرئيسية الثالثة	179-178
27-3	نتائج تحليل الانحدار البسيط وقيم (R^2) وقيمة (T) للفرضية الرئيسية الرابعة	179

قائمة الاشكال

رقم الشكل	عنوان الشكل	رقم الصفحة
1-1	نموذج البحث	26
1-2	انواع التدقيق الداخلي	52
2-2	انواع التدقيق الداخلي حسب تقسيم Kegrmann etal	54
3-2	الميثاق الاخلاقي لوظيفة التدقيق الداخلي	67
4-2	معايير الممارسة المهنية للتدقيق الداخلي وفق (IIA)	73
5-2	مثلث الاحتيال Fraud Triangle	88
6-2	الية اجراء التحقيقات المتعلقة بالغش والاحتيال	95

قائمة الملاحق

رقم الملحق	عنوان الملحق	رقم الصفحة
1	قائمة بأسماء السادة المحكمين وعناوينهم الوظيفية	201
2	استمارة الاستبانة	202-208

ملخص البحث

تعد وظيفة التدقيق الداخلي من الوظائف الهامة في المؤسسات كافة, كونها اداة مهمة للإدارة في تنظيم سير العمل وضمان حسن اداء العمليات, لما لها من دور في تقييم وتطوير نظام الرقابة الداخلية وكذلك المساهمة في تقييم وتحسين ادارة المخاطر, حيث ان التدقيق الداخلي يمثل خط الدفاع الرئيسي للحد من الغش والاحتيال ونظرا لما تتمتع به هذه المهنة من اهمية فقد قام معهد المدققين الداخليين الامريكي (IIA), بوضع معايير التدقيق الداخلي الدولية لتكون دليلا استرشاديا واطارا مرجعيا لأداء عمل المدقق الداخلي, ولكي تكون وظيفة التدقيق الداخلي فاعلة وتحقق الهدف المنشود من وجودها لابد ان تستند على هذه المعايير في عملها, لذلك يهدف البحث الى قياس مدى التزام المدققين الداخليين العراقيين في مؤسسات القطاع العام العراقي بمعايير التدقيق الداخلي الدولية, وكذلك قياس الاجراءات الفعلية للحد من الغش والاحتيال وفق هذه المعايير.

ولتحقيق اهداف البحث تم تصميم استبانة وزعت على اجهزة التدقيق الداخلي في عينة من مؤسسات القطاع العام العراقي وعددها (19) مؤسسة, بالإضافة الى مدققي ديوان الرقابة المالية, وكانت عدد الاستبانات الموزعة (200) استبانة والمستردة منها (174) استبانة اي بنسبة (87%) واستخدمت الباحثة البرنامج الاحصائي للعلوم الاجتماعية (SPSS) لتحليل البيانات.

وكانت من نتائج البحث بالنسبة لقياس مدى التزام المدققين الداخليين بمعايير التدقيق الداخلي لجميع القطاعات ان الفقرة (29) المتعلقة بقيام مدير التدقيق الداخلي بالاطلاع على التقرير النهائي قبل رفعه حصلت على اعلى وسط حسابي حيث بلغ (4.3) ونسبة الاتفاق (85.9%) وحصلت الفقرة (18) التي تشير الى قيام مدير التدقيق الداخلي بالإفصاح عن حالات عدم التقيد بالمعايير الدولية للتدقيق الداخلي على ادنى وسط حسابي حيث بلغ (3.3) ونسبة الاتفاق (65.9%), اما بالنسبة لقياس الاجراءات الفعلية للحد من الغش والاحتيال فقد حصلت الفقرة (6) التي تتعلق بقيام مدير التدقيق الداخلي بإبلاغ الادارة العليا ومجلس الادارة عن الاحتمالات الهامة للتعرض لمخاطر الاحتيال, على اعلى وسط حسابي والبالغ (4) ونسبة الاتفاق (80.3%), في حين حصلت الفقرة (11) التي تشير الى ان مستوى المخاطر الخاص بالاحتيال قليل نسبيا, على ادنى وسط حسابي حيث بلغ (3.3) ونسبة الاتفاق (66.6%), وتم تحديد العلاقة احصائيا بين مدى التزام المدققين الداخليين بمعايير التدقيق الداخلي الدولية والحد من الغش والاحتيال.

واستنادا الى النتائج قدمت الباحثة مجموعة من التوصيات اهمها ضرورة تبني معايير التدقيق الداخلي الدولية الحديثة والالتزام بها لمواكبة التطورات في انشطة التدقيق الداخلي في ظل الانظمة التقليدية وتحقيق الاستعداد

الامثل لمواجهة والحد من مخاطر الغش والاحتيال, والسعي الى تحديد مهام اجهزة التدقيق وفقا لهذه المعايير من حيث الخصائص التي يجب ان تتوفر فيه من حيث مستلزمات ادائه وصلاحياته ومسؤولياته لضمان تحقيق رقابة فاعلة للأداء بشكل عام, وضرورة ارتباط اجهزة التدقيق الداخلي بالوزارة المعنية او بهيئة مستقلة بشكل مباشر من الناحية الهيكلية والفنية والمالية لضمان الاستقلالية التامة لعمل تلك الاجهزة, وتكثيف الدورات التدريبية للمدققين الداخليين لزيادة الخبرة والاطلاع بكل ما يخص عملهم وخاصة فيما يتعلق بمعايير التدقيق الداخلي وقضايا الغش والاحتيال.

الباحثة

هيـــكل البـــحث

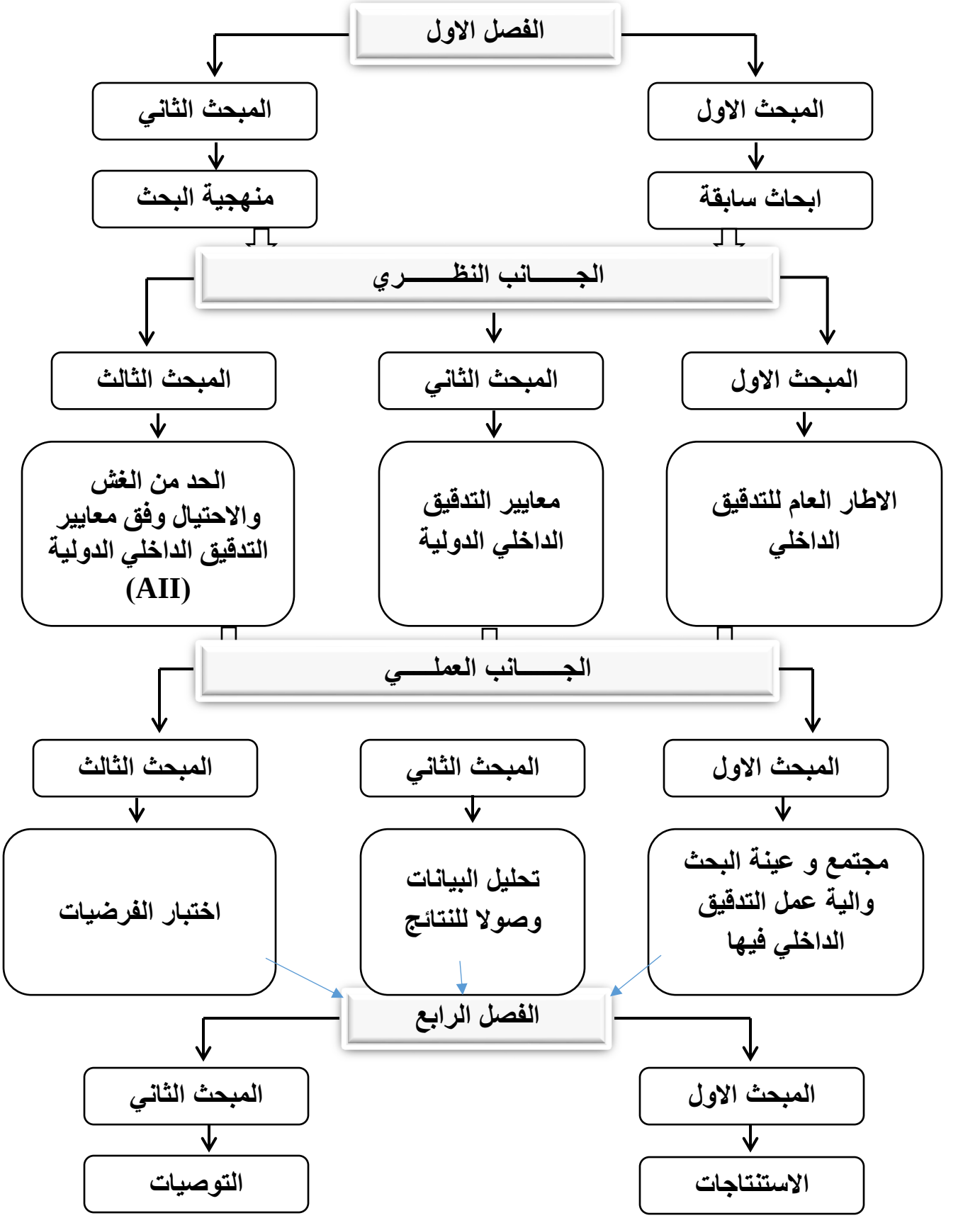

الشكل من اعداد الباحثة

المقدمة

اصبحت مهنة التدقيق الداخلي حاليا تحظى باهتمام عالمي كبير ودعم من قبل مجالس الادارات نظراً للفضائح المالية الكبيرة من اختلاسات وخسائر تكبدتها اكبر البنوك والمؤسسات في انحاء العالم . وأظهرت الدراسات والإحصاءات أن المؤسسات العالمية تخسر نحو 6% من متوسط دخلها السنوي نتيجة الاحتيال وسوء الاستخدام، وأيضاً أثبتت أن كثيراً من الخسائر كان من الممكن تجنبها لو كانت هناك إدارات تدقيق فعّالة تستطيع إبراز الضعف في نظم الرقابة الداخلية والخلل في إدارة المخاطر بفاعلية وكفاءة. وبرغم حتمية استقلاليتها عن الإدارة التنفيذية لأية مؤسسة إلا أن إدارة التدقيق الداخلي جزء مهم ومكمّل للهيكل التنظيمي، بل أصبحت من أهم الإدارات في المؤسسات، ومع الأزمات الاقتصادية المتكررة والفساد والاختلاس وسوء استخدام الأصول، فإن مجالس الإدارة ولجان التدقيق أصبحت تركز على تفعيل وتقوية مهنة التدقيق الداخلي، وذلك لتخفيف الكثير من المخاطر المرتبطة بإدارة أعمال المؤسسة. وتتمثل مسؤولية الإدارة التنفيذية في إنشاء وتطبيق نظم رقابة داخلية وإدارة مخاطر فعّالة، وتقع مسؤولية التدقيق الداخلي على التأكد من أن نظم الرقابة الداخلية وإدارة المخاطر مطبقة فعلياً وكافية وفعّالة، كذلك تنبيه الإدارة التنفيذية لأية مخاطر حالية أو مستقبلية تهدد المؤسسة.

وقد تغيرت النظرة إلى إدارة التدقيق على أنها إدارة مُكلفة مادياً للمؤسسة إلى أنها إدارة مهمة وفعّالة وضرورية من أجل حماية المؤسسة من مخاطر كبيرة، في ظل محاولة الكثيرين من داخل المؤسسة ومن خارجها التلاعب والاحتيال عليها. إن إدارات التدقيق الداخلي من خلال إدراك التطورات السريعة في طرق إدارة الأعمال وإدارة المخاطر، ومن خلال التعاون مع الإدارات التنفيذية كفريق عمل واحد، دون الإخلال بالاستقلالية والموضوعية لمهنة التدقيق، تستطيع المساهمة بقدر كبير في نجاح أية مؤسسة في تحقيق أهدافها الاستراتيجية.

وكما هو معروف ان العراق قد مر بظروف عصيبة منذ الحصار الجائر على العراق لأكثر من احدى عشر عاما ومن ثم سقوط النظام وما تلاه من فساد كثير من مؤسسات الدولة وموظفيها بممارساتهم غير القانونية والمتمثلة بالغش والاحتيال لغرض سرقة المال العام، وان لضعف التدقيق الداخلي وقلة خبرة موظفيه وعدم قدرتهم على القيام بواجباتهم المهنية اسهم بشكل او بأخر في زيادة الغش والاحتيال في العقود الاخيرة لهذه لأسباب ترى الباحثة من الاهمية بمكان الخوض في هذا الموضوع لمعرفة الأسباب الحقيقية وايجاد الحلول العلمية والعملية لغرض الحد منها من خلال قياس مدى التزام المدققيين الداخليين في القطاع العام العراقي بمعايير التدقيق الداخلي الدولية الصادرة من معهد المدققيين الداخليين الامريكي (IIA) ومدى امكانية تطبيقها

على ارض الواقع نظرا لأهميتها في اداء عمل المدقق الداخلي كونها تمثل الدليل الاسترشادي والانماط التي يجب ان يحتذي بها المدقق في ادائه لمهمته لتحقيق رقابة فاعلة للأداء بشكل عام والحد من الغش والاحتيال .

ولتغطية هذا الموضوع تم تقسيم البحث الى اربعة فصول تضمن الفصل الاول على ابحاث سابقة ومنهجية البحث من خلال مبحثين الاول بعض الابحاث السابقة التي لها علاقة بشكل مباشر او غير مباشر بموضوع البحث والثاني خصص لمنهجية البحث، اما الفصل الثاني فقد ركز على الجانب النظري للبحث اذ تناول المبحث الاول الاطار العام للتدقيق الداخلي الذي بدوره كان مدخلا للتطور التاريخي للتدقيق وتطور التدقيق الداخلي والعوامل والمؤثرات التي ادت الى نشأته وتطوره ومفهومه وتعريفه واهميته ونطاقه واهدافه وانواعه والعلاقة بين التدقيق الداخلي والخارجي وتناول المبحث الثاني معايير التدقيق الداخلي الدولية وتناول المبحث الثالث الحد من الغش والاحتيال وفق معايير التدقيق الداخلي الدولية (IIA) في حين ركز الفصل الثالث على الجانب العملي للبحث وهو مدى التزام المدققين الداخليين العراقيين بمعايير التدقيق الداخلي الدولية (IIA) للحد من الغش والاحتيال في عينة من مؤسسات القطاع العام العراقي من خلال ثلاثة مباحث ,تضمن المبحث الاول نبذة تعريفية عن مجتمع وعينة البحث والية عمل التدقيق الداخلي فيها و استبانة البحث والاساليب الاحصائية المستخدمة والصفات العامة لأفراد عينة البحث اما المبحث الثاني تضمن تحليل البيانات لقياس مدى التزام المدققين الداخليين بمعايير التدقيق الداخلي الدولية وقياس الاجراءات الفعلية تجاه مخاطر التدقيق ومنها الغش والاحتيال وصولا الى النتائج وتضمن المبحث الثالث اختبار الفرضيات وتناول الفصل الرابع الاستنتاجات والتوصيات .

الباحثة...

الفصل الاول

ابحاث سابقة ومنهجية البحث

المبحث الاول

ابحاث سابقة

المبحث الثانى

منهجية البحث

المبحث الاول

أبحاث سابقة

يتناول هذا المبحث عددا من الابحاث السابقة ذات العلاقة بموضوع البحث, وبيان ما يميز البحث الحالي عن الابحاث السابقة.

اولاً: ابحاث عراقية

1- بحث (نمر, 1998)

عنوان البحث "دور التدقيق الداخلي في حماية موجودات المنشأة وترشيد قرارات الادارة". اعد هذا البحث في المنشأة العامة لتوزيع المنتجات النفطية.

تناول البحث في جانبه النظري التعريف بالتدقيق الداخلي واهدافه واهميته في التحقق من صحة ودقة العمليات المالية والتشغيلية وتقويمها من الناحيتين المحاسبية والمستندية وحماية اموال المنشأة, فضلا عن بيان موقع التدقيق الداخلي في الهيكل التنظيمي ومسؤولياته وكفاءته المهنية, مع الاشارة الى اتجاهات تطوير التدقيق الداخلي.

اما الجانب التطبيقي لهذه الدراسة فقد اشتمل على واقع عمل المنشأة العامة لتوزيع المنتجات النفطية وبيان تشكيلاتها الادارية والنظام المحاسبي المستخدم فيها.

واهم الاستنتاجات التي توصل اليها هذا البحث , ان قسم التدقيق الداخلي يمثل احدى الركائز المهمة التي تستند اليها الادارة في اداء واجباتها بشكل فعال, واوصى البحث بضرورة الاهتمام بقسم التدقيق الداخلي وتوصيف اعماله وتفعيل دوره في المنشأة.

2- بحث (الامارة, 2007)

عنوان البحث "مسؤولية التدقيق الداخلي في تقييم ادارة المخاطر المصرفية" بحث تطبيقي في مجموعة من المصارف الخاصة .

هدف هذا البحث الى بيان دور ادارة المخاطر في الوحدات الاقتصادية ولا سيما (المصارف) وكيفية تحديد وقياس المخاطر التي تتعرض لها الانشطة لغرض ادارتها والتحكم فيها فضلا عن بيان مسؤولية التدقيق الداخلي في تقييم ادارة المخاطر المصرفية وتقييم مدى كفاية وفاعلية انظمة الضبط الداخلي واجراءات الرقابة الموضوعة في سبيل ادارة المخاطر التي تحدد.

واهم النتائج التي توصل اليها البحث هي ضعف اهتمام غالبية المصارف بعملية تحديد وادارة كافة المخاطر على الرغم من اهميتها, كما ان انجاز عملية التدقيق الداخلي ما زال يرتكز على التدقيق التقليدي, اذا لا تزال خطة التدقيق لا يتم اعدادها على اساس المخاطر لغرض تحديد اولويات التدقيق.

واهم توصيات البحث هي ضرورة تبني ادارات المصارف العراقية لأنظمة الرقابة الداخلية المبنية على الاسس العلمية والعملية السليمة والتي تعتمد على التقييم المنظم لطبيعة ومدى المخاطر التي تتعرض لها وبالشكل الذي يساعد الادارة على مراقبة المخاطر ويمكنها من معالجتها ووضع السبل الكفيلة للحد منها .

3- بحث (احمد, 2009)

عنوان البحث "تأثير التدقيق الداخلي المستند على المخاطر في كفاءة نظام الرقابة الداخلية وفاعليته" بحث تطبيقي في الهيئة العامة للضرائب.

تناول البحث مفهوم نظام الرقابة الداخلية ومكوناته ومفهوم التدقيق الداخلي وانواعه فضلا عن مخاطر التدقيق, وسعى البحث الى بيان مدى الاستفادة من التدقيق الداخلي في تحسين اداء الهيئة العامة للضرائب في تحديد وتحصيل ايرادات الدولة, حيث ان الضرائب تعتبر من مصادر التمويل المهمة, وان الايراد الفعلي من الضرائب يتأثر بعدة جوانب تشريعية وتنفيذية ويتمثل الجانب التنفيذي في السياسات الضريبية التي تضعها السلطة المالية والتنظيم الاداري الكفء في حصر المكلفين بدفع الضرائب.

ولكي تكون مراقبة التدقيق الداخلي لتلك الاجراءات الادارية والممارسات المهنية لفاحص الضرائب والعاملين على جبايتها فاعلة وتؤدي الى تحسين نظام الرقابة الداخلية, لابد للمدقق الداخلي من تطبيق اجراءات التدقيق وفقا للمخاطر, والذي يطلق عليه (التدقيق المستند على المخاطر), حيث اتجهت المنظمات المهنية الدولية الى اعتماد هذا الاسلوب العلمي المنهجي الذي يؤدي الى تحقيق الاهداف باقل وقت وكلفة في عملية التدقيق, ويتميز هذا الاسلوب بدقة تحديد جوانب الخطر وتقدير تأثيرها السلبي على الموارد الاقتصادية للمنشاة ودقة بياناتها المالية.

وتوصل البحث الى ضرورة تعزيز كادر الهيئة العامة للضرائب بمدققين داخليين مختصين بأسلوب التدقيق المستند على المخاطر, وتدريب المدققين الداخليين الموجودين على اسلوب التدقيق المستند على المخاطر وفحص نظام الرقابة الداخلية, على وفق المعايير التي وضعها معهد المدققين الداخليين الامريكي (IIA), واعداد دليل للتدقيق الداخلي المستند على المخاطر واعتماده من قبل قسم الرقابة والتدقيق الداخلي في الهيئة العامة للضرائب.

4- بحث (محمد, 2012)

عنوان البحث "اثر تطبيق معايير جودة التدقيق الداخلي في تقويم وتطوير نظام الرقابة الداخلية في الوحدات الاقتصادية" بحث تطبيقي في رئاسة جامعة الكوفة.

هدف هذا البحث الى بيان اثر تطبيق معايير التدقيق الداخلي في تقويم وتطوير ورفع فاعلية نظام الرقابة الداخلية وذلك من خلال دراسة نظام الرقابة الداخلية وتسليط الضوء على ما يقدمه للمدقق وكذلك كفاءته وتقرير مدى الاعتماد عليه, واقتراح دليل ارشادي لعمل قسم الرقابة والتدقيق الداخلي في جامعة الكوفة.

وتوصل البحث الى مجموعة من الاستنتاجات اهمها, ان تطبيق معايير التدقيق الداخلي الصادرة من معهد المدققين الداخليين الامريكي (IIA) تحقق قيمة مضافة للتدقيق الداخلي وتكون قاعدة لتقويم اداء التدقيق الداخلي وتساعد على تعزيز الاجراءات والعمليات داخل الوحدات الاقتصادية فضلا عن معالجة اوجه القصور الموجودة في انظمة الرقابة الداخلية داخل الجامعة, لذا فان التدقيق الداخلي يجب ان يكون له دور في تقويم انظمة الرقابة الداخلية من اجل ضمان الالتزام بالخطط والسياسات واجراءات الادارة وتمكين الوحدة الاقتصادية من خلال التدقيق الداخلي على حماية الاصول وتحقيق دقة ومصداقية المعلومات المحاسبية وتقويم الاداء.

<u>ثانيا: ابحاث عربية</u>

1- بحث (عبد الغني, 2003)

عنوان البحث "مدى تطبيق معايير التدقيق الداخلي المتعارف عليها في البنوك التجارية اليمنية"

هدف هذا البحث الى التعرف الى مدى تطبيق معايير التدقيق الداخلي المتعارف عليها في البنوك التجارية اليمنية وقياس العلاقة بين ذلك التطبيق وكل من حجم البنك والمتغيرات الشخصية للمدقق الداخلي واستكشاف المعلومات التي تحول دون تطبيق معايير التدقيق الداخلي في البنوك التجارية اليمنية.

وتوصل البحث الى مجموعة من النتائج مفادها ان هنالك ضعف وقصور في تبني معايير التدقيق الداخلي المتعارف عليها في البنوك التجارية اليمنية, وكذلك عدم وجود علاقة ذات دلالة احصائية بين مدى تطبيق معايير التدقيق الداخلي وحجم البنك وكذلك المتغيرات الشخصية للمدقق الداخلي, كما استنتج البحث ان اهم المعوقات التي تحول دون تبني وتطبيق معايير التدقيق الداخلي في البنوك التجارية اليمنية هي عدم وجود الزام قانوني بتطبيق هذه المعايير.

وقد اورد البحث مجموعة من التوصيات اهمها ضرورة قيام الادارات بدعم استقلال المدقق الداخلي وضرورة تأسيس لجان تدقيق في البنوك اليمنية وكذلك اهمية المسارعة في تأسيس جمعية مهنية تضمن حماية استقلال المدققين الداخليين والدفاع عن حقوقهم وتبني قضاياهم.

2- بحث (مخلوف, 2007)

عنوان البحث "المراجعة الداخلية في ظل المعايير الدولية للمراجعة الداخلية في البنوك التجارية الاردنية"

هدف هذا البحث بشكل رئيسي الى معرفة مدى تطبيق البنوك التجارية الاردنية لمعايير التدقيق الداخلي المتعارف عليها والصادرة من معهد المدققين الداخليين الامريكي (IIA), وذلك من خلال مقارنة اجراءات التدقيق الداخلي المتبعة في البنوك التجارية الاردنية مع هذه المعايير.

اظهرت نتائج البحث ان هنالك تفاوت بين البنوك التجارية الاردنية في تطبيق معايير التدقيق الداخلي المتعارف عليها, وكما اظهرت نتائج البحث عدم وجود علاقة ذات دلالة احصائية بين مدى تطبيق معايير التدقيق الداخلي في البنوك التجارية الاردنية وبين عدد العاملين في التدقيق الداخلي, وعدد سنوات الخبرة المصرفية للعاملين في التدقيق الداخلي, وعدد فروع البنك, وعدم وجود علاقة ذات دلالة احصائية بين مدى تطبيق التدقيق الداخلي في البنوك التجارية الاردنية والمؤهل والتخصص العلمي للمدققين الداخليين.

3- بحث (الطويل, 2009)

عنوان البحث "فاعلية اجهزة التدقيق الداخلي في الجامعات الفلسطينية في ظل معايير التدقيق الداخلي الدولية"

هدف البحث الى التعرف على مدى فاعلية اداء اجهزة التدقيق الداخلي في الجامعات الفلسطينية وذلك من خلال التعرف على مدى التزام اجهزة التدقيق الداخلي في الجامعات بالمعايير الدولية الصادرة من معهد المدققين الداخليين الامريكي.

وتوصل البحث الى ان المدققين الداخليين يمتلكون بصورة متوسطة المعرفة الكافية بمعايير التدقيق الداخلي, وتوجد خطة تنظيمية توضح موقع وحدات التدقيق الداخلي في الهيكل التنظيمي, وان وجود كادر مؤهل في مجال الرقابة والتدقيق يساهم في زيادة فاعلية التدقيق الداخلي واوصى البحث بضرورة قيام الجامعات باستقطاب مدققين حاصلين على شهادة متخصصة في حقل التدقيق الداخلي واعطاء دورات تدريبية للمدققين الداخليين للتعرف على معايير التدقيق الداخلي الدولية, وكذلك وضع خطة سنوية لوحدة التدقيق الداخلي مبنية على اساس تعميم المخاطر.

4- بحث (رضوان, 2012)

عنوان البحث "اثر التدقيق الداخلي على ادارة المخاطر في ضوء معايير التدقيق الداخلي"

هدف البحث الى التعرف على مقاييس جودة اداء التدقيق الداخلي من خلال معاييره الحديثة وتوضيح دور التدقيق الداخلي الحديث في تعزيز دور الادارة في ادارة المخاطر وبيان مدى امكانية تطبيق معايير التدقيق الداخلي الحديثة في البنوك الفلسطينية.

وتوصل البحث الى توفر الاستقلالية في انشطة التدقيق الداخلي, حيث يتم فحص الاداء من قبل لجنة التدقيق والمدقق الخارجي وان اداء المدقق الداخلي يتسم بالموضوعية والحياد والنزاهة حيث يمكن التحقق من ذلك من قبل اي طرف خارجي وقيام قسم التدقيق الداخلي بإعداد خطة التدقيق سنويا وتطويرها وتحديد الاهداف والوقت اللازم للعمل في وحدات المصرف.

واوصى البحث بضرورة اهتمام الجهات الادارية في المصارف بنشاط التدقيق الداخلي مما يساعد على تطوير هذه الوظيفة وتوفير الامكانيات اللازمة لتدعيم مكانتها داخل المصرف والاهتمام بتشريعات مهنة التدقيق الداخلي من ناحية استقلالية اقسام التدقيق ومؤهلات العاملين فيها ومتابعة التطورات الفنية التي تطرأ على معايير التدقيق الدولية ومدى علاقتها بإدارة المخاطر.

5- بحث (الشوبكي, 2014)

عنوان البحث "اهمية التدقيق الداخلي في الشركات الاردنية المساهمة العامة في الحد من مخاطر الاحكام الشخصية لمعدي القوائم المالية" بحث ميداني في البنوك التجارية.

هدف هذا البحث الى التعرف على الجوانب الايجابية المساعدة على تحسين جودة التدقيق الداخلي بما يحد من خطر الاحكام الشخصية لمعدي القوائم المالية, والتعرف على مدى كفاءة المدقق الداخلي وفاعليته في تطبيق معايير التدقيق الداخلي المتعارف عليها, والتعرف على كفاءة عمل الموظفين في الاقسام جميعها وخصوصا ما يخص التدقيق الداخلي ومعدي القوائم والبيانات المالية للبنوك التجارية الاردنية, كذلك التعرف على نظام الرقابة الداخلية في ظل تطور المعالجة الالكترونية المستخدمة واجراءات الرقابة على العمليات التي تقوم بها البنوك التجارية ومدى تحقيق المصداقية والبعد عن الاحكام الشخصية المغلوط بها.

وتوصل هذا البحث الى عدة نتائج كان من اهمها, ان هنالك التزاما جيدا ومقبولا بمعايير التدقيق الداخلي, وخصوصا المعايير التي تتعلق بالصفات كالاستقلالية والموضوعية والكفاءة وبذل العناية المهنية الواجبة, كذلك هنالك ارتباط طردي بين جودة التدقيق الداخلي وحجم رأس مال البنوك التجارية, وان هنالك نقص في عدد المدققين الداخليين.

واهم التوصيات كانت ان على البنوك التجارية الاردنية تعيين عدد كاف من المدققين الداخليين المؤهلين, واعادة تأهيل المدققين باستمرار, وان على البنك المركزي الاردني والجهات المنظمة لعمل البنوك التجارية الاردنية ان تصدر مزيدا من التعليمات تجبر البنوك على الالتزام بمعايير التدقيق الداخلي المتعارف عليها, بما يضمن الحد من مخاطر الاحكام الشخصية لمعدي القوائم المالية في البنوك التجارية الاردنية.

ثالثاً: ابحاث اجنبية

1- بحث (Allegerini& Onza, 2003)

عنوان البحث "Internal auditing and Risk assessment in large Italian companies"

(التدقيق الداخلي وتقييم المخاطر في الشركات الايطالية الكبرى)

هدف هذا البحث الى التعرف على الملامح الاساسية لأنشطة التدقيق الداخلي في الشركات الايطالية الكبرى, وتوصل البحث الى ان جميع الشركات الكبرى لديها وحدات تدقيق داخلي, وان وحدات التدقيق الداخلي

الموجودة لدى البنوك وشركات التأمين تم تشكيلها بشكل اساسي استجابة للمتطلبات القانونية, وان معظم وحدات التدقيق في الشركات صغيرة الحجم ولكن نسبة كبيرة منها تتمتع بمستوى معقول من الاستقلالية حيث انها غير مرتبطة بالإدارة, وان هنالك اهتمام من قبل الشركات الكبرى بالتدقيق التشغيلي وبقدر اقل من تدقيق الالتزام, ويوجد اهتمام متزايد بالمنهجية المبنية على تقييم المخاطر وان تقييم المخاطر من المدخلات الاساسية لعملية التخطيط للتدقيق.

2- بحث (Jantan etal, 2005)

عنوان البحث "Internal auditing practices and internal control system

(ممارسات التدقيق الداخلي ونظام الرقابة الداخلية)

هدف هذا البحث الى تحديد مدى التزام الشركات المدرجة في السوق المالي الماليزي بمعايير التدقيق الداخلي الصادرة من معهد المدققين الداخليين (IIA) وكذلك تحديد ما اذا كان الالتزام بهذه المعايير يؤثر على نظام الرقابة الداخلية في هذه الشركات.

وقد استنتج البحث ان مهنية وموضوعية اقسام التدقيق الداخلي في الشركات المدرجة في السوق الماليزي للأوراق المالية تؤثر بشكل ملحوظ على كفاءة نظام الرقابة الداخلية فيها, كما ان لنطاق التدقيق والاداء المهني في اقسام التدقيق الداخلي تأثير على سمات نظام الرقابة الداخلية, كما استنتجت الدراسة ان عملية ادارة قسم التدقيق الداخلي واداءعمل التدقيق وخطة التدقيق الداخلي والتقريرعن عمل التدقيق الداخلي تؤثر بشكل ملحوظ على تقدير المخاطر الخاصة بنظام الرقابة.

3- بحث (Stewart & Kent, 2006)

عنوان البحث "The use of internal audit by Australian companies"

(استخدام التدقيق الداخلي من قبل الشركات الاسترالية)

هدف البحث الى معرفة مدى استخدام الوحدات الاقتصادية الاسترالية المدرجة اسهمها في سوق الاوراق المالية للتدقيق الداخلي بشكل طوعي وتحديد العوامل التي دعت هذه الوحدات لأنشاء وظيفة التدقيق الداخلي.

وقد اعتمد البحث تعريف معهد المدققين الداخليين كمفهوم يحدد نظام الرقابة الداخلية وادارة المخاطر والحوكمة كعوامل تشجيع على تبني وظيفة التدقيق الداخلي, واجري على ضوئه مسح على جميع الوحدات الاقتصادية المدرجة اسهمها في السوق المالي.

وقد وجد البحث ان ثلث الوحدات الاقتصادية الاسترالية فقط قامت باستخدام التدقيق الداخلي كوظيفة وفق مفهوم معهد المدققين الداخليين, كما استنتج البحث وجود علاقة قوية بين التدقيق الداخلي ونظام الرقابة الداخلية, وكذلك وجود علاقة قوية بين التدقيق الداخلي والقدرة على ادارة المخاطر, واوصى البحث بضرورة دعم ملاك التدقيق الداخلي بموظفين على قدر كبير من المهنية والكفاءة, ان يوجد عدد كافي من المدققين للقيام بالتدقيق الداخلي وفق المنظور الحديث له في العديد من الوحدات الاقتصادية.

4- بحث (Institute of internal auditors, 2011)

عنوان البحث "Internal auditing role in risk management"

(دور التدقيق الداخلي في ادارة المخاطر).

هدف البحث الى بيان دور التدقيق الداخلي في تفعيل ادارة المخاطر من خلال تحليل الدور الواجب القيام به والوسائل المستخدمة لتفعيل ادارة المخاطر.

وقد اتبع البحث المنهج الوصفي التحليلي, كما اعدت استبانة وتم توزيعها بالتنسيق بين معهد المدققين الداخليين في كل من الولايات المتحدة وإيرلندا وبريطانيا. وقد توصل البحث الى مجموعة من النتائج اهمها ان هنالك دورا مهما للمدققين الداخليين في ادارة المخاطر, ووجود فهم سليم لمفهوم ادارة المخاطر لدى الادارة يساعد المدقق في وضع خطة التدقيق التي تراعي منهج التدقيق القائم على مخاطر الاعمال. وتوصل البحث الى مجموعة من التوصيات كان اهمها تطوير مهارات المدققين الداخليين لتمكينهم من تقديم استشارات وتوصيات بشأن تطوير نظام ادارة المخاطر في الوحدة الاقتصادية.

5- بحث (Pinto etal, 2014)

عنوان البحث "Role of internal audit in managerial practice in organizations"

(دور التدقيق الداخلي في الممارسة الادارية في الوحدات الاقتصادية)

استند البحث على (57) وحدة اقتصادية من بين (683) وحدة من الوحدات المدرجة اسهمها في سوق ساو باولوالبرازيلي للأوراق المالية, وهدف البحث الى بيان تأثير انعكاس مساهمة وظيفة التدقيق الداخلي في اتخاذ القرارات وركزت الدراسة على الوحدات الاقتصادية التي يتم تداول اسهمها في السوق, لان هذا النوع من الوحدات الاقتصادية يتطلب هيكل تنظيمي مالي جيد ودرجة عالية من الافصاح لكي يعطي مصداقية اكثر للمعلومات التي يتم الحصول عليها.

وتوصل البحث الى ان التدقيق الداخلي له دور كبير في اضافة قيمة اقتصادية للوحدات الاقتصادية من خلال توجيه الادارة نحو اتخاذ القرارات الصحيحة من خلال اعتماد منهج منظم ومنضبط في تقييم وتحسين فاعلية عملية ادارة المخاطر والرقابة والحوكمة, وان التدقيق الداخلي في نظر ادارة الوحدة الاقتصادية, هو اداة لدعمها ومساعدتها بما يحقق اهداف الوحدة من خلال المعلومات التي يقدمها, كم ان التدقيق الداخلي يقوم بالتقييم المستمر والتخفيف من المخاطر وتعزيز نظم الرقابة الداخلية لاتخاذ القرارات في الوقت المناسب.

وقد اوصى البحث بضرورة قيام ادارات الوحدات الاقتصادية بزيادة الاهتمام بالتدقيق الداخلي كونه يوفر معلومات مفيدة لاتخاذ القرارات وخاصة فيما يتعلق بتحديد نقاط القوة والضعف الذي يقدم للإدارة تحليلا للعمليات التي تقوم بها لتخصيص مواردها واستغلالها الاستغلال الامثل.

<u>ما يميز هذا البحث عن الابحاث السابقة:</u>

يتفق هنا البحث مع الابحاث السابقة في كونها تتناول وظيفة التدقيق الداخلي كواحدة من اهم الوظائف الرقابية الفاعلة ودوره في ادارة المخاطر ومساعدة الادارة في تحقيق اهداف الوحدة الاقتصادية, وبيان مدى التزام اجهزة التدقيق الداخلي بمعايير التدقيق الداخلي الدولية (IIA) لمالها من اهمية في رفع كفاءة اداء المهام التدقيقية.

وما يميز هذا البحث هو قياس مدى التزام اجهزة التدقيق الداخلي في مختلف مؤسسات القطاع العام العراقي (المصرفي, الزراعي, التعليمي, الصناعي, الخدمي) بمعايير التدقيق الداخلي (IIA), وكذلك قياس الاجراءات الفعلية تجاه مخاطر التدقيق ومنها الغش والاحتيال وفقا لهذه المعايير, وتم ايجاد علاقة احصائية بين مدى التزام المدققين الداخليين بمعايير التدقيق الداخلي والحد من الغش والاحتيال.

المبحث الثاني

منهجية البحث

اولا- اهمية البحث

تنبع اهمية البحث من اهمية الدور الذي يقوم به المدقق الداخلي لأنه احد أهم الوظائف الداخلية في المؤسسات والذي يؤدي الى زيادة فعالية نظام الرقابة الداخلية باعتباره عنصرا هاما من عناصرها ولمعرفة مدى التزام المدققين الداخليين العراقيين بمعايير التدقيق الداخلي الدولية وخاصة بما يتعلق بقضايا الغش والاحتيال .

وللبحث اهمية فكرية وتطبيقية وكما يلي

1- الاهمية الفكرية للبحث:

تتمثل هذه الاهمية بما يمكن اضافته من جهد علمي كتراكم معرفي الى جهود الباحثين في مجال تقييم عمل المدقق الداخلي من خلال مدى الالتزام بمعايير التدقيق الداخلي الدولية الصادرة من معهد المدققين الداخليين (institute of internal Auditors (I IA وهذه الاهمية يمكن تحديدها بالاتي:

أ- معايير التدقيق الداخلي الدولية الصادرة من معهد التدقيق الداخلي تساعد وحدات التدقيق الداخلي على تحديد نقاط قوتها والعمل على تعزيزها وكذلك التعرف على نقاط ضعفها لغرض معالجتها والتقليل منها.

ب- تساهم معايير التدقيق الداخلي الدولية في تعزيز فاعلية ودور المدققين الداخليين في اداء مهامهم ووظيفتهم.

ج- تحدد معايير التدقيق الداخلي الدولية معايير الصفات ومعايير الاداء حيث تحدد معايير الصفات الخصائص التي يجب توفرها في الهياكل والافراد الذ ين يمارسون التدقيق الداخلي فيما تتناول معايير الاداء طبيعة التدقيق الداخلي وتحدد معايير الجودة لقياس اداء الخدمات المقدمة .

د- التدقيق الداخلي نشاط توكيدي واستشاري مستقل وموضوعي صمم لأثراء وتطوير عمليات الادارة وذلك لمساعدتها لأنجاز اهدافها بطريقة منهجية منظمة لتقييم وتطوير فعالية ادارة مخاطرها المتمثلة بالغش والاحتيال .

2 - الاهمية التطبيقية للبحث:

تاتي اهمية البحث من الناحية العملية من خلال امكانية تطبيقه في الواقع العملي للمؤسسات وبما يساعد على اعطاء نتائج يمكن ان تخدم الادارة بشكل عام ووحدات التدقيق الداخلي بشكل خاص, ويمكن تجسيد هذه الاهمية بالاتي :-

أ. تسليط الضوء على مفهوم واهمية معايير التدقيق الداخلي الدولية (IIA) ودورها في زيادة كفاءة اداء المدقق الداخلي.

ب. يعتبر موضوع البحث من الاسهامات النظرية في مجال تقييم عمل المدقق الداخلي ومدى الالتزام بمعايير التدقيق الداخلي الدولية (IIA) للحد من قضايا الغش والاحتيال بكافة اشكاله وانواعه لما لهذه المعايير من اهمية كبيرة في تعزيز دور المدقق الداخلي.

ج. التدقيق الداخلي عنصر هام من عناصر الرقابة الداخلية التي ينعكس اثرها على جهاز الرقابة المالية للدولة المكلفة به الرقابة الخارجية.

د. التدقيق الداخلي جهاز تقويمي مستقل يعتبر احد وسائل الرقابة الداخلية الفعالة وتتسع مهامه لتشمل جميع انشطة المؤسسة وخاصة الجوانب المالية والادارية .

ه. ث - يلعب التدقيق الداخلي دورا محوريا في ضمان نجاح واستدامة اي مؤسسة, فهو الجهة الوحيدة المستقلة التي تستطيع تقديم تأكيد معقول لمجلس الادارة ان المؤسسة تسير بالاتجاه الصحيح لتحقيق الاهداف الاستراتيجية التي حددها ووضعها مجلس الادارة.

ثانيا: أهداف البحث:

يهدف البحث الى لفت انتباه المدققين الداخليين في القطاع العام العراقي لغرض تطوير ممارساتهم المهنية من خلال الالتزام بمعايير التدقيق الداخلي الدولية (IIA) لما توفره من ارشادات وتوجيهات لنشاط المدقق

الداخلي للحد من الممارسات الخاطئة وغير القانونية المتمثلة بالغش والاحتيال من خلال تحقيق الاهداف النظرية والعملية الاتية.

أ. الأهداف النظرية للبحث:

1. بيان اهمية التدقيق الداخلي ودوره بما يعزز فاعلية الاداء للوحدة الاقتصادية.
2. التعرف على مفهوم واهمية معايير التدقيق الداخلي الدولية (IIA) وكيفية الاستفادة منها في تحسين كفاءة اداء المدقق الداخلي.
3. تحديد قوة العلاقة بين عمل المدقق الداخلي و معايير التدقيق الداخلي الدولية (IIA)
4. بيان دور المدقق الداخلي في تقديم خدمات التأكيد الموضوعي والخدمات الاستشارية ومراقبة المخاطر وتحديد الوسائل التي يمكن استخدامها لإدارة وتقليل تلك المخاطر وبالتالي مواجهة حالات الغش والاحتيال مما يؤدي الى تعزيز دور المدقق الداخلي من خلال تنوع الخدمات التي يقدمها.

ب. الاهداف التطبيقية للبحث:

1. مدى تطبيق اجهزة التدقيق الداخلي العراقية لمعايير التدقيق الداخلي الدولية من خلال المقابلات الشخصية.
2. قياس مدى التزام المدققين الداخليين العراقيين بمعايير التدقيق الداخلي الدولية (IIA) للمساعدة في تطوير ادائهم وذلك من خلال استمارة استبيان تستطلع اراء عينة من المدققين الداخليين.
3. ان المعايير تؤدي الى رفع مستوى المهنية وتسمح بترقية نوعية, تنافسية, وتميز مهنة التدقيق الداخلي.
4. تحديد درجة توافق ممارسات التدقيق الداخلي مع معايير التدقيق الداخلي الدولية (IIA) وتقديم توصيات ملائمة لتحسين مستوى فعالية عمل المدقق الداخلي للحد من الغش والاحتيال .
5. التعرف على العلاقة بين عمل المدقق الداخلي وتاثيره في كفاءة عمل الموظفين في الاقسام المالية والمحاسبية جميعها.
6. قياس التأثير الفاعل للتدقيق الداخلي في سير عمل المؤسسة.

ثالثا- مشكلة البحث:

أن وظيفة التدقيق الداخلي اخذت بالتطور السريع حيث تزايد الاهتمام بالتدقيق الداخلي ودوره, اذ اخذ معهد المدققين الداخليين الامريكي (Institute of Internal Auditors (IIA على عاتقه تطوير مهنة التدقيق الداخلي, من خلال اصدار المعايير التي تنظم عمل المدقق الداخلي, ويعد الالتزام بهذه المعايير امرا ضروريا يفي من خلاله المدققون الداخليون بالتزاماتهم الوظيفية, ونجد ان مشكلة البحث تتجسد بإطارين:

1. **مشكلة البحث في اطارها الفكري وتتمثل بالاتي:-**

- ❖ من خلال تزايد الاهتمام في عمل المدقق الداخلي في الدول الغربية واصدارها لمعايير التدقيق الداخلي الدولية من معهد المدققين الداخليين الامريكي Institute of Internal Auditors (IIA) الا اننا لا نجد هذا الاهتمام في الدول العربية و خاصة في العراق مما ينعكس على اداء وعمل المدقق الداخلي.

2. **مشكلة البحث في اطارها التطبيقي وتتمثل بالاتي:**

أ. ان مشكلة البحث مستمدة من واقع المؤسسات العراقية لمعرفة طبيعة وكيفية عمل المدققين الداخليين وماهي درجة التزامهم بمعايير التدقيق الداخلي الدولية؟

ب. دور المدقق الداخلي في القطاع العام العراقي فيما يتعلق بقضايا الغش والاحتيال وفق معايير التدقيق الداخلي الدولية

رابعا: فرضية البحث:

تمثل المعايير الدولية من اجل الممارسة المهنية للتدقيق الداخلي الاطار المنظم لعمل وممارسات نشاط التدقيق الداخلي , يمكن صياغة فرضية البحث على النحو الاتي:

1- فرضيات الارتباط

انبثقت عن فرضيات الارتباط فرضيتين رئيستين وعلى النحو الاتي:-

❖ الفرضية الرئيسة الأولى:

(لا توجد علاقة ارتباط ذات دلالة معنوية بين التزام المدققين الداخليين بمعايير التدقيق الداخلي وقياس الاجراءات الفعلية تجاه مخاطر التدقيق ومنها الغش والاحتيال من وجهة نظر قطاعات مختارة).

انبثقت عن الفرضية الرئيسة الاولى خمس فرضيات فرعية ولكل قطاع مختار

أ. فرضية العدم (H_0)

(لا توجد علاقة ارتباط ذات دلالة معنوية بين التزام المدققين الداخليين بمعايير التدقيق الداخلي وقياس الاجراءات الفعلية تجاه مخاطر التدقيق ومنها الغش والاحتيال من وجهة نظر قطاع التعليم).

أمّا الفرضية البديلة (فرضية الوجود) (H_1)

(توجد علاقة ارتباط ذات دلالة معنوية بين التزام المدققين الداخليين بمعايير التدقيق الداخلي وقياس الاجراءات الفعلية تجاه مخاطر التدقيق ومنها الغش والاحتيال من وجهة نظر قطاع التعليم)

ب. فرضية العدم (H_0)

(لا توجد علاقة ارتباط ذات دلالة معنوية بين التزام المدققين الداخليين بمعايير التدقيق الداخلي وقياس الاجراءات الفعلية تجاه مخاطر التدقيق ومنها الغش والاحتيال من وجهة نظر قطاع الخدمات).

أمّا الفرضية البديلة (فرضية الوجود) (H_1)

(توجد علاقة ارتباط ذات دلالة معنوية بين التزام المدققين الداخليين بمعايير التدقيق الداخلي وقياس الاجراءات الفعلية تجاه مخاطر التدقيق ومنها الغش والاحتيال من وجهة نظر قطاع الخدمات).

ج- فرضية العدم (H0)

(لا توجد علاقة ارتباط ذات دلالة معنوية بين التزام المدققين الداخليين بمعايير التدقيق الداخلي وقياس الاجراءات الفعلية تجاه مخاطر التدقيق ومنها الغش والاحتيال من وجهة نظر قطاع الزراعة).

أمّا الفرضية البديلة (فرضية الوجود) (H_1)

(توجد علاقة ارتباط ذات دلالة معنوية بين التزام المدققين الداخليين بمعايير التدقيق الداخلي وقياس الاجراءات الفعلية تجاه مخاطر التدقيق ومنها الغش والاحتيال من وجهة نظر قطاع الزراعة)

د - فرضية العدم (H0)

(لا توجد علاقة ارتباط ذات دلالة معنوية بين التزام المدققين الداخليين بمعايير التدقيق الداخلي وقياس الاجراءات الفعلية تجاه مخاطر التدقيق ومنها الغش والاحتيال من وجهة نظر قطاع المصارف).

أمّا الفرضية البديلة (فرضية الوجود) (H_1)

(توجد علاقة ارتباط ذات دلالة معنوية بين التزام المدققين الداخليين بمعايير التدقيق الداخلي وقياس الاجراءات الفعلية تجاه مخاطر التدقيق ومنها الغش والاحتيال من وجهة نظر قطاع المصارف)

هـ - فرضية العدم (H0)

(لا توجد علاقة ارتباط ذات دلالة معنوية بين التزام المدققين الداخليين بمعايير التدقيق الداخلي وقياس الاجراءات الفعلية تجاه مخاطر التدقيق ومنها الغش والاحتيال من وجهة نظر قطاع الصناعة).

أمّا الفرضية البديلة (فرضية الوجود) (H_1)

(توجد علاقة ارتباط ذات دلالة معنوية بين التزام المدققين الداخليين بمعايير التدقيق الداخلي وقياس الاجراءات الفعلية تجاه مخاطر التدقيق ومنها الغش والاحتيال من وجهة نظر قطاع الصناعة)

❖ الفرضية الرئيسة الثانية:

(لا توجد علاقة ارتباط ذات دلالة معنوية بين التزام المدققين الداخليين بمعايير التدقيق الداخلي وقياس الاجراءات الفعلية تجاه مخاطر التدقيق ومنها الغش والاحتيال من وجهة نظر ديوان الرقابة المالية ولقطاعات مختارة).

انبثقت عن الفرضية الرئيسة الثانية فرضيتان هما:-

أ. فرضية العدم (H0)

(لا توجد علاقة ارتباط ذات دلالة معنوية بين التزام المدققين الداخليين بمعايير التدقيق الداخلي وقياس الاجراءات الفعلية تجاه مخاطر التدقيق ومنها الغش والاحتيال من وجهة نظر ديوان الرقابة المالية ولقطاعات مختارة).

ب. الفرضية البديلة (فرضية الوجود) (H_1)

(توجد علاقة ارتباط ذات دلالة معنوية بين التزام المدققين الداخليين بمعايير التدقيق الداخلي وقياس الاجراءات الفعلية تجاه مخاطر التدقيق ومنها الغش والاحتيال من وجهة نظر ديوان الرقابة المالية ولقطاعات مختارة)

ثانياً:- فرضيات التأثير البسيط

❖ الفرضية الرئيسة الثالثة:

فرضية العدم (H_0)

(لا يوجد تأثير ذو دلالة معنوية لالتزام المدققين الداخليين بمعايير التدقيق الداخلي في قياس الاجراءات الفعلية تجاه مخاطر التدقيق ومنها الغش والاحتيال من وجهة نظر قطاعات مختارة)

الفرضية البديلة (فرضية الوجود) (H_1)

(يوجد تأثير ذو دلالة معنوية لالتزام المدققين الداخليين بمعايير التدقيق الداخلي في قياس الاجراءات الفعلية تجاه مخاطر التدقيق ومنها الغش والاحتيال من وجهة نظر قطاعات مختارة)

وتتفرع من هذه الفرضية خمس فرضيات فرعية:

أ. فرضية العدم (H_0)

لا يوجد تأثير ذو دلالة معنوية لالتزام المدققين الداخليين بمعايير التدقيق الداخلي في قياس الاجراءات الفعلية تجاه مخاطر التدقيق ومنها الغش والاحتيال من وجهة نظر قطاع التعليم

أما الفرضية البديلة (فرضية الوجود) (H_1)

يوجد تأثير ذو دلالة معنوية لالتزام المدققين الداخليين بمعايير التدقيق الداخلي في قياس الاجراءات الفعلية تجاه مخاطر التدقيق ومنها الغش والاحتيال من وجهة نظر قطاع التعليم.

ب. فرضية العدم (H_0)

لا يوجد تأثير ذو دلالة معنوية لالتزام المدققين الداخليين بمعايير التدقيق الداخلي في قياس الاجراءات الفعلية تجاه مخاطر التدقيق ومنها الغش والاحتيال من وجهة نظر قطاع الخدمات.

أما الفرضية البديلة (فرضية الوجود) (H_1)

يوجد تأثير ذو دلالة معنوية لالتزام المدققين الداخليين بمعايير التدقيق الداخلي في قياس الاجراءات الفعلية تجاه مخاطر التدقيق ومنها الغش والاحتيال من وجهة نظر قطاع الخدمات.

ج. فرضية العدم (H_0)

لا يوجد تأثير ذو دلالة معنوية لالتزام المدققين الداخليين بمعايير التدقيق الداخلي في قياس الاجراءات الفعلية تجاه مخاطر التدقيق ومنها الغش والاحتيال من وجهة نظر قطاع الزراعة

أما الفرضية البديلة (فرضية الوجود) (H_1)

يوجد تأثير ذو دلالة معنوية لالتزام المدققين الداخليين بمعايير التدقيق الداخلي في قياس الاجراءات الفعلية تجاه مخاطر التدقيق ومنها الغش والاحتيال من وجهة نظر قطاع الزراعة

د. فرضية العدم (H_0)

لا يوجد تأثير ذو دلالة معنوية لالتزام المدققين الداخليين بمعايير التدقيق الداخلي في قياس الاجراءات الفعلية تجاه مخاطر التدقيق ومنها الغش والاحتيال من وجهة نظر قطاع المصارف

أما الفرضية البديلة (فرضية الوجود) (H_1)

يوجد تأثير ذو دلالة معنوية لالتزام المدققين الداخليين بمعايير التدقيق الداخلي في قياس الاجراءات الفعلية تجاه مخاطر التدقيق ومنها الغش والاحتيال من وجهة نظر قطاع المصارف.

ه. فرضية العدم (H_0)

لا يوجد تأثير ذو دلالة معنوية لالتزام المدققين الداخليين بمعايير التدقيق الداخلي في قياس الاجراءات الفعلية تجاه مخاطر التدقيق ومنها الغش والاحتيال من وجهة نظر قطاع الصناعة

أما الفرضية البديلة (فرضية الوجود) (H_1)

يوجد تأثير ذو دلالة معنوية لالتزام المدققين الداخليين بمعايير التدقيق الداخلي في قياس الاجراءات الفعلية تجاه مخاطر التدقيق ومنها الغش والاحتيال من وجهة نظر قطاع الصناعة.

❖ الفرضية الرئيسة الرابع:

فرضية العدم (H0)

لا يوجد تأثير ذو دلالة معنوية لالتزام المدققين الداخليين بمعايير التدقيق الداخلي في قياس الاجراءات الفعلية تجاه مخاطر التدقيق ومنها الغش والاحتيال من وجهة نظر ديوان الرقابة المالية

أما الفرضية البديلة (فرضية الوجود) (H_1)

يوجد تأثير ذو دلالة معنوية لالتزام المدققين الداخليين بمعايير التدقيق الداخلي في قياس الاجراءات الفعلية تجاه مخاطر التدقيق ومنها الغش والاحتيال من وجهة نظر ديوان الرقابة المالية.

خامسا: حدود البحث:

تشمل حدود البحث كادر اقسام التدقيق الداخلي من المدراء والمدققين الداخليين في عينة من مؤسسات القطاع العام العراقي بالإضافة الى عدد من مدققي ديوان الرقابة المالية.

سادسا: مصادر جمع البيانات والمعلومات:

اعتمدت الباحثة في عملية جمع البيانات والمعلومات اللازمة لإنجاز البحث في الجانبين النظري والعملي على المصادر الاتية:

1- الجانب النظري:

أ- الادبيات المحلية والعربية والاجنبية من الكتب العلمية والبحوث والدوريات والرسائل والاطاريح الجامعية ذات العلاقة بموضوع البحث المتوفرة في المكتبات.

ب- الشبكة الدولية للمعلومات (الانترنيت)

2- الجانب العملي:

أ- المقابلات والحوارات الشخصية مع كادر اقسام التدقيق الداخلي من المدراء والمدققين الداخلين في مؤسسات القطاع العام العراقي ومدققي ديوان الرقابة المالية عينة البحث.

ب- استمارة الاستبانة وتحليل بياناتها باستخدام برنامج التحليل الاحصائي (SPSS).

سابعا: مصطلحات البحث

المدققين الداخليين, معايير التدقيق الداخلي الدولية (IIA), الغش والاحتيال, ادارة المخاطر, اضافة القيمة, الرقابة الداخلية.

ثامناً: متغيرات البحث

ان المتغير المستقل للبحث هو معايير التدقيق الداخلي الدولية الصادرة من معهد المدققين الداخليين (IIA),والمتغيرالتابع هوالحد من الغش والاحتيال, وكما موضح في الشكل رقم(1 -1) نموذج متغيرات البحث.

الشكل رقم (1 -1)

نموذج متغيرات البحث

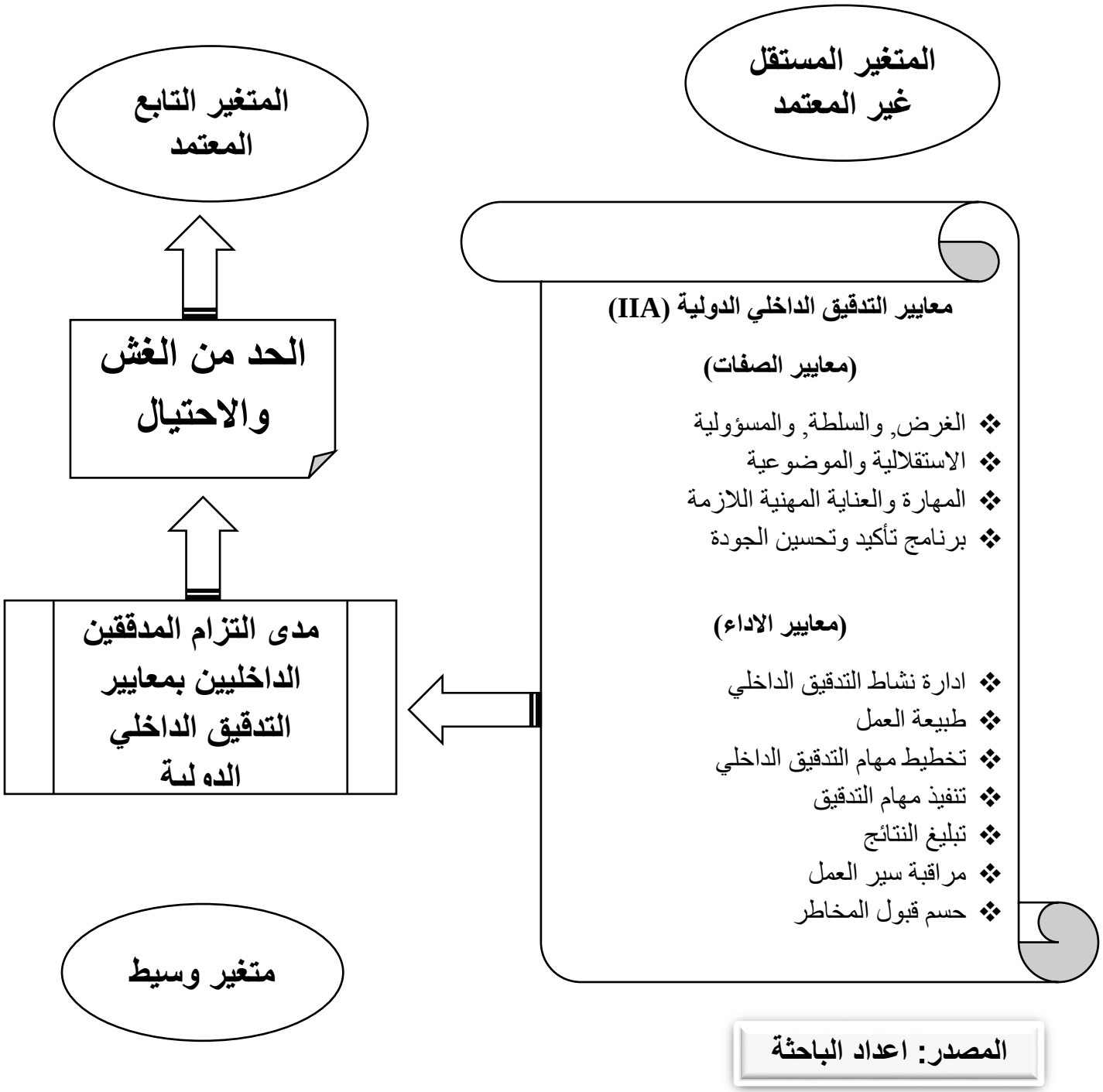

المصدر: اعداد الباحثة

الفصل الثانى

التدقيق الداخلي ومعايير التدقيق الداخلي الدولية وقضايا الغش والاحتيال

المبحث الاول

الاطار العام للتدقيق الداخلي

المبحث الثانى

معايير التدقيق الداخلي الدولية

المبحث الثالث

الحد من الغش والاحتيال وفق معايير التدقيق الداخلي الدولية (IIA)

المبحث الاول

الاطار العام للتدقيق الداخلي

تمهيد

يحتل التدقيق الداخلي اهمية كبيرة في اي وحدة اقتصادية لما يوفره من اجراءات ووسائل رقابية فاعلة للأنشطة داخل الوحدة, ان الهدف من وجود التدقيق الداخلي هو حماية موجودات المنشأة والاطمئنان من دقة البيانات المحاسبية والاحصائية وتحقيق الكفاءة الانتاجية القصوى ولضمان تمسك الموظفين بالسياسات والخطط الادارية المرسومة وبذلك يتضح بأن التدقيق الداخلي نشاط لا يقتصر على النواحي المالية والمحاسبية فقط وإنما يشمل النشاط الاجمالي للوحدة الاقتصادية .

وسيتناول هذا المبحث التطور التاريخي للتدقيق وتطور التدقيق الداخلي والعوامل والمؤثرات التي ادت الى نشأته وتطوره ومفهومه وتعريفه واهميته ونطافه واهدافه وانواعه وعلاقته بالتدقيق الخارجي ..

اولا:- التطور التاريخي للتدقيق:

بدأ تدقيق الحسابات في شكل مراجعة فردية, حيث كان الفرد يقوم بإعادة النظر فيما كان يقوم به من عمل سواء بينه وبين نفسه او بينه وبين تعاليم الخالق سبحانه وتعالى او بينه وبين الاخرين, وذلك لتقييم نتائج عمله وتصرفاته وتحديد الاثارالتي تنعكس على تلك النتائج للكشف عن الاخطاء (مسعد والخطيب,9:2009).

في الحضارات القديمة في بلاد ما بين النهرين ومصر والصين, كان يوجد شكل من اشكال التدقيق قبل حوالي 5000 سنة قبل الميلاد, حيث اعترفت الامبراطوريات بأهمية التأكد من الثروة المادية الخاصة بمجا لاتهم لاسيما عندما يتم التعامل مع كمية الحبوب التي في متناول اليد, حيث كان تدقيق الموارد لدى المصريين على درجة كبيرة من الاهمية بما يدعو الى طلب المشاهدة الفعلية لجلب الحبوب الى صوامعها وطالبوا ان تكون الايصالات مصدقة (هوك.,2015: 4).

كان قدامى المصريين يقومون بتعيين شخصين لتسجيل الاموال الواردة, ويقوم شخص اخر بعملية التدقيق لما سجله هؤلاء الاشخاص, وكان قدماء اليونان يقوموا بتعيين موظف للتدقيق والمحافظة على سلامة

الحسابات العامة بعد الانتهاء من عملية التسجيل, كذلك قام الرومان بوضع نظام يفصل بين الشخص المسؤول عن المصروفات والشخص المسؤول عن المقبوضات (المطارنة,13:2006).كما تم ذكر التدقيق في كتاب الله تعالى (القران الكريم) مما يؤكد وجوده واهميته وقت نزول كلام الله العزيز القدير على سيدنا محمد صلى الله عليه وسلم ,حيث وردت مفردة (رقيب) في اكثر من اية من آيات الذكر الحكيم ومن المعروف ان معنى هذه المفردة هو (مدقق) .اذ قال سبحانه وتعالى في سورة النساء الآية (1) ((يا ايها الناس اتقوا ربكم الذي خلقكم من نفس واحدة وخلق منها زوجها وبث منهما رجالا كثيرا ونساء واتقوا الله الذي تساءلون به الارحام ان الله كان عليكم رقيبا)) . كما قال جل وعلا في محكم كتابه في سورة الاحزاب الآية (52) ((لا يحل لك النساء من بعد ولا ان تبدل بهن من ازواج ولو اعجبك حسنهن الا ما ملكت يمينك وكان الله على كل شيء رقيبا)) . كما قال جل شأنه في سورة هود الآية (93) ((ويا قوم اعملوا على مكانتكم اني عامل سوف تعملون من يأتيه عذاب يجزيه ومن هو كاذب وارتقبوا اني معكم رقيب)) . هنا نجد ان الله تعالى وصف نفسه بالرقيب على الناس في سورة النساء وعلى كل شيء في سورة الاحزاب كما امر الناس بالرقابة وشاركهم سبحانه وتعالى بها في سورة هود , ومعنى ذلك ان الله جلت قدرته هو رقيب ومدقق لكل شيء .كل هذه الآيات البينات تعد امثلة وادلة على وجود الرقابة والتدقيق في عصر الاسلام وفي كل العصور وأن الله سبحانه وتعالى هو مدقق ورقيب على كل ما في الكون منذ وجود الخليقة (http://giem-kantakji.com) الدولة في الاسلام لها اجهزتها منذ تاسيسها في المدينة على يد الرسول صلى الله عليه وسلم ,وان كانت بسيطة وفقا لتلك المرحلة والظروف المحيطة بها, لكن تسيير هذه الاجهزة كان يتسم بقمة الشفافية والكفاءة العالية , ولقد كان الرسول صلى الله عليه وسلم هو المشرع والمنفذ والقاضي . ثم تطورت اجهزة الدولة قي عهد الخلفاء الراشدين بما يناسب تغير احوال الناس ,واتساع دائرة مصالحهم وتطور العصر وكان للتدقيق وجود واهمية لا يمكن تجاوزها ,اذ كان موسم الحج يعد موعدا للتدقيق فيقوم الولاة والعمال بعرض حساباتهم عن العام المنصرم ويحضر اصحاب المظالم والمدققين المنتشرين في كل انحاء البلاد .وان اول من وضع الديوان في الاسلام هو عمر بن الخطاب (رض) وذلك بعد ان غنم المسلمون كنوز فارس والروم ,فقد أنشاء عمر-رض- ((ديوان العطاء)) وهو سجل المسلمين الذين يستحقون العطاء من بيت مال المسلمين ,وروي ان عمر(رض) استشار المسلمين في تدوين الديوان فقال الخليفة علي بن ابي طالب (عليه السلام) تقسم كل سنة ما اجتمع اليك من المال ولا تمسك منه شيئا ,ولعل في ذلك اشارة الى الموازنة العامة للميزانية السنوية للحكومة فلا عجز ولا فائض ,ومن اهم الدواوين المعنية بالرقابة في العصر الاسلامي هو ديوان الازمة الذي انشأه الخليفة العباسي المهدي ,اذ كان هذا الديوان يختص بمراجعة الحسابات في الولايات لتحسين الادارة ويقوم باعمال شبيهة بالاعمال التي يؤديها جهاز الرقابة الحكومية العليا(ديوان الرقابة المالية في العراق) في الوقت الحالي .ويتمثل دور هذه الدواوين في الرقابة على

الاموال العمومية وتوثيقها واثباتها في السجلات ,واعداد التقارير حول الحركة المزدوجة لدخول وخروج الاموال العمومية وضبطها .(الخطيب ,2010: 217-222)

نشأ تدقيق الحسابات في العصور القديمة, حيث كان يتم عن طريق السمع ثم اتخذ شكلا اخر وذلك من خلال ان يقوم كل كاتب بمراجعة عمل الاخر, وعند الاغريق كان تدقيق الحسابات يتم بواسطة عدد من الموظفين اطلق عليهم (مجلس تدقيق الحسابات), وفي عصر الرومان كان هناك (مجلس شيوخ) يقوم بمهمة تدقيق الحسابات. بدأت اهمية التدقيق (تدقيق الحسابات) تزداد في العصور الوسطى, حيث برزت الحاجة الى وجود نظام علمي موحد للتنظيم المحاسبي و تزايد الاهتمام بتدقيق الحسابات في بداية القرن (الثالث عشر) الميلادي ووضعت له اسس لترشد مدقق الحسابات في عمله (مسعد والخطيب, 2009: 21).

في القرن الخامس عشر ظهرت نظرية القيد المزدوج مما ادى الى سهولة وانتشار تطبيق المحاسبة والتدقيق وتطورهما (محمود واخرون,16:2011) ان التطور الذي حدث في علم المحاسبة باتباع نظام القيد المزدوج كما جاء في كتاب لوقابا شيليو تحت عنوان

Summa de Arithmetica, Geometria, Porprtioniet Proprtionatia

عام 1494ادى الى اتساع نطاق التدقيق, حيث شمل مشاريع ومنشآت القطاع الخاص المختلفة, وقد ظهرت حاجة صاحب او اصحاب المشروع للتأكد من الدقة الحسابية للسجلات ومدى. مطابقتها لواقع المشروع (hayes etal.2004:2).

الفترة في العصر القديم الى سنة 1500, كانت المحاسبة في اوائل هذه الفترة تقتصر على الوحدات الحكومية والمشروعات العائلية وخصوصا العائلات المالكة, حيث كان يتم الاحتفاظ بمجموعتين منفصلتين من الدفاتر المحاسبية تسجل بهما نفس العمليات وفي نهاية الفترة تتم المقارنة بين المجموعتين وذلك للتأكد من عدم وجود اي خطا او تلاعب للعمليات المحاسبية من قبل محاسب كل مجموعة, فقد كان التركيز في تلك الفترة منصبا على المخزون السلعي (البضاعة) حيث كان يتم جردها عدة مرات .في الفترة الواحدة, .وكان الهدف الاساسي في هذه الفترة هو الدقة ومنع اي تلاعب او غش بالدفاتر. وفي سنة 1394استخدمت حكومة مدينة بيزا المدققين في تدقيق الحسابات الحكومية وقد كان الهدف ايضا هو اكتشاف الغش والتلاعب في الدفاتر (.اشتيو ي,1991: 12-13).

في عام 1581ظهرت اول منظمة مهنية في ميدان التدقيق في فينيسيا. بإيطاليا حيث تأسست كلية Roxonati وكانت تتطلب ست سنوات تدريبية. بالإضافة الى النجاح في الامتحان الخاص ليصبح الشخص خبير محاسبة, حيث اصبحت عضوية هذه الكلية شرطا من شروط مزاولة مهنة التدقيق في عام 1669وقد ادى ذلك الى ان تقوم الدول الاخرى بتنظيم هذه المهنة (مهنة التدقيق) وكان لبريطانيا الدور الرائد في هذا التنظيم المهني, حيث انشات جمعية المحاسبين القانونيين بادنبرة 1854, بالرغم من ان المهنة نشأت في عام1773, وبذلك اصبحت عملية تدقيق الحسابات مهنة مستقلة (http://islamfin.gofourn.net) .

ان التدقيق لم يتطور الى المهنة المعروفة حاليا الا عند حدوث الثورة الصناعية, حيث قام الفاحصون في هذه الفترة بفحص المعلومات المالية وتدقيق السجلات المكتوبة ومقارنة القيود بالأدلة الوثائقية (paula&attwood,1982:11) ونتيجة لظهور الثورة الصناعية في بريطانيا والتطور الذي طرأ على الصناعة والتجارة وزيادة انشطة المؤسسات وزيادة الفجوة بين المالكين والادارة وتطور النظام الضريبي, حيث ان الهدف الرئيسي للتدقيق لم يتغير والمتمثل باكتشاف الغش والخطأ, لكن التغيير المهم في هذه الفترة ولغاية 1850هو الاعتراف والرغبة بوجود نظام محاسبي لأجل التأكد من دقة القوائم (البيانات) المحاسبية لغرض منع واكتشاف الغش والخطأ والشيء الاخر كان الاعتراف بوجود الحاجة لتدقيق القوائم الحسابية بواسطة شخص مستقل ومحايد, وقد نص على ذلك صراحة قانون الشركات الانكليزي لسنة1862, مما ادى الى تطوير مهنة التدقيق وضرورة وجود اشخاص مؤهلين متدربين للقيام بهذه المهمة (التميمي,17:2006). وقد نص هذا القانون على وجوب التدقيق لحماية المستثمرين من تلاعب الشركات بأموالهم, حيث دفع هذا القانون مهنة التدقيق الى الامام وساعد على الاهتمام بها وانتشارها. والدول التي تبعت هذا السياق, كانت فرنسا عام 1881, ثم الولايات المتحدة الامريكية عام1882, والمانيا في1896, وكندا عام 1902, ثم استراليا عام 1904, وفنلندا عام1911, حتى اصبح لا يخلو منها بلد في وقتنا الحاضر (الوقاد و وديان,18:2010).

في القرن العشرين ادى التطور الاقتصادي الصناعي ونمو الدخل القومي الى انتشار الشركات المساهمة فقد اصبحت لها دورا كبيرا في الاقتصاد القومي, وبظهورها ادت الى انفصال الملكية عن الادارة مما ادى الى زيادة رغبة الملاك والمساهمين الى خدمات المحاسبين والمدققين لحماية مصالحهم وحقوقهم وحسن تصرف الادارة ومن ناحية التطور التاريخي في الوطن العربي فكان لمصر السبق في مزاولة مهنة التدقيق دون تنظيم حتى سنة1909, حيث صدر القانون رقم (1) المنظم لمزاولة المهنة وقد ادخلت عليه عدة تعديلات فيما بعد (محمود واخرون,2011: 16-17).

خلال الفترة من عام 1950الى1955, اكتسب المدقق المستقل تقدير كبيرا في التشريع المصري, حيث تعد الاحداث الثلاثة التالية دليلا على اعتماد السلطات الرسمية على المدقق المستقل بشكل كبير: (عبدالله,19:2007)

1- اصدار قانون التدقيق رقم 133لسنة 1951الذي حدد حق الدخول في المهنة للأشخاص الذين لديهم حد ادنى من المؤهلات, وذلك يعود للأهمية القصوى للمهنة في شؤون الضرائب والتدقيق.

2- تنظيم التشريع الخاص بالشركات بشكل نهائي من خلال اصدار القانون رقم 26لسنة 1954الذي اعتمد بشكل واسع على التشريع البريطاني وخاصة قواعده المحكمة في المحاسبة والتدقيق.

3- اصدار تعديل لقانون ضريبة الدخل سنة1953, الذي نص على وجوب مصادقة محاسب مستقل (مدقق) على جميع الاقرارات الضريبية مع استثناءات طفيفة فيما يتعلق بالأعمال الصغيرة.

وقد انشأت جمعية المحاسبين والمراجعين المصرية سنة 1946وكان من اهدافها الاساسية محاولة تنظيم المهنة في مصر والاحتفاظ بالمستوى اللائق بها. وقد تحولت الجمعية الى "نقابة" بموجب القانون 394 في1955, وقد اصدرت النقابة سنة 1958دستورا لمهنة المحاسبة والتدقيق ينظم اعمال وآداب سلوك المهنة وواجبات وحقوق ومسؤوليات المحاسبين, ثم صدر القانون 129لسنة 1964لأنشاء "الجهاز المركزي للمحاسبات" الذي يعمل في مجال الرقابة المالية والمحاسبية وتدقيق الحسابات الختامية لشركات ومنشآت القطاع العام للتعرف على حقيقة المركز المالي وفقا للمبادئ والاصول المحاسبية السليمة, وابداء الملاحظات بشان الاخطاء والمخالفات. وهكذا فان هدف الجهاز يشبه "ديوان المحاسبة" في المملكة الاردنية الهاشمية .اما في العراق كانت هناك تشريعات متقدمة منذ1919, وهذه التشريعات مستمدة من قانون الشركات البريطاني, حيث تثبت هذه التشريعات حقوق وواجبات مدقق الحسابات (التميمي,19:2006).

ان هذه التشريعات التي كانت مستمدة من القانون البريطاني والهندي استمرت حتى عام 1957(محمود واخرون,19:2011). كان الترخيص بممارسة المهنة يتم من قبل هيئة او معهد معترف به او عن طريق ترخيص من الحكومة. ولم تكن تلك التشريعات تسمح, للمديرين والموظفين في الشركات بان يزاولوا مهنة التدقيق, كذلك اشترطت حصر التعيين بالهيئة العامة للمساهمين, وقد وضحت للمدقق حق الاطلاع في اي وقت على سجلات الشركات موضع التدقيق, وله حق طلب الايضاحات والمعلومات التي يراها ضرورية لعمله, وبالمقابل عليه واجب تقديم تقرير للمساهمين يبين فيه مدى حصوله على المعلومات والبيانات التي طلبها, وبيان رايه عن مدى مطابقة الميزانية للقانون ومدى تصويرها للوضع الحالي الحقيقي للشركة, وقد استبدل القانون

الهندي الذي بقي مطبقا في العراق حتى عام1957, بقانون الشركات العراقي عام1958, وبذلك اصبحت مهنة التدقيق خاضعة لقانون خاص ينظم الدخول في هذه المهنة (عبد الله,2010: 19-20).

في فلسطين كانت هناك تشريعات مهنية متقدمة سنة 1919مستمدة من القانون البريطاني, وبقي تشريع الشركات الفلسطيني على نفس النصوص من سنة 1929حتى 1948(محمود واخرون,18:2011).

اما في الاردن, فقد كانت تقدم الخدمات المهنية لها من فلسطين ولغاية سنة1944, اذ انشئ اول مكتب لشركة جورج خضر, ومنذ سنة 1948انتقلت مؤسسة سابا وشركائهم من القدس الى عمان, هذا بالإضافة الى انشاء فروع لمؤسسات تدقيق بريطانية مثل مؤسسة (وني مري وشركائهم) (التميمي,19:2006).

وفي لبنان وسوريا لم يكن لمهنة التدقيق تلك المكانة التي كانت عليها في مناطق نفوذ الحكم البريطاني وذلك نظرا لوقوع هذين البلدين تحت الاستعمار الفرنسي, حيث لم تكن مهنة التدقيق متطورة في فرنسا في تلك الفترة, ان سلطات الاحتلال الفرنسي لم تحاول اجراء اي تغييرات في القانون التجاري العثماني المطبق في سوريا ولبنان منذ عام1850, حيث ان هذا القانون هو عبارة عن ترجمة ضعيفة ومشوهة للقانون التجاري الفرنسي لعام 1807والذي لم يتضمن اية قواعد او نصوص لتعيين المدققين في الشركات المساهمة. وفي عام 1867تم تحديث القانون الفرنسي حيث اصبح يتضمن نصوصا للتدقيق الخارجي المستقل, بينما القانون العثماني بقي دون تعديل, الا ان السلطان العثماني اوجب عام 1882ان يكون للشركات المساهمة عقد تأسيس مأخوذ من القانون الفرنسي لعام 1867, وقد استمر هذا النموذج من عقد التأسيس السابق الذكر معمولا به في لبنان وسوريا حتى صدر القانون التجاري اللبناني لعام 1943والقانون التجاري السوري لعام1949, وان القانون الفرنسي لعام 1867(ونموذج عقد التأسيس المأخوذ منه) لم يضيف شيء مبرر حول مهنة التدقيق باستثناء العبارة التي تنص على وجوب تعيين المدقق من قبل المساهمين.(عبدالله,20:2007)

القانون اللبناني لعام 1943لم يدخل اي تحسينات مهنية على قواعد التدقيق في لبنان, وقد اشترط تعيين مدققين اثنين احدهما يعينه المساهمون ويعين الاخر من قبل المحكمة, ولم يحدد القانون الشروط المهنية التي يجب توفرها في اي من المدققين.

ان القانون التجاري السوري لسنة 1949كان افضل حيث حدد حقوق وواجبات المدقق واشترط عليه ان يكون مرخصا, وان القانون المنظم لترخيص المدققين صدر في سوريا عام1958. وظهور العديد من شركات ومكاتب التدقيق في اوائل الخمسينات وذلك لتأسيس العديد من الشركات المساهمة وازدياد الشركات الاجنبية العاملة في المنطقة. كما ظهرت في لبنان "جمعية المحاسبين القانونيين المعترف بها في بريطانيا

والولايات المتحدة الامريكية وتهدف الى رفع المستوى المهني والثقافي لأعضائها والسعي للاحتفاظ بمستوى للأشخاص ذوي المؤهلات المناسبة لأجازتهم" (عبد الله,2010: 21).

وفي منطقة الخليج العربي, كان قانون الشركات الهندية لسنة 1913المعتمد من القانون الانجليزي مطبقا لغاية استقلال هذه الاقطار, حيث اعطت قوانين الشركات فيها اهمية لتنظيم المهنة على الاسس المطبقة في الدول المتقدمة (التميمي,19:2006).

ان جذور المفهوم الحديث في التدقيق يعود الى العمل الرائد الذي قام به كل من (Mauttz & Sharaf) في كتابهما المشهور (فلسفة تدقيق الحسابات) الذي اصدراه عام1961 .(soltani ,2007:10),حيث حاولا فيه لأول مرة ارساء قواعد علم تدقيق الحسابات على اساس علمي وذلك وفقا للمفهوم الحديث للعلم, والذي قام على اساسه (مجمع المحاسبين الامريكي) بتشكيل لجنة المفاهيم الاساسية للتدقيق عام1969, حيث قامت هذه اللجنة – بنشر تقاريرها الخاصة بمهنة تدقيق الحسابات منذ عام1972, ومنذ تلك الفترة بدأ ينظر الى تدقيق الحسابات بنظرة اوسع وأشمل من قبل, اذ لم تعد مجرد عملية تدقيق لنظام المحاسبة المالية وانما توسع مفهومها ليشمل كل مجالات المحاسبة المالية والادارية في المفهوم الحديث, واصبحت وسيلة ايصال المعلومات لزيادة ثقة مستخدمي هذه المعلومات وكما اصبح تدقيق الحسابات متلائم مع المفاهيم الحديثة للإدارة في عملية اتخاذ القرارات استنادا على المعلومات (مسعد والخطيب,11:2009).

ثانيا:تطور التدقيق الداخلي

عرف نشاط التدقيق الداخلي منذ القدم, اذ ان اي شخص يقوم بتقييم عمله بعد الانتهاء منه. وفي المشروعات الصغيرة يكون صاحب المشروع هو المدقق الداخلي, حيث يقوم ببعض اجراءات التدقيق و التقييم والاستفسار من اجل تحقيق الرقابة على اعماله, ولكن مع ازدياد حجم المشروعات وتعقد اعمالها اصبح من الصعب على اصحاب المشروع وعلى ادارتها القيام بهذه المهمة نتيجة الفجوة بين الادارة والمنفذين للعمليات. من هنا ظهرت الحاجة الى التدقيق الداخلي حيث يمكن الادارة من التأكد من مدى صحة البيانات المقدمة لها والتأكد من سلامة نظم الرقابة الداخلية والالتزام بها.(الحسبان ,57:2009) ان بداية الاهتمام بالتدقيق الداخلي تعود الى انشاء معهد المدققين الداخليين(Institute of internal Auditors-IIA) في الولايات المتحدة الأمريكية عام1941. ان هذه الخطوة تعتبر الاساس في التجسيد المهني للتدقيق الداخلي حيث قام المعهد منذ تأسيسه بتطوير التدقيق الداخلي واتساع نطاق الاستفادة من خدماته (سليمان,307:2014 -308).

لغاية تلك الفترة لم يكن هناك مصطلح واضح ومتكامل لمفهوم التدقيق الداخلي فقد كانت هناك اجتهادات عملية لتكوين اقسام خاصة به داخل القليل من الوحدات والمنشآت التي ادركت اهمية التدقيق الداخلي كوظيفة مستقلة لتقوم بعمليات تدقيقية تختلف من منظمة الى اخرى حسب تصور الادارة, حيث كانت البداية متواضعة لمفهوم وظيفة التدقيق الداخلي عن كونه تدقيقا قبل وبعد الصرف, فقد كانت في بداية الامر تقتصر على تدقيق المستندات

بعد الصرف لغرض اكتشاف أخطاء التسجيل في الدفاتر ولكن بعد التوسع في الوحدات الاقتصادية اصبح من اختصاص هذه الوظيفة تدقيق الحسابات قبل الصرف لغرض التأكد من سلامة الإجراءات. (الخطيب,127:2010)

أن معهد المدققين الداخليين (IIA) عمل على دعم وتطوير التدقيق الداخلي وذلك عن طريق بذل الجهود المختلفة , حيث اصدر في عام 1947اول قائمة تتضمن مسؤوليات التدقيق الداخلي(IIA@theiia org.wipsid) Ahistory of IIA.اما من ناحية المعايير المهنية والمسؤوليات فقد تم تقديم التوصيف الاول لأنشطة التدقيق الداخلي الذي عكس مسؤوليات المدقق الداخلي ومتطلبات هذه المهنة, وان اكثراثنين كان لهما الأثر الاكبر في تاريخ معهد المدققين الداخليين هما (Victor Z. Brink, Lawrence B. Sawyer) الاول هو اول مدير بحثي في تاريخ معهد المدققين الداخليين وكان من اكثر اللذين دعوا الى وضع بيان مسؤوليات المدقق الداخلي الصادر عن المعهد عام1947. وقد اشار ذلك البيان انه بالإضافة الى ان مهنة التدقيق الداخلي تتناول الجوانب المحاسبية والمالية بالدرجة الاولى, فان الجوانب التشغيلية تقع كذلك ضمن نطاق اهتمامها.(جمعة,160:2011 -161), ويتجلى ذلك من خلال اول تعريف صدر عن المعهد عام1947, حيث يشير الى ان " التدقيق الداخلي هو نشاط تقييم مستقل داخل المنشأة يهتم بصفة اساسية بالمجالات المحاسبية والمالية ولكن من الممكن ان يتعامل مع بعض المسائل ذات الطبيعة التشغيلية".(القصاص,78:2014)

وفي عام 1957تم اصدار اول قائمة معدلة لمسؤوليات التدقيق الداخلي (الوردات,31:2006),قامت هذه القائمة بتوسيع مسؤوليات المدقق الداخلي لتتضمن خدمات عديدة تقدم للإدارة كالفحص والتقييم الكافي والسليم, والتطبيق لها بكل الرقابة المحاسبية والمالية والتشغيلية, والتأكد من مستوى المحاسبة عن والمحاسبة على اصول الشركة والخسائر, والتحقق من امكانية الاعتماد على البيانات الخاصة بالمنظمة. يبدو من الواضح ان القائمة الموسعة مازالت تركز على وظائف التدقيق الداخلي على انها تقوم بتقديم أنشطة توكيدية فقط عن مدى كفاية هياكل الرقابة ومدى الالتزام بالإجراءات, وحماية الأصول, وامكانية الاعتماد على المحاسبة , وعلى توزيع المسؤوليات داخل المنظمة.(شحاتة,2014: 248-247).

اصدر المعهد في عام 1957التعريف الثاني كما يلي:-

" التدقيق الداخلي نشاط مستقل داخل المنسأة لمراجعة العمليات المحاسبية وغيرها من العمليات بقصد خدمة الإدارة نرى ان هذا التعريف قد حدد هدف التدقيق الداخلي بشكل مختصر جدا وهو خدمة الإدارة, وقد اجاز للمدقق مراجعة عمليات اخرى بالإضافة الى العمليات المحاسبية.(القصاص,79:2014)

في عام 1964تم اعتماد دليل تعريف التدقيق الداخلي على انه مراجعة (Review) للأعمال والسجلات, تتم بصورة مستمرة احيانا داخل المنشأة وبواسطة موظفين مخصصين لهذا الغرض, وان نطاق واهداف التدقيق الداخلي يختلف كثيرا باختلاف المنشآت, حيث تميز في المنشأة الكبيرة خاصة بأمور متعددة لا تتعلق بالنواحي المالية مباشرة.(Institute of Internal Auditors,1997,11)

التعريف الثالث الصادر عن المعهد عام 1971كالاتي:-

" التدقيق الداخلي نشاط مستقل داخل المنشاة لمراجعة كافة اعمالها بقصد خدمة الإدارة". نلاحظ من خلال هذا التعريف تطور التدقيق الداخلي ليصبح اكثر شمولية, حيث انتقل ليشمل كافة العمليات,الا ان الهدف النهائي من التدقيق لايزل يقتصر على خدمة الإدارة.(عثمان,1999:127)

على صعيد التطور المهني للتدقيق الداخلي قام معهد المدققين الداخليين بوضع مجموعة من معايير الأداء المهني للتدقيق الداخلي والتي تعتبر من الجهود الفعالة له. حيث تم تشكيل لجان عام 1974لدراسة واقتراح اطار متكامل لمعايير الأداء المهني في التدقيق الداخلي, وفي عام 1977 انتهت اللجان من اعمالها وقدمت تقريرا بنتائج دراستها, وتم التصديق النهائي على هذه المعايير في المؤتمر الدولي السابع والثلاثين في سان فرانسيسكو عام 1978. ان هذه المعايير التي وافق عليها معهد المراجعين الداخليين IIA رسميا, والتي تم اقرارها من غالبية ممارسي المهنة وروادها ممثلين في معهد التدقيق الداخلي والجهات التابعة له تعد بمثابة ولادة وبزوغ مهنة جديدة.(الوردات,2006:31)

وبذلك اعتمد المعهد رسميا معايير الممارسة المهنية للتدقيق الداخلي التي تهدف الى توحيد مهنة التدقيق الداخلي عبر العالم بأسره وذلك من خلال وضع الية يتم من خلالها الاعتراف الكامل بالتدقيق الداخلي كمهنة.(IIA, 1978:15)

التعريف الرابع الذي صدر عن المعهد عام1978:-

"وظيفة تقييم مستقلة داخل المنشأة بهدف خدمة المنشأة ككل عن طريق فحص ومراجعة أنشطتها المختلفة". أن هذا التعريف جاء ليؤكد الدور الحيوي الذي يلعبه التدقيق الداخلي, حيث انه يشير الى توسيع نطاق خدماته ليس لإدارة المنشأة فقط بل لكل اصحاب المصلحة فيها.(القصاص,2014: 79) نرى من خلال التعريف السابق الذكر ان التدقيق الداخلي وظيفة تقييم مستقلة يتم انشاءها داخل المنشأة لفحص وتقييم أنشطتها المختلفة بهدف مساعدة أعضاء المنظمة في تنفيذ مسؤولياتهم بفاعلية, وذلك من خلال تزويدهم بالبيانات والمعلومات وتقديم المشورة والتوصيات المناسبة بشأن الأنشطة التي يتم تدقيقها.

في بداية التسعينات اعتمدت وظيفة التدقيق الداخلي على احتياجات المنظمات في اداءها لأعمالها, حيث عملت في مجالات عديدة مثل مراجعة الالتزام ومراجعة دورات العمليات, والتقصي عن الغش والمخالفات والتصرفات غير القانونية الأخرى, وتقييم الكفاءة التشغيلية, وقياس وتحليل والتقرير عن المخاطر التشغيلية والمخاطر الخاصة بالوحدة ككل, وغيرها من الأنشطة الاستشارية والتوكيدية. كذلك ركز المراجعون الداخليون عند اداءهم للعديد من الأنشطة على المدخل المبني على المخاطر والمدخل المركز نحو الرقابة.(شحاته,2014:248)

ومنذ عام 1993تم تعديل بيان المسؤوليات ودستور اخلاقيات المهنة عدة مرات مما يعكس التطور المستمر والمتسارع لمهنة التدقيق الداخلي كما تتم اليوم مراجعة شاملة والتي تعد من أفضل الممارسات في اغلب

المنظمات بالإجابة على السؤال التالي: how internal editors add value and assurance?(جمعة 2011: 161,) ,ثم تبنى مجمع المراجعين الداخليين الدولي institute of internal editors..IIA سنة 1999 تعريف جديد لمهنة التدقيق الداخلي على انها نشاط استشاري وتوكيدي موضوعي ومستقل داخل المنشأة يتم تصميمه لتدقيق وتحسين انجاز هذه الاهداف من خلال التحقق من اتباع السياسات والخطط والإجراءات الموضوعية واقتراح التحسينات اللازم ادخالها حتى تصل الى درجة الكفاية الانتاجية القصوى (الوردات,2006 :32),(شحاتة,2014:249),(سليمان,2014:308)

وفي عام 2001تم صياغة دليل جديد لممارسة مهنة التدقيق الداخلي, حيث تم تعريف التدقيق الداخلي على انه نشاط توكيدي واستشاري مستقل وموضوعي مصمم لإضافة قيمة للمنشأة ولتحسين عملياتها. وذلك بمساعدتها على تحقيق اهدافها بأتباع طريقة منهجية ومنظمة لتقييم وتحسين فاعلية عمليات ادارة المخاطر, الرقابة واجراءات الحوكمة (الشوبكي,2014: 181)ان هذا التعريف يشير الى ان هدف التدقيق الداخلي لم يعد يقتصر على الفحص والتحليل بهدف اكتشاف الأخطاء بل اصبح اكثر شمولية وهو تطوير عمليات المنشأة ومساعدتها لأداء اعمالها بكفاءةوفعالية وخاصة فيما يتعلق ب:- (Ridley,2008:3)

أدارة المخاطر Risk management

الرقابة الداخليةInternal control

إجراءات التحكم المؤسسيGovernance Process

وبذلك أصبحت عملية التدقيق تقسم الى قسمين:(الحسبان,2009:58)

أولا: نشاط توكيدي: يقوم بتنفيذ عمليات المنشأة ويبدي رأيه للإدارة فيما يلي:

- مدى مصداقية وتكامل البيانات.
- مدى الالتزام بالسياسات والخطط والاجراءات الموضوعة وحماية الأصول
- مدى الاستخدام الفعال للموارد المتاحة
- مدى تحقيق المنشأة لأهدافها

ثانيا: نشاط استشاري: يقوم بتقديم استشارات وتكون بالأشكال الاتية:

- تكليف المدقق بطريقة رسمية مكتوبة ومحددة الأهداف .
- تكليف المدقق بطريقة غير رسمية من خلال المشاركة في اللجان او فرق العمل او الإجابة على اية استفسارات.
- تكليف المدقق بمهمة متخصصة مثل المشاركة في فرق لإنجاز الاندماج او التملك.
- تكليف المدقق بالمشاركة في خطة عمل طارئة .

أن العديد من المنظمات قد ادركت اهمية خدمات التدقيق الداخلي التي تذهب الى ما هو ابعد من مجرد تدقيق القوائم المالية لتمتد الى تقديم تقارير يعتمد عليها لتشتمل على بيانات غير مالية مثل كميات قطع الغيار وكمية المنتجات.(Whittington&pany,2008:798)

يشير (Flesher & Mclnlosh)ان نمو وتطور مهنة التدقيق الداخلي (IAP) يرتبط بتأسيس معهد المدققين الداخليين IIA , الذي تأسس في الولايات المتحدة الأمريكية في 1941/12/9, وبمناسبة مرور 60عاما على تأسيسه وبعد مروره بتاريخ حافل على مدى هذه السنوات, فأنه يعد اليوم الجمعية المهنية الدولية الأولى المناط بعا تعزيز وتطوير ممارسة التدقيق الداخلي , والجهة القائدة الاولى والمعلم الرئيسي في مجال وضع المعايير والأرشادات المهنية ومنح الشهادات المعتمدة واجراء البحوث في مجال المهنة على المستوى العالمي.

مع بداية الالفية الثالثة أصبحت مهنة التدقيق الداخلي اكثر رسوخا, عندما بدأت في الاستجابة السريعة للطلبات الجديدة من الجهات التشريعية والقانونية الهامة, لذا فأن الإطار الجديد للممارسة المهنية قد صمم لزيادة القيمة المضافة للتدقيق الداخلي في منظمات الأعمال من خلال القيام بمهمة تقييم المخاطر, تأكيد الرقابة ,وتقديم الخدمات الاستشارية.(جمعة,163:2011) لقد تزايد التركيز على التدقيق الداخلي بشكل ملحوظ منذ عام2001, وذلك بعد فشل الشركات الكبيرة مثل ,Enron and WorldCom , مما دفع المشرع لاتخاذ خطوات لضمان وجود وظيفة التدقيق الداخلي في الشركات. فمثلا بورصة نيو يورك (NYSE) تتطلب من جميع الشركات المقيدة في البورصة ان يكون لديها وظيفة للتدقيق الداخلي, وترى البورصة الأمريكية ان المراجعة الداخلية هي جزء لا يتجزأ من عمليات الحوكمة والرقابة الداخلية للشركة (شحاتة,250:2014 - 251) . والجدول التالي يوضح مراحل تطور التدقيق الداخلي .

جدول رقم (2 -1)

مراحل تطور التدقيق الداخلي

الفترة الزمنية	
1960 – 1950	فحص السجلات المحاسبية
1970 – 1960	فحص الالتزام
1980 – 1970	اختبار الاجراءات
1990 – 1980	تقييم الرقابة
2000 – 1990	تقييم ادارة المخاطر
2005 – 2000	دعم ادارة المخاطر
2005 ولحد الان	اضافة قيمة

المصدر: (PicKett, 2004, 11)

ثالثا: العوامل والمؤثرات التي أدت الى نشأة وتطور التدقيق الداخلي

أن وظيفة التدقيق الداخلي بدأت تنمو نموا سريعا فلم تعد تعرف بأنها التدقيق الذي يقوم به موظف في المنشأة الاقتصادية بخلاف الأعمال التي يقوم بها المدقق الخارجي , ولم تعد تلك الوظيفة التي تقوم بتدقيق العمليات المالية بعد الصرف, ولم يعد هدفها ينحصر بحماية الأصول بل تطور مفهوم هذه الوظيفة لتشمل التدقيق المالي والإداري بسبب بروز عدة عوامل ومؤثرات ادت الى تطور مفهوم التدقيق الداخلي وهي:(الخطيب,2010:127) , (عثمان,1999:128 -129)

1. تطور حجم المنشآت وانتشارها جغرافيا وعلى نطاق واسع مما ادى الى تباعد المسافة بين الإدارة العليا وبين منفذي العمل.
2. ظهور الشركات المساهمة وحاجة الجمعية العمومية الى ضمانات لسلامة استثمار أموالهم وصحة وعدالة بيانات القوائم والحسابات الختامية المنشورة.
3. اهتمام الإدارة بنتائج الأداء اول بأول والعمل على متابعتها وذلك نظرا لتعقد العمليات الإنتاجية وتطور الأساليب التك
4. نلوجية.
5. ألأستقلال التنظيمي للأدارات ضمن الهيكل التنظيمي وتعدد المستويات الادارية في المنشأة مما أضطر الأدارة الى تفويض السلطات والمسؤليات ومن ثم حاجة الأدارة الى التأكد من سلامة أستعمال السلطات المفوضة وتحمل المسؤوليات المقابلة وفقا للسياسات والنظم والأجراءات المعمول بها.
6. حاجة المجتمع للبيانات والمعلومات المثبتة في التقارير لأجل التأكد من ذلك لابد من سلامة نظم التدقيق الداخلي.

وهناك العديد من الهيئات والتقارير والقوانين التي ساعدت في تطور وظيفة التدقيق الداخلي منها : (الزيادي,2015 : 40)

1 - ظهور معهد المدققين الداخليين في الولايات المتحدة عام 1941 ,حيث تعد الجمعية المهنية الدولية الاولى التي تعمل على تعزيز وتطوير ممارسة التدقيق الداخلي ,وذلك من خلال اصدار المعايير والتوجيهات بشان الممارسة المهنية وبرامج الشهادات والدورات المهنية المتخصصة ونشر التوعية في صفوف الممارسين للمهنة ,وصدور عدد من التوصيات في عام 2002 التي قدمت الى سوق نيويورك تتضمن ضرورة الالتزام بمبادئ الاداء الرقابي والافصاح عن تقييم مجلس الادارة لفاعلية نظام الرقابة الداخلية في الشركة ,وضرورة انشاء والابقاء على وظيفة مستقلة للتدقيق الداخلي على ان توفر لها الموارد الكافية والافراد المؤهلين .

2- مقررات لجنة بازل في عام 1998 و التي تضمنت اطارا لتقييم نظام الرقابة الداخلية ,اوصت بالتزام المصارف بإنشاء وظيفة للتدقيق الداخلي تتمتع بالاستقلالية والحياد ويتمتع موظفوها بالتدريب الكافي والملائم وتمكين وحدات التدقيق الداخلي من رفع تقاريرها الى الادارة العليا .

3- صدور تقرير التنظيمات الادارية (the committee of (coso,فقد اكدت الدراسة التي قامت بها

للفترة من 1987- 1997 بشان التقرير المالي الاحتيالي في المنظمات العامة الامريكية ,ان اسباب الغش الذي يحدث في المنظمات تعود الى النقص في فاعلية الرقابة الداخلية ونقص فاعلية واستقلالية وظيفة التدقيق الداخلي . (السعدني ,2009 : 207)

4 - صدور قانون sarbens 0xly ساربنس - اوكسلي عن الكونكرس الامريكي في منتصف عام 2002 , نتيجة حالات الانهيار في الشركات العملاقة ,الذي وضع عدد من القواعد التي يجب ان تلتزم بها الشركات المساهمة من حيث ضرورة انشاء لجان التدقيق في جميع الشركات المساهمة ,مع الزام ادارة كل شركة باصدار تقرير ضمن التقرير المالي السنوي يؤكد مسؤولية مجلس الادارة عن وجود نظام للرقابة الداخلية ,وتنفيذه بفاعلية ,مع التاكيد على استقلالية لجان التدقيق.

رابعا: مفهوم وتعريف التدقيق الداخلي

كلمة تدقيق مشتقة من اللغة اللاتينية من كلمة (Audir) وهنا ومعناها (To hear) اي يستمع, ففي العصور القديمة كان صاحب العمل (المالك) عندما يشك في وجود خيانة يعين شخص للتحقق من الحسابات, وكان هذا الشخص يجلس مع المحاسب ليستمع الى ما يقوله بشان الحسابات الخاصة بالعمل. وفي عام1494, اوجد الايطالي باشيلي نظام القيد المزدوج, وقام بالتنويه ووصف لواجبات ومسؤوليات مدقق الحسابات واستبعاده عن عملية التسجيل في الدفاتر (المطارنة,13:2006) .

يعد التدقيق الداخلي من اهم الطرق والوسائل التي تستخدمها الادارة لغرض التحقق من فاعلية الرقابة الداخلية, ويعرف انه احدى حلقات الرقابة الداخلية التي تعمل على مد الادارة بالمعلومات المستمرة. ويعرفه البعض على انه التحقق من العمليات والقيود بشكل مستمر ويقوم به مجموعة من الموظفين لحماية الاصول وخدمة الادارة العليا ومساعدتها في التوصيل الى الكفاية الانتاجية القصوى والعمل على قياس مدى صلاحية النظام المحاسبي. وعرف ايضا على انه وظيفة تقييمية مستقلة تنشأ داخل الوحدة الاقتصادية لغرض فحص وتقييم الانشطة التي تقوم بها هذه الوحدة . (سواد,87:2009)

منذ بداية الاربعينات من هذا القرن زاد الاهتمام بالتدقيق الداخلي والاعتراف به كمهنة, حيث تم انشاء معهد المدققين الداخليين في الولايات المتحدة الامريكية في عام1941. عرف التدقيق الداخلي بانه نشاط تقييمي مستقل داخل المؤسسة يهدف الى فحص وتقييم والتحقق من العمليات المالية والمحاسبية والتشغيلية, ويقوم به جهاز داخلي مستقل عن ادارات المؤسسة لتقديم ضمان واطمئنان للإدارة عن مدى كفاية الاجراءات وتنفيذ

السياسات الموضوعة وقياس الادارة, وتقييم فاعلية اجراءات ووسائل الرقابة الداخلية ومدى كفاية تصميمها لتحقيق اهدافها (مسعد و الخطيب,218:2009).

وعرفته جمعية المحاسبة الامريكية American Accounting association إنَهُ عملية نظامية ومنهجية لجمع وتقييم الادلة والقرائن المتعلقة بنتائج, الانشطة والاحداث الاقتصادية بشكل موضوعي وذلك لتحديد مدى التوافق والتطابق بين هذه النتائج والمعايير المقررة وتبليغ الاطراف المعينة بنتائج التدقيق (سرايا,29:2007).

قدمت الكثير من التعريفات للتدقيق الداخلي, وقد عرف بانه تدقيق للعمليات والسجلات بصورة مستمرة ليتم تنفيذه داخل الوحدة الاقتصادية بواسطة جهاز وظيفي معين, مما يؤدي الى ضمان إنَّ النظام المحاسبي كاف وينفذ وفقاً للإجراءات المخططة ويترتب عليه تسهيل تحقيق اهداف نظام الرقابة الداخلية, وعرف بانه نشاط مستقل للتقييم يتم اللجوء اليه لمساعدة الادارة العليا من المنشآت الكبيرة لإدارة اعمالها بفاعلية, وهو وظيفة من وظائف المشروع مستقلة عن الوظائف المحاسبية, التشغيلية ومسؤول اتجاه الادارة العليا (جمعة,27:2009).

يُعدُ التدقيق الداخلي اداة من ادوات الرقابة الداخلية, فهو يساعد الادارة على مراجعة ومتابعة جميع عمليات واقسام وانشطة المشروع, ومن مخرجاته تقرير او تقارير تقدم الى مجلس الادارة ويقوم به موظف مستقل في المشروع (الصحن واخرون,164:2007).

وعرف التدقيق الداخلي من قبل الجمعية الامريكية المهنية للمدققين الداخليين إنهُ نشاط مستقل وموضوعي, يقدم تأييدات وخدمات استشارية بهدف تحسين عملياتها واضافة قيمة للمؤسسة وذلك بإتباع اسلوب منهجي منظم لتقييم وتحسين فاعلية عمليات الحوكمة. وادارة المخاطر والرقابة(هوك,5:2015)ويُعرَّف التدقيق الداخلي بإنهُ نشاط تقيمي داخل المشروع لخدمة ادارته, وتقوم به ادارة التدقيق الداخلي لفحص وتقييم عمليات انشطة واقسام المشروع (شحاته واخرون,121:2013).

التدقيق الداخلي هو اداة من ادوات نظام الرقابة الداخلية ووسيلة من وسائل تقويم اجراءاتها, لذلك فالتدقيق الداخلي هو جزء من نظام الرقابة الداخلية وليس العكس, ويمكن تعريفه على إنهُ مجموعة من الاجراءات التي تنشأ داخل الشركة لغرض التحقق من تطبيق السياسات الادارية والمالية المرسومة (اشتيوي,1991: 54).

ووفقا للمعايير المهنية الخاصة بالتدقيق الداخلي الحديث الصادرة من معهد المدققين الداخليين في الولايات المتحدة الامريكية (IIA) , فان التدقيق الداخلي هو وظيفة تقييم مستقل داخل الشركة لفحص وتقييم انشطتها كخدمة لهذه الشركة (سرايا واخرون,121:2013).

ويعرف التدقيق الداخلي كما جاء في الدليل الاسترشادي لوحدات التدقيق الداخلي في الوزارات العراقية انه جهاز تقويم مستقل ضمن تشكيلات المنشاة يُعد من الوسائل الفعالة للرقابة الداخلية تنشئه الادارة ليقوم بخدمتها وطمأنتها، ان وسائل الضبط الموضوعة كافية ومطبقة. وذلك من خلال مجموعة الاجراءات للتحقيق في العمليات والقيود بشكل منتهي لضمان دقة البيانات المحاسبية والاحصائية والتأكد من حماية الموجودات واموال المنشاة والتحقق من اتباع موظفي المنشاة للسياسات والخطط والاجراءات الادارية المرسومة لهم. (ديوان الرقابة المالية العراقي ,الدليل الاسترشادي لوحدات التدقيق الداخلي : 2007)

ان التدقيق الداخلي هو (صمام الامان) للإدارة العليا للتأكد من ان السياسات والاجراءات الموضوعة من قبل الادارة قد طبقت بصورة صحيحة, وان المدقق يجب ان يكون مرتبطا بأعلى مستوى في الهيكل التنظيمي مما يتيح استقلالية المدقق الداخلي عن الادارة التنفيذية للقيام بواجباته بحرية اكثر وبدون خوف (التميمي,83:2006).

التدقيق الداخلي هو تأكيد موضوعي مستقل ونشاط استشاري, صمم لإضافة قيمة وتحسين عمليات المنظمة, وانه يساعدها لتحقيق اهدافها من خلال مدخل نظامي معقول لتقييم وتحسين فعالية ادارة المخاطر, الرقابة وتحسين فعالية عمليات التحكم (Messier et.al. , 2008: (Arens et.al. ,2008: 836) (Http//www.Intosai.org.) 958)

يُعدُ التدقيق الداخلي من اهم الوسائل والطرق التي تستخدمها الادارة لغرض التأكد من فاعلية الرقابة الداخلية ويعرف على انه احد حلقات الرقابة الداخلية التي تعمل على مد الادارة بالمعلومات المستمرة. ويعرف البعض التدقيق الداخلي على انه العمل الذي يقوم به موظف في المنشاة على عكس المدقق الخارجي الذي يكون من خارج المنشاة, ويعرف ايضا على انه التحقق من العمليات والعقود بشكل مستمر ويقوم به مجموعة من الموظفين لحماية الاصول وخدمة الادارة العليا ومساعدتها في التوصل الى الكفاية الانتاجية وقياس مدى صلاحية النظام المحاسبي, ولانتقاد للإجراءات والسياسات والتقييم المستمر للخطط والسياسات الادارية واجراءات الرقابة الداخلية (سرايا ,26:2007

كما عرفه معهد المدققين الداخليين في انجلترا إنهُ عملية تقييم مستمرة تنشا داخل التنظيم بهدف خدمته, وذلك من خلال فحص وتقييم الانشطة المختلفة وتوصيل نتائج هذا التدقيق (جمعة,28:2009).

ويوجد تعريف اخر للتدقيق الداخلي, على انه تدقيق للعمليات والدفاتر والسجلات داخل المنشآت بواسطة بعض موظفيها بصورة مستمرة, وهي مجموعة من اوجه النشاط المستقلة داخل التنظيم الاداري للمنشآت لتحقيق احتياجات الادارة (محمود واخرون,20:2011), (الوقاد و وديان,22:2010).

ونرى ان التدقيق الداخلي هو احد وسائل الرقابة الداخلية, حيث يقوم به ملاك متخصص مستقل من داخل المؤسسة يتكون من موظف او مجموعة موظفين حسب حجم العمل المناط بهم وبشكل مستمر, وذلك لتقويم الاجراءات والانشطة والعمليات داخل المؤسسة سواء المالية او الادارية, بهدف سير العمل بصورة صحيحة ومساعدة الادارة في تحقيق الخطط والسياسات المرسومة.

خامسا: اهمية التدقيق الداخلي

تنبع اهمية التدقيق الداخلي من كونه نشاط يكون داخل الوحدة الاقتصادية يقوم به افراد يعينون من قبل الادارة لتحقيق اغراض معينة ,فضلا عن كونه اداة رقابية تساعد العاملين في اداء وظائفهم بطريقة فعالة (الزيادي ,41:2015)ويشير سليمان الى ان اهمية التدقيق الداخلي تكمن في كونه رقابة فعالة تساعد ادارة المؤسسة على رفع جودة الاعمال وتقييم الاداء والمحافظة على ممتلكات واصول المنشاة , وقد ظهر وتطور وزادت اهميته نتيجة لتضامن مجموعة من العوامل وهي كما يلي:(سليمان,311:2014)

1- كبر حجم المنشآت وتعدد عملياتها .

2-اضطرار الادارة الى تفويض السلطات والمسؤوليات الى بعض الادارات الفرعية بالمنشاة . 3– حاجة ادارة المنشاة الى بيانات دورية ودقيقة لرسم السياسات والتخطيط وعمل القرارات .

4- حاجة ادارة المنشاة الى حماية وصيانة اموال المنشاة من الغش والسرقة .

5 – حاجة الجهات الحكومية وغيرها الى بيانات دقيقة للتخطيط الاقتصادي , والرقابة الحكومية

6 – تطور اجراءات التدقيق الخارجي من تفصيلية كاملة الى اختبارية تعتمد على اسلوب العينة الاحصائية.

زادت اهمية التدقيق الداخلي ,حيث اصبح نشاطا تقويميا لكافة الانشطة والعمليات في المنشاة بهدف تطوير هذه الانشطة ورفع كفايتها الانتاجية وترجع اهمية وظيفة التدقيق الداخلي للخدمات التي تقدمها للإدارة في مختلف المجالات ,فقد عُدَّ كصمام الامان بيد الادارة ,ويتم وصفها احيانا بعيون الادارة واذانها , او ذراع الادارة ,يقدم

التدقيق الداخلي كونه وظيفة داخلية من الوظائف الرئيسية في المنشاة وتابعة للإدارة العليا فيها , العديد من الخدمات داخل المنشاة من اهمها ما يأتي :(الخطيب , 2010 : 133)

1- خدمات وقائية : وهي عبارة عن مجموعة من الإجراءات التي يضعها المدقق الداخلي في المنشاة لتحقيق الحماية الكاملة للأصول والممتلكات من السرقة او الاختلاس او الهدر (الاسراف) وحماية السياسات المختلفة في المنشاة (الادارية ,الانتاجية , المالية) من تحريفها او تغييرها دون مبرر.

2- خدمات تقويمية : تعمل وظيفة التدقيق الداخلي بقياس وتقويم فاعلية نظم الرقابة واجراءاتها في المنشاة ,ومدى الالتزام بالسياسات الادارية الموضوعة .(علي ,2015 : 138)

3- خدمات انشائية : تتمثل في مساعدة المدقق الداخلي لإدارة المنشاة بتوفير البيانات الملائمة في مجال تحسين الانظمة الموضوعة داخل المنشاة سواء كانت هذه الانظمة ادارية او مالية او فنية (سرايا ,129:2007)

4 - خدمات علاجية : تتضمن الاساليب والاجراءات التي يستخدمها المدقق الداخلي في مجال تصحيح اي اخطاء قد اكتشفها او التوصيات التي يتضمنها تقريره والخاصة بإصلاح اي اخطاء او علاج اوجه القصور في مختلف نظم المنشاة .مما لاشك فيه ان مختلف هذه الخدمات التي يقدمها المدقق الداخلي او يساهم فيها تعود لما يتميز به عمل المدقق الداخلي :

أ- وجود المدقق الداخلي طوال الوقت داخل المنشاة ومعايشته للمشاكل الداخلية فيها .

ب- عمل المدقق الداخلي يكون بصورة منتظمة على مدار العام وبصورة شاملة للعمليات لكافة .

لقد تطور هذا المفهوم للتدقيق الداخلي بعد عام 2000 وظهر المفهوم الجديد وهو نشاط تأكيدي واستشاري مستقل وموضوعي لإضافة قيمة للمنشاة ,فهو تأكيدي لأنه يطمئن الادارة بان المخاطر المرتبطة بالمنشاة مفهومة ويكون التعامل معها بشكل مناسب, واستشاري كونه يزود الادارة بالتحليلات والدراسات والاستشارات والاقتراحات لاتخاذ القرارات , مستقل لارتباطه بأعلى مستوى اداري داخل المنشاة وموضوعي بأداء الاعمال الموكلة اليه ,جميع هذه الادوات تعمل من اجل اضافة قيمة للمنشاة من خلال خفض التكاليف واكتشاف وضع الغش وفحص وتقييم نظام الرقابة الداخلية ,والعمل على اقتراح التحسينات اللازمة للعمل .(الوردات,63:2006) .

تُعدُ وظيفة التدقيق الداخلي من اهم الوظائف التي تتميز بها المؤسسات الحديثة ,حيث اشار بعض الباحثين ان سنة واحدة من عمل التدقيق الداخلي تعادل عمل ثلاث سنوات من التدقيق الخارجي ,وان اهمية التدقيق الداخلي تكمن في مدى قدرة هذه الوظيفة على اضافة القيمة للمؤسسة ,حيث نص التعريف الذي وضعه معهد المدققين الداخليين بوضوح ان قيام التدقيق الداخلي بدوره التأكيدي والاستشاري انما يهدف بالأساس الى اضافة القيمة للمؤسسة .(فلاق,2012 :5) واشار المعهد ان اضافة القيمة يكون من خلال تحسين وزيادة فرص انجاز اهداف المؤسسة وتحسين الاجراءات والعمليات وتخفيض المخاطر الى مستويات مقبولة .(عبدالله وسلمان,2013: بلا) نظرا للأهمية الكبيرة التي تتمتع بها وظيفة التدقيق الداخلي واعتماد المؤسسات عليها في انجاز الاعمال وصولا الى تحقيق الاهداف ,لذا ترى الباحثة ضرورة الاهتمام بالمهنة ودعمها وتطويرها بما يتناسب مع التحديات التي تواجه المؤسسات والشركات بشكل خاص والبلاد بشكل عام ,حيث ان عملية التدقيق الداخلي تعتبر من اهم العمليات التي تساعد إلى حماية الاموال والممتلكات.

سادسا: نطاق واهداف التدقيق الداخلي:

تظهر الحاجة الى ادارة مستقلة للتدقيق الداخلي كلما توسعت المشروعات وتعقدت عملياتها, ويختلف عمل التدقيق الداخلي داخل مؤسسة ما عن النشطات الاخرى بانه عمل رقابي يقوم تلك الاعمال, وتعتمد فاعلية التدقيق الداخلي على مجموعة عوامل يأتي في مقدمتها, تحديد دور القسم او الادارة المختصة بالتدقيق بما يسمح لها امتلاك حرية كبيرة للعمل, وكلما تقيَّد دورها قلت الفائدة منها.

ويحقق وجود المراجعة الداخلية عدة اهداف منها (دحدوح و القاضي,2009:291).

1- طمأنة الادارة العليا إلى حسن سير عمليات المنشاة والعمل وفق الخطط والسياسات المقررة.

2- تحقيق رقابة فعالة إلى لعمليات المشروع بما يحقق اهدافه من جهة ويُعد من الركائز الرئيسية التي يعتمد عليها المدقق الخارجي من جهة اخرى.

3- مساعدة الادارة العليا إلى حل المشكلات المهمة.

4- كشف تجاوزات ومشكلات لا تستطيع الادارة العليا كشفها بالوسائل العادية.

5- ان المدققين الداخليين كونهم موظفين بشكل دائم في المنشاة فان ذلك يمكنهم من الاطلاع إلى صميم الاعمال, ويتيح لهم الاحتكاك بالمستويات الادارية كافة في المنشآت, مما يوفر لهم معلومات كثيرة بعضها ذات طبيعة

خاصة. وبذلك يصبح المدقق الداخلي مستودع للمعلومات, وتكون لديه معرفة بالعمل, لا تتوافر الا لعدد محدد من الاشخاص في المشروع.

6- التحقق من تنفيذ التعليمات المحددة, وخاصة تلك المتعلقة بتنفيذ اجراءات الرقابة الداخلية الاخرى.

ان التدقيق الداخلي ذو شقين وهما التدقيق المالي والتدقيق الاداري ويتضح ذلك من خلال الاهداف التالية : (اشتيوي,1991:54) و (سواد,2009:88) و (عبد الله,2010: 181-182).

1- التقييم الدوري للسياسات الادارية والاجراءات التنفيذية المتعلقة بها وابداء الراي فيها لغرض تحسينها وتطويرها لتحقيق اعلى كفاءة ادارية.

2- التقييم الدوري للسياسات المالية والمحاسبية وكل ما يتعلق بهما والتأكد من انها تسير حسب الخطة الموضوعة دون انحراف. وتحقيق هذان الهدفان من خلال تحقق الاهداف الاتية:

3- التحقق من تنفيذ سياسات الخطط الادارية الموضوعة من قبل الادارة العليا للمنشآت وتقييمها وابداء الراي اتجاهها وتحليل الانحرافات وتقديم الاقتراحات لتجنب الانحرافات في المستقبل وسد الثغرات التي تؤدي الى ضياع اموال المنشأة, حيث يقوم المسؤولون بالتدقيق الداخلي بكتابة تقارير دورية لتقييم الخطط المنفذة.

4- التأكد من أن المعلومات المعروضة على الادارة دقيقة وكافية وواقعية اي انها مأخوذة من مستندات صحيحة وسليمة, مما يتطلب فحص جميع عمليات المنشأة التي تتخللها قبض او صرف للنقود, حيث ان قيام التدقيق الداخلي بهذه المهام يؤدي الى منع الغش والتلاعب والتزوير واكتشاف الاخطاء, مما يؤدي الى تعزيز الثقة بالدفاتر والسجلات, وكذلك البيانات والمعلومات.

5- التحقق من الوجود الفعلي للأصول من خلال اختبار الاجراءات الخاصة باستلام ودفع النقدية, الجرد الفعلي للمخزون والاصول الثابتة مع التأكد من صحة المعالجة المحاسبية بالدفاتر.

6- تقييم عمل الافراد ومدى قدرتهم على تحمل المسؤولية.

7- التأكد من سير برامج التدريب للموظفين والعاملين بالمؤسسة, وتحديد مدى كفاءة هذه البرامج. واقتراح سبل تطويرها لدفع مستوى الكفاءة في اداء العمل.

8- دراسة واختبار العمليات المختلفة مثل النشاطات الانتاجية من حيث مستوى الكفاءة الانتاجية ومراقبة الجودة.

ان نطاق واهداف التدقيق الداخلي تختلف بشكل واسع, حيث يعتمد ذلك على حجم المنشاة وهيكليتها ومتطلبات ادارتها. وتتضمن عمليات التدقيق الداخلي واحد او اكثر مما يأتي: (اصدارات المعايير الدولية لممارسة اعمال التدقيق والتأكيد وقواعد اخلاقيات المهنة.,552:2008).

1- اعادة النظر بالنظام المحاسبي ونظام الرقابة الداخلية. ان من مسؤوليات الادارة وضع نظام محاسبي ونظام رقابة داخلية ملائمين, مما يتطلب اهتماما متواصلا, وغالبا ما تقوم الادارة بتكليف التدقيق الداخلي بمسؤوليات خاصة لغرض اعادة النظر بهذين النظامين ومراقبة تطبيقاتهما وتقديم المقترحات اللازمة لتطويرهما.

2- اختبار المعلومات المالية والتشغيلية وهذا قد يتضمن اعادة النظر بالوسائل العلمية والقياس وتشخيص وتصنيف واعداد التقارير عن تلك المعلومات بالإضافة الى الاستفسار الخاص عن بنود منفردة, بما في ذلك الاختبارات التفصيلية للمعاملات الصادرة والاجراءات.

3- فحص الجدوى الاقتصادية للعمليات وفعاليتها وكفاءتها, ومن بينها الضوابط غير المالية للمنشأة.

4- فحص الالتزام بالأنظمة والقوانين والمتطلبات الخارجية الاخرى, والالتزام بالسياسات والاوامر الادارية والمتطلبات الداخلية الاخرى.

سابعا: انواع التدقيق الداخلي Types of Internal Audit

بالرغم من وجود انواع متعددة للتدقيق الداخلي الا انه من الصعوبة فصل هذه الانواع عن بعضها اثناء التدقيق. فمن الصعوبة ان يتم تدقيق تشغيلي دون اخذ الاثر المالي او الاداري او قياس الالتزام بالأنظمة والتعليمات بعين الاعتبار، ومن اجل تبسيط فهم كل نوع وتسهيل التعامل معه قام معهد المدققين الداخليين (IIA) بتقسيم التدقيق الداخلي الى الاقسام الاتية: (الوردات, 2006: 55)

1- التدقيق المالي: Financial Audit

يُعدُ التدقيق المالي المجال التقليدي للتدقيق الداخلي, الذي يتضمن مراجعة وتتبع القيود المحاسبية التي تتعلق بالأحداث المالية للوحدة الاقتصادية وتدقيقها حسابيا ومستنديا, ثم التحقق من سلامتها ومدى تطابقها مع المبادئ المحاسبية المتعارف عليها, والسياسات والانظمة الخاصة بالإدارة, ويتضمن التدقيق المالي التحقق من وجود الاصول وحمايتها سواء من الضياع او الاختلاس, وكذلك فحص وتقويم نظام الرقابة الداخلية للوحدة

الاقتصادية هذا ولا يزال البعض ينادي بان يكون تركيز المدقق الداخلي على العمل لمنع الاخطاء المتعمدة وغير المتعمدة واكتشافها فور وقوعها, (عثمان,1999 :138) (عباس, 21:2014)

ويوضح (سليمان,2014 :322 – 323) ان التدقيق المالي يقسم الى نوعين هما:

أ- تدقيق قبل الصرف

في هذا النوع من التدقيق تكون مراجعة الاعمال قبل او اثناء تنفيذها وذلك للتحقق من سلامة الاجراءات وصحة القيود المحاسبية واكتمال المستندات وموافقة السلطة المختصة بتنفيذ هذه المراجعة بنسبة 100% للعمليات المالية كافة, لذلك يسمى التدقيق المالي قبل الصرف.

ب- تدقيق بعد الصرف:

يقوم المدقق الداخلي بتدقيق المعاملات بعد تنفيذها ليؤكد للإدارة العليا ان المعاملات تنجز وفق القوانين والانظمة والاجراءات الموضوعة والمقررة بما يؤدي الى تحقيق الاهداف.

2- التدقيق التشغيلي Operational Audit

هو تدقيق طرق واجراءات اي جزء من عمليات الوحدة الاقتصادية لغرض تقييم الكفاءة والفاعلية, وعند الانتهاء من التدقيق يتم عادة تقديم التوصيات للإدارة لتحسين العمليات, ان التدقيق التشغيلي يشمل العديد من الجوانب, حيث يتضمن تقييم, هيكلية المنشأة, عمليات الكومبيوتر, طرق الانتاج, التسويق, واي جانب اخر يكون المدقق مؤهلا فيه. (Arens & Loebbcke , 1988:4) التدقيق التشغيلي هو تدقيق لإجراءات العمل لكل او جزء من المنظمة لتقييم كفاءة وفعالية عملياتها (Operations), ان الفعالية (effectiveness) هي مقياس فيما اذا كانت المنشأة حققت اهدافها, والكفاءة (Efficiency) توضح كيفية استخدام المنظمة لمصادرها لتحقيق اهدافها (Hayes et.al, 2004: 14)

ان التدقيق التشغيلي بمعناه الواسع هو التدقيق الذي يهدف الى اجراء اختبار لتحديد مدى الكفاءة والفعالية في اي جانب بالمنشأة وبالتالي يمكن ان يشمل عددا واسعا من الانشطة, بحيث يُعدُ اختبار فعالية اساليب الرقابة الداخلية من قبل المدقق الداخلي جزءا من التدقيق التشغيلي لمساعدة المنشأة على تنفيذ العمل بكفاءة وفعالية اكثر. واذا كان الهدف هو تحديد ما اذا كانت المنشأة تقوم بإنتاج المنتجات بنحو كفء وفعال فان تحديد ما اذا كان يوجد بالمنشأة افراد مدربين على نحو كاف للعمل بأحد خطوط التجميع هو من صور تدقيق التشغيل. ان

الفعالية تتمثل بإنجاز الأهداف, بينما تشير الكفاءة الى المواد المستخدمة في تحقيق هذه الاهداف, من امثلة الفعالية انتاج الاجزاء من دون عيوب, بينما تتعلق الكفاءة فيما اذ كان انتاج هذه الاجزاء بالحد الادنى من التكلفة (Arens et.al, 2008: 842 - 843)

يحتل المدققون الداخليون موقعا متميزا في التدقيق التشغيلي مما يجعل البعض يستخدمون مصطلحي التدقيق الداخلي وتدقيق التشغيل على نحو مترادف, الا ان ذلك لا يدعو الى الاستنتاج ان المدققين الداخليين يقومون فقط بأداء تدقيق التشغيل, حيث ان الكثير من ادارات التدقيق الداخلي تقوم بشكل متزامن بأداء عمليات كل من التدقيق المالي وتدقيق التشغيل, ومما يميز المدققين الداخليين في اداء تدقيق التشغيل كونهم يقضون كل وقت العمل داخل المنشأة محل التدقيق, مما يوفر لهم معرفة كافية بالمنشأة واعمالها, وبالتالي يجعلهم يقومون بأداء تدقيق التشغيل بشكل فعال, ولكي يتم زيادة فاعلية تدقيق التشغيل والتدقيق المالي, تقوم ادارة التدقيق الداخلي برفع التقرير الى اعضاء مجلس الادارة او الرئيس, وان تتوفر للمدققين الداخليين امكانية الاتصال المباشر مع مجلس الادارة والرئيس للحفاظ على استقلاليتهم. (ارينزولوبك , 2008: 1040- 1041)

وان اهداف هذا النوع من التدقيق في القطاع العام هي كالاتي: (ميران,2015 :26)

1- توفير قاعدة لتحسين ادارة القطاع العام للموارد على اختلاف انواعها.

2- تحسين نوعية المعلومات المتعلقة بنتائج ادارة القطاع العام والتي يتم توفيرها لواضعي السياسات والمشرعين والمجتمع عموما.

3- تشجيع ادارة القطاع العام بادخال اساليب جديدة في اداء العمل .

4- توفير مسائلة عامة اكثر ملائمة للجهات الادارية المنفذة.

5- المساهمة في تقليل الاجراءات والتدابير غير الضرورية بمرور الزمن.

التدقيق التشغيلي يقوم به المدققين الداخليين في منشأتهم وان المستخدم الرئيسي لتقارير التدقيق التشغيلي هم المدراء بمختلف المستويات وبضمنهم مجلس الادارة, ان الادارة العليا تحتاج الى تأكيدات ان كل جزء من المنشأة يعمل لتحقيق اهدافها, فمثلا تحتاج الادارة الى: (Whittington & Pany ,2008: 807-808)

1- تقييم اداء الوحدة استنادا الى اهداف الادارة او اي معيار اخر.

2- تأكيد ان الخطط والبرامج, مدركة ومفهومة في مستويات العمل كافة.

3- توفير المعلومات عن كيفية تنفيذ السياسات والخطط في جميع مراحل العمليات, بالإضافة الى المعلومات عن فرص تحسين الكفاءة والفاعلية.

4- معلومات عن الضعف في الرقابة التشغيلية, خاصة مصادر الضياع.

5- اعادة تأكيد ان كل تقارير العمل تستند على اساس العمل الفعلي .

ان اداء التدقيق التشغيلي في المنشآت مهم جدا, إذ ان يمكن انه يمكن ان يقود الى اكتشاف العديد من حالات الاحتيال, فعلى سبيل المثال عند تحويل جزء من المواد المنتجة من عمليات التصنيع إلى نفايات ثم بيعها للحصول على منفعة شخصية, هنا يظهر الاحتيال وعلى المدقق الداخلي استخدام مهاراته لتحديد السرقة من قبل الموظف. (Hopwood et.al, 2007:117)

3- تدقيق الالتزام Compliance Audit

ويطلق عليه البعض تدقيق الاذعان او الامتثال وهو عبارة عن تدقيق الضوابط المالية لتحديد مدى الالتزام بالمعايير المعتمدة والقوانين والانظمة المعمول بها, ويمكن ان يكون هذا التدقيق بمثابة التدقيق الاداري, ونلخص بعض مهام التوجه الاداري للتدقيق الداخلي بما يلي: (صبح, 2010:52 – 53).

أ. يشكل امتداد للتدقيق الداخلي للعمليات ويتخطاه الى النواحي الادارية.
ب. يبحث عن طرق اضافية لتحقيق الغاية والاهداف القصوى للمنشأة.
ج. يحدد التجاوزات التي قد تكون حصلت للمبادئ الادارية وعلى القوانين والانظمة والتعليمات.
د. يقوم بتقديم الاقتراحات حول النقاط التي يراها واسداء النصح للإدارة عن رأيه بكيفية تصحيحها.
ه. يساعد في رفع مستوى اداء الادارة نفسها.
و. يجب ان يكون المدقق الداخلي على معرفة تامة بأعمال الشركة والقطاع, والمهام والمبادئ الادارية, وهو يمثل محركا اساسيا للتغيير والتطوير وتحسين الاداء.

ان تدقيق الالتزام يتضمن القيام بعمليات منظمة لتحديد فيما اذا كانت انشطة المنشأة تنفذ وفقاً للمعايير او السياسات المعلنة من قبل الادارة والقوانين والتعليمات الحكومية, وكذلك الحكم على جودة وملائمة الانظمة التي وضعت من قبل الادارة والتأكد من انسجامها مع السياسات والخطط والاجراءات والقوانين والتعليمات التي لها تأثير مهم للعمليات والتقارير.(الحميري, 2015 :22) يقوم المدققون الداخليون بدور مهم في مساعدة الادارة بالتأكد من ان المنشأة تلتزم بالقواعد والقوانين والانظمة, بالإضافة الى تأكيد التزام الموظفين بقواعد

وتوجيهات المنشأة. (Messier et.al, 2008: 762) ويؤكد (Brink et.al, 1973:16) ان تدقيق الالتزام هو احد الانشطة الرئيسية للتدقيق الداخلي لتأكيد الالتزام بالسياسات والخطط الموضوعة والاجراءات.

4- تدقيق نظم المعلومات information Systems Audit

هو تدقيق البرامج الحاسوبية المستخدمة في معالجة البيانات المالية للمنشاة ,من مرحلة الادخال الى مرحلة التشغيل ,حتى مرحلة المخرجات . (القصاص,2014: 89)

5- تدقيق الاداء Performance Audit

ان الهدف من تدقيق الاداء هو التأكد من الفعالية والكفاءة الاقتصادية لأداء الموظفين ومدى الالتزام بالأنظمة والقوانين, ويقوم هذا النوع من التدقيق بفحص شامل للإجراءات والاساليب الادارية ويكون ذلك من خلال:

أ- تقييم الاداء: من حيث توافق السياسات والخطط مع الاجراءات المتبعة ومراجعة جميع وسائل المراقبة للتحقق من مدى الاستخدام الامثل وكشف الانحرافات وتقديم التقارير والتوصيات لمعالجتها.

ب- الحكم على الكفاية وترشيد الانفاق: وذلك من خلال حصر اي ضياع من استخدام موارد المنشأة ورفع الكفاية الانتاجية من خلال تتبع المجهود المكرر غير الضروري واي اسراف في استخدام الموارد, (اكبر :29 (2015,

6- التدقيق البيئي Environmental Audit

يهدف التدقيق البيئي الى قياس مدى الالتزام بالأنظمة الخاصة بالبيئة والتلوث وما يمكن ان يواجه المنشأة والحفاظ على الأنظمة البيئية وحمايتها من مختلف المصادر التي تؤدي ا لى تدهورها وتحديد وتقييم المظاهر البيئية كحرق المخلفات, المياه العادمة الضجيج, الحرارة والرطوبة العالية في مناطق الانتاج, هدر الطاقة الكهربائية. فعلى التدقيق الداخلي ان يتأكد من ان المنشأة عملت إلى اعتماد مظاهر البيئة الاساسية وامكانية السيطرة عليها لتحسين الاداء البيئي مستقبلا.(الوردات, 60,2006) , والشكل رقم (2-1) يوضح انواع التدقيق الداخلي .

شكل رقم (2 - 1)

أنواع التدقيق الداخلي

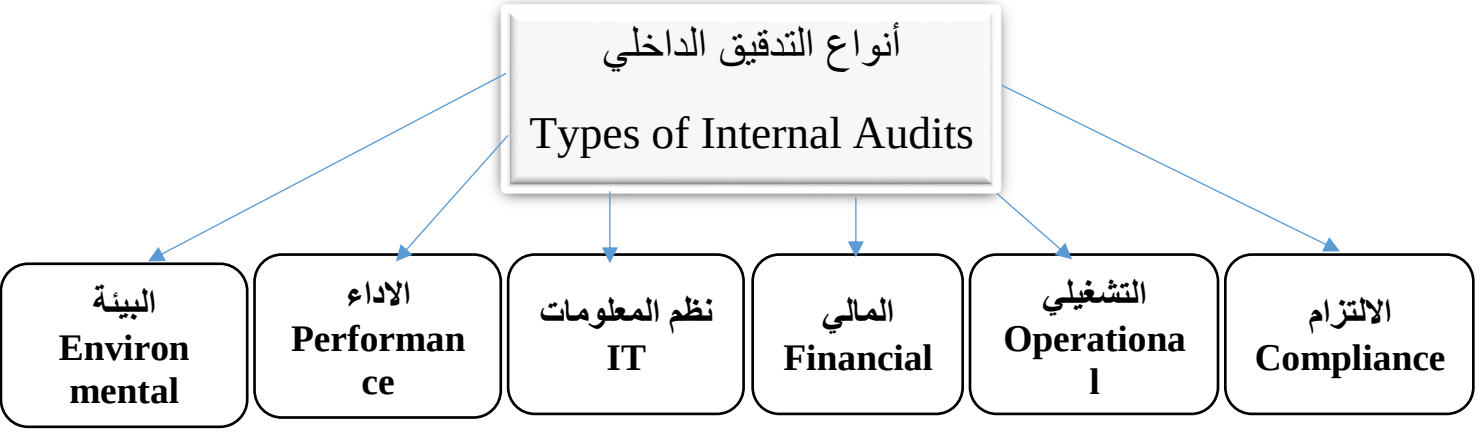

المصدر: اعداد الباحثة

استنادا الى الدليل الاسترشادي لوحدات التدقيق الداخلي في الوزارات الذي اصدره ديوان الرقابة المالية في العراق يقسم التدقيق الداخلي الى: (ديوان الرقابة المالية, 2007 :10)

1- التدقيق المالي Financial Audit

ويقصد به تحليل النشاط الاقتصادي للمنشأة وتقييم الانظمة المحاسبية وانظمة المعلومات والتقارير المالية ومدى الاعتماد عليها.

2- تدقيق الالتزام Compliance Audit

وهو عبارة عن مراجعة الضوابط الرقابية (المالية والتشغيلية والعمليات) للحكم على جودة وملائمة الانظمة التي وضعها للتأكد من الالتزام بالأنظمة والتشريعات والسياسات الموضوعة من قبل الادارة.

3- التدقيق التشغيلي Operational Audit

وهو مراجعة شاملة للوظائف المختلفة داخل المنشأة مثل (المبيعات, المشتريات, الانتاج, الحسابات, الصيانة, ...الخ) للتاكد من كفاءة وفاعلية وملائمة هذه الوظائف في تحقيق اهداف المنشاة .

وقد اضاف (Kagermann etal) انواعا اخرى للتدقيق الداخلي فضلا عن الانواع المذكورة, وهي كما يأتي: (شربة, 2015:63 – 64)

- تدقيق تقنية المعلومات Information Technology Audit

الهدف من تدقيق تقنية المعلومات هو تخفيف مخاطر استخدام البيانات الالكترونية من خلال اختيار الهياكل والعمليات ذات الصلة بنظام تكنولوجيا المعلومات والتأكد من تفويض الوصول للبيانات الالكترونية وتقييم انظمة الحماية من الفايروسات ومن اختراق قاعدة بيانات المنشأة ويقوم بهذا النوع فريق تدقيق متخصص بتكنولوجيا المعلومات.

- تدقيق الاحتيال Fraud Audit

تهدف عمليات تدقيق الاحتيال الى تحديد نقاط الاشتباه ونقاط الضعف التنظيمية عن طريق التحقيق في معلومات خاصة عن المخالفات وجمع الادلة لحالات الاختلاس السابقة لاستخدامها كقرائن, لان من المهم اكتشاف عمليات الاحتيال بشكل مباشر, اذ انها تشكل عواقب مالية للمنشئات قد تؤدي الى انهيارها.

- تدقيق الاعمال Business Audit

وهو تدقيق وقائي هدفه التأكد من ان العمليات والاساليب والاجراءات التوجيهية ضمن المنظمة تأخذ بالحسبان الطرف الثالث والذي ينشأ نتيجة العلاقات التجارية الخارجية كشبكة الموردين والعملاء والشركاء والعلاقات مع المنظمات والهيئات الحكومية, حيث يكون لذلك تأثير كبير في العمليات الداخلية للمنظمة.

والشكل رقم (2- 2) يوضح انواع التدقيق الداخلي حسب تقسيم (Kagermann etal)

شكل رقم (2 -2)

أنواع التدقيق الداخلي حسب تقسيم kagermann etal

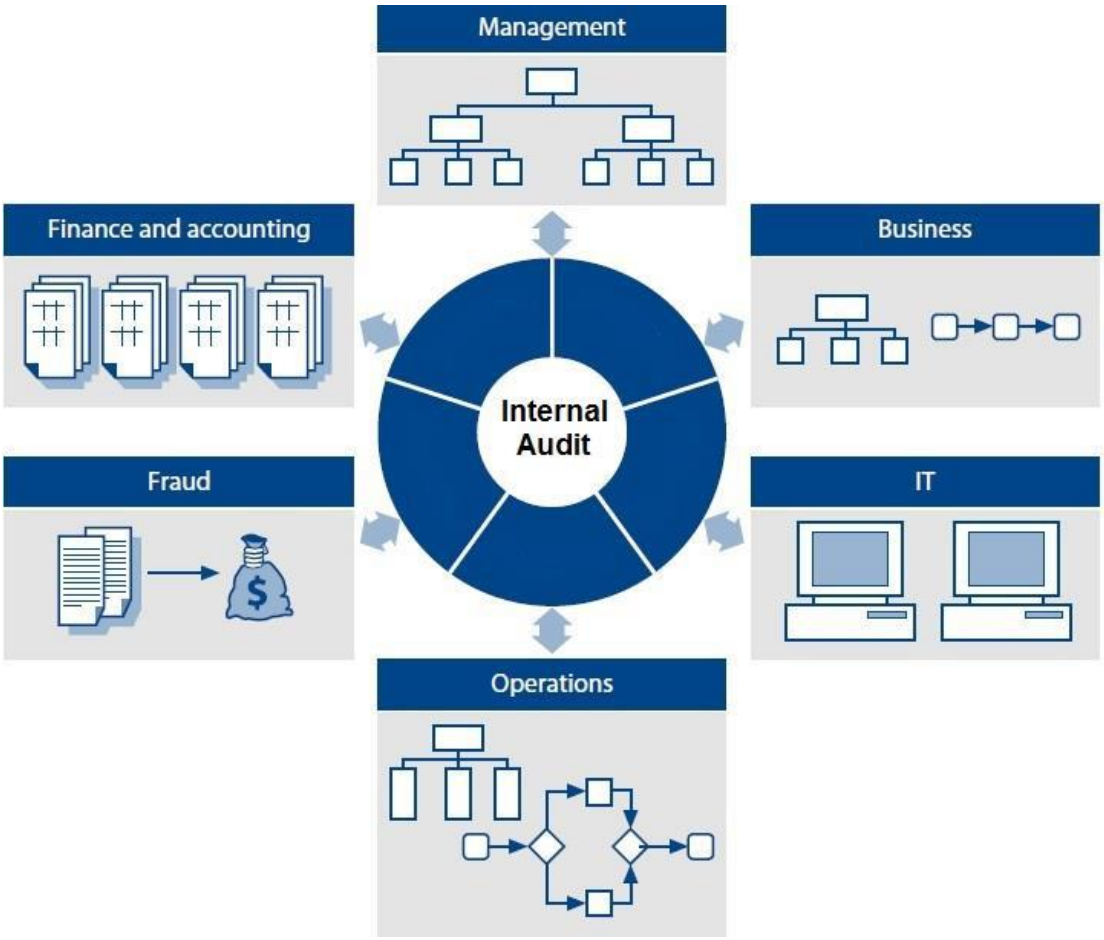

المصدر: (شربة,64:2015)

ثامنا: العلاقة بين التدقيق الداخلي والتدقيق الخارجي

التدقيق الداخلي:

هو نشاط تقويمي مستقل يوجد في داخل الوحدة لفحص وتقويم انشطتها كخدمة للمنشاة ذاتها. ويقوم بعملية التدقيق موظف بالمنشاة التي تخضع انشطتها للفحص والتقويم, حيث يقوم بعملية فحص الدفاتر والسجلات ومدى الالتزام بالمعايير المحاسبية خلال عملية التسجيل, وهو يُعد احدى ادوات الرقابة الداخلية

(التميمي,2006:25) و (المطارنة,2006: 25-26) و (دحدوح والقاضي,2009: 52-53) و (سواد,2009: 194-195) و (محمود واخرون,2011: 33-34)و(سرايا واخرون,2013:119-120).

التدقيق الخارجي:

هو الفحص الانتقادي للدفاتر والسجلات من قبل شخص محايد خارجي في سبيل الحصول على راي حول عدالة القوائم المالية. ويكون تعيين المدقق الخارجي بعقد بينه وبين المنشاة.من الامور المهمة في العلاقة بين المدقق الداخلي والمدقق الخارجي في مجال التدقيق هو ضرورة وجود تعاون وثيق بين كل منهما على اساس ان الدور الاساسي للمدقق الداخلي يتمثل في عنصرين اساسيين هما:

الاول: بما ان المدقق الداخلي موظف من موظفي المنشاة فيقع عليه العبء الاكبر في تدقيق جميع العمليات التي تمت خلال السنة أيا كان طبيعتها.

الثاني: مساعدة المدقق الخارجي في تجهيز اي بيانات او معلومات او دفاتر او حسابات قد يحتاجها بحكم انه المسؤول الرئيسي مع العاملين في الادارة المالية الى توفير كل ما يحتاجه المدقق الخارجي.

ونظرا لأهمية التدقيق الداخلي والخارجي, نبين في الجدول التالي الفروق بينهما:

جدول رقم (2-2)

الفرق بين التدقيق الداخلي والتدقيق الخارجي

معيار التفريق	التدقيق الداخلي	التدقيق الخارجي
1- الهدف من التدقيق	1- خدمة الادارة عن طريق التأكد من ان النظام المحاسبي كفء ويقدم بيانات سليمة ودقيقة للإدارة. 2- اكتشاف ومنع الاخطاء والغش والتلاعب.	1- خدمة الملاك عن طريق ابداء راي في صحة وسلامة القوائم المالية. 2- اكتشاف التلاعب والاخطاء والغش وهو هدف ثانوي.
2- الشخص الذي يقوم بالتدقيق	موظف من داخل المنشاة يعين من قبل الادارة.	شخص مهني مستقل من خارج المنشاة يعين بواسطة الملاك.
3- درجة الاستقلال	يتمتع باستقلال جزئي اي مستقل عن بعض الادارات	يتمتع باستقلال كامل عن الادارة في عملية الفحص والتقويم وابداء الراي.

	مثل ادارة الحسابات المالية ولكنه يخدم الادارة.	
4- المسؤولية	مسؤول امام الادارة ومن ثم يقدم تقريره بنتائج الفحص والدراسة الى المستويات الادارية العليا.	مسؤول امام الملاك ويقدم تقريره عن نتائج الفحص ورأيه الفني في القوائم المالية اليهم.
5- نطاق التدقيق	يتحدد نطاق عمله عن طريق الادارة, وفقا للصلاحيات والمسؤوليات المعطاة له.	يتحدد نطاق عمل المدقق عن طريق العقد الموقع معه والاعراف السائدة والمعايير المهنية وما تنص عليه القوانين والانظمة.
6- توقيت التدقيق	التدقيق بصورة مستمرة على مدار السنة.	التدقيق غالبا مرة واحدة في نهاية السنة المالية وقد يكون احيانا خلال فترات متقطعة من السنة.

المصدر: (دحدوح والقاضي, 2009: 53) (المطارنة , 2006: 26)

رغم وجود نقاط اختلاف بين التدقيق الداخلي والتدقيق الخارجي الا انهما يهدفان الى وجود نظام رقابة داخلية فعال لمنع وتقليل الاخطاء والتلاعب, وان المدقق الخارجي يعتمد في كثير من الاحيان على ما يقوم به المدقق الداخلي من اختبارات وتقييم لأنظمة الرقابة الداخلية, حيث ان التدقيق الداخلي الجيد والفعال يؤدي الى توفير الجهد وكمية الاختبارات على المدقق الخارجي عند قيامه بالتدقيق.

يحدد دور التدقيق الداخلي من قبل الادارة, وان اهدافها تختلف عن اهداف المدقق الخارجي الذي يكون تعيينه لتقديم تقريره بشكل مستقل حول البيانات المالية.

ان اهداف ووظائف التدقيق الداخلي تختلف حسب متطلبات الادارة, اما بالنسبة للمدقق الخارجي فان الاهتمام الاساسي هو فيما اذا كانت البيانات المالية خالية من المعلومات الخاطئة الجوهرية. وبالرغم من ذلك فان بعض الوسائل لتحقيق الاهداف الخاصة بكل منهما غالبا ما تتشابه, ولذا فان كثيرا من اوجه عمل التدقيق الداخلي تكون مفيدة في تحديد طبيعة وتوقيت ومدى اجراءات التدقيق الخارجي.

يعد التدقيق الداخلي جزءا من المنشاة. وبغض النظر عن درجة استقلاله الذاتي فان التدقيق الداخلي لا يستطيع الوصول الى نفس درجة من الاستقلالية المطلوبة من المدقق الخارجي عند ابداء رايه في البيانات المالية (اصدارات المعايير الدولية لممارسة اعمال التدقيق والتأكيد وقواعد واخلاقيات المهنة ج1, 2008, الاتحاد الدولي للمحاسبين, 552-553).

المبحث الثاني

معايير التدقيق الداخلي الدولية

ان من اهم المقومات الاساسية لأية مهنة متطورة وجوب وجود معايير او مستويات اداء معينة متعارف عليها بين الممارسين لهذه المهنة, يعملون في ضوئها ويسيرون بهديها في مراحل العمل كافة, وهذه المعايير هي المرشد للممارسين للمهنة وللدارسين او المدرسين لهذا العلم. ان انشطة التدقيق الداخلي تقوم في بيئات ثقافية وقانونية متباينة, كذلك في مؤسسات تتباين في اهدافها واحجامها وهياكلها التنظيمية, وقد تؤثر تلك الفروق بممارسة انشطة التدقيق الداخلي في البيئات المختلفة, لذا فان الالتزام بمعايير الممارسة المهنية للتدقيق الداخلي يعد امرا اساسيا, لكي يقوم المدققون الداخليون بالتزاماتهم الوظيفية تجاه المؤسسة.

وسوف يتضمن هذا المبحث معايير التدقيق الداخلي الدولية الصادرة من معهد المدققين الداخليين (IIA) بشيء من التفصيل من حيث النشأة والتعريف والاهداف وتغطية كافة الجوانب المتعلقة بتطبيق هذه المعايير.

اولا: معهد المدققين الداخليين (IIA) Institute of Internal Auditor

تأسس معهد المدققين الداخليين (IIA) في فلوريدا – امريكا في عام1941, وهو مؤسسة مهنية دولية, يضم اكثر من 122000عضو في التدقيق الداخلي, ادارة المخاطر, الحوكمة, الرقابة الداخلية, تدقيق تكنلوجيا المعلومات, فهو السلطة المعترف بها عبر العالم, انه الرائد والمرشد المهني للمدققين الداخليين في المؤهلات, الابحاث والارشادات والادلة التطبيقية للتدقيق الداخلي (Messier, 2008: 758)

ان معهد المدققين الداخليين (IIA) هو منظمة مماثلة للمعهد الامريكي للمحاسبين الامريكيين المصرح لهم, حيث يقوم بوضع المعايير الاخلاقية ومعايير الممارسة المهنية, ويؤثر تأثيراً رئيسيا في زيادة اهمية التدقيق الداخلي, وقد وضع المعهد برنامج مرتفع الجودة لمنح الشهادات للمدققين الداخليين لمن ينجحوا في تحقيق متطلبات الاختبار والممارسة (ارينز ولوبك,1033:2008).

صممت شهادة المدقق الداخلي المعتمد Certified Internal Auditor (CIA) من قبل معهد المدققين الداخليين (IIA) لإضفاء صفة الاعتماد المهني للعاملين في مجال التدقيق الداخلي من خلال التدريب المكثف

على مواضيع ومجالات المعرفة المطلوبة للحصول على هذه الشهادة, وذلك لتوثيق خبرتهم التي تمكنهم من تولي مناصب قيادية في مجال التدقيق الداخلي (هوك,1:2015).

ثانيا: اسهامات معهد المدققين الداخليين الامريكي (IIA) في تطوير مهنة التدقيق الداخلي.

ساهم معهد المدققين الداخليين الامريكي منذ نشأته سنة 1941في تطوير الجانب المهني للتدقيق الداخلي من خلال عدة جوانب هي: (القباني والسواح,28:2006).

أ- عضوية معهد المدققين الداخليين:

قام المعهد بانشاء فروع له في معظم دول العالم ومنح شهادة في التدقيق الداخلي بعد اجتياز الامتحان, ان عضوية المعهد لها اثر كبير في تطوير مهنة التدقيق الداخلي بالإضافة الى التأهيل الذي يكتسبه عضو هذا المعهد.

ب- دستور مهنة التدقيق الداخلي:

صدر دستور مهنة التدقيق الداخلي من قبل معهد المدققين الداخليين الامريكي في 12/ايلول/1968, يوضح فيه الصفات الواجب توافرها في المدقق الداخلي وقواعد وآداب السلوك الذي يحكم تصرفاته.

ج- ارشادات ومعايير التدقيق الداخلي:

توج هذا المعهد جهوده المتواصلة في دعم مهنة التدقيق عن طريق اصدار معايير الاداء المهني للتدقيق الداخلي, والتي تهدف الى الارتقاء بمستوى المهنة واداء العاملين بها في مختلف المؤسسات وقد حصرها في خمسة معايير رئيسية تتعلق بالمجالات الاتية:

1. استقلال المدقق الداخلي.
2. التفوق المهني للمدقق الداخلي.
3. نطاق أو مجال عمل المدقق الداخلي.
4. اداء عمل التدقيق الداخلي.
5. ادارة قسم التدقيق الداخلي.

ثالثا: مفهوم وتعريف معايير التدقيق الداخلي الدولية.

بداية يجب التفريق بين معايير التدقيق واجراءات التدقيق, حيث ورد في قاموس اكسفورد ان المعيار هو النمط او المقياس الذي يمكن بواسطته فحص النوعيات المطلوبة في اي شيء و المستوى المطلوب لبعض هذه النوعيات, فالمعايير مرتبطة بطبيعة التطبيق واهدافه, حيثُ تهدف الى تحقيق مستوى الجودة المطلوبة من المدقق اثناء ادائه للمهام المطلوبة منه, اما الاجراءات فهي الخطوات التي يقوم بها المدقق خلال عملية التدقيق, بالرغم من الاختلاف بالمعنى الا انهما مرتبطان فمن اجل القيام بالإجراءات اللازمة لعمل المدقق لا بد ان تكون هذه الاجراءات ملائمة للمعايير الموضوعة لكي تتم عملية التدقيق بكفاءة وفاعلية (المطارنة,37:2006).

ان اجراءات التدقيق تختلف عن معايير التدقيق, حيث ان معايير التدقيق تمثل الاطار العام لعملية التدقيق, فهي لا تخضع للحكم الشخصي للمدقق, حيث انها تمثل الخطة العامة التي اذا ما اتبعت لتمكن المدقق من اتمام عملية التدقيق بنجاح تام. اما الاجراءات فهي عبارة عن الوسيلة التي يقوم المدقق من خلالها بتنفيذ عملية التدقيق فعليا, فهي متروكة لتقدير المدقق وحكمه الشخصي, فيختار ما يراه ضروريا ومناسبا من اجراءات في سبيل تحقيق اهداف التدقيق وتطبيقا للمعايير (اشتيوي,31:1991). وقد اشار كل من (توماس وهنكي,44:2006) ان المعايير هي عبارة عن الانماط التي يجب ان يحتذي بها المدقق في اداء عمله.

تشكل معايير التدقيق الداخلي المقاييس والقواعد التي أعتمد عليها في تقييم علميات وخدمات قسم التدقيق الداخلي, والغرض منها هو بيان كيفية الاداء المهني للتدقيق الداخلي كما يجب ان يكون وفق ما اقره غالبية ممارسي المهنة وروادها ممثلين في معهد المدققين الداخليين الامريكي (IIA), حيث تعد هذه المعايير الاكثر شيوعا وتطبيقا في العالم كونها تمثل ادلة ارشادية متكاملة تساعد في ضمان اداء انشطة التدقيق الداخلي بشكل فعال (علي,20:2015).

واسنادا الى معهد المدققين الداخليين فان المعايير هي إعمامات مهنية صادرة عن مجلس المعايير الدولية للتدقيق الداخلي تحدد متطلبا تنفيذيا كمجموعة واسعة من انشطة التدقيق الداخلي وتقييم اداء اعماله على اساسها (www. Theiia.org).

كما اوضح المعهد ان هناك مجموعة من التطورات قد تم اخذها في الاعتبار عند اعداد المعايير وهي: (القباني والسواح ,2006: 36-37) (الزيادي,44:2015)

1-ان مجالس الادارات اصبحت مسؤولة عن مدى كفاية وفعالية نظم الرقابة الداخلية بمنشاتهم وعن كفاءة الاداء بها.

2- ان الادارة بدأت تهتم وتعتمد على التدقيق الداخلي كوسيلة لتوفير المعلومات والتحليل والتقييم الموضوعي عن نظم الرقابة الداخلية.

3- أن المدققين الخارجيون يهتمون باستخدام التدقيق الداخلي كأداة مكملة لعملهم عندما يتبين لهم حياد المدقق الداخلي وكفاءة ادائه لعمله.

رابعا: اهداف معايير التدقيق الداخلي: Objectives of the Internal Audit Standers

ان الالتزام بمعايير الممارسة المهنية للتدقيق الداخلي تعدُّ امرا اساسيا, يفي من خلاله المدققون الداخليون بالتزاماتهم الوظيفية تجاه المؤسسة, واذا كان هناك قوانين او لوائح تنظيمية تمنع التزام المدققين الداخليين ببعض الاجزاء من المعايير, فان عليهم الالتزام ببعض الاجزاء الاخرى من المعايير جميعها وتقديم الإفصاحان المناسبة عن ذلك (جمعة,34:2009).

ان معايير التدقيق الداخلي تهدف الى الارتقاء بمستوى التدقيق الداخلي وهناك اربعة اهداف رئيسية لمعايير التدقيق الداخلي الدولية كما صدرت من معهد المدققين الداخليين (IIA) (Phillips, 2009: 3).

1- تحديد المبادئ الاساسية لممارسة التدقيق الداخلي.

2- توفير اطار مرجعي لأداء وتطوير انشطة التدقيق الداخلي.

3- ارساء الاسس لتقييم اداء التدقيق الداخلي.

4- تعزيز تحسين عمليات ومسارات المنشأة.

من ناحية اخرى ان معايير التدقيق الداخلي تكتسب اهمية من خلال الاتي:

(الزيادي,49:2015)(النونو,52:2009)

- تعد معايير التدقيق ضرورية بالنسبة للمدققين الداخليين كونها تضع المبادئ الاساسية والتي ينتظر منهم ان يلتزموا بها عند ممارستهم لمهامهم إذ يحققون الهدف من وجودهم.
-يسترشد بالمعايير عند اعداد المواد التدريبية للمهنين الجدد .

- ان وجود معايير مهنية يلتزم بها المدققين الداخليين سيمكن الادارة من الاعتماد على التقارير المقدمة لها.
- ان المعايير ضرورية بالنسبة للمدقق الخارجي, لأنها تطمئنه على متانة وكفاءة عمل المدقق الداخلي.

خامسا: المميزات

ان مميزات التدقيق الداخلي المستقل والموضوعي كثيرة ومهمة, نذكر منها المزايا التالية: (صبح,2010: 116-117)

أ- ان انشاء ودعم وتعزيز التدقيق الداخلي وتأمين الاستقلالية والموضوعية الفعلية وليس الشكلية في المؤسسات بمختلف احجامها وانواعها, من شانه ان يؤدي الى:

- ❖ تحقيق الشفافية في الاداء والابلاغ.
- ❖ تطوير مستوى الادارة بما يحقق مصالح العملاء والعاملين والمستفيدين بأنواعهم.
- ❖ ضمان ادارة المؤسسة بكفاءة وفعالية وفقا للقواعد والقوانين المعمول بها.

ب- رفع كفاءة العمليات التشغيلية وفي مقدمتها ادارة المخاطر, يجب قياس وتوجيه او مراقبة وضبط المخاطر المختلفة للمؤسسة, ليس بهدف تحجيم او التقليل من المخاطر فحسب بل يصل دوره الى المساعدة والمساهمة في اتخاذ القرارات التي تتفق مع سياسات المؤسسة واستراتيجيتها.

ج- التدقيق الداخلي يستخدم كوسيلة للمساهمة في تحقيق اقصى كفاية انتاجية ممكنة لشركات الاعمال.

سادسا: اتجاهات التطور في اطار ممارسة مهنة التدقيق الداخلي

وضعت لجنة العمل في معهد المدققين الداخليين اطارا لممارسة المهنة, ويتضمن الجوانب التالية: (Arens et.al, 2008: 837) (www.theiia.org).

- ❖ تعريف التدقيق الداخلي.
- ❖ الميثاق الاخلاقي.
- ❖ المعايير والادلة الارشادية.
- ❖ مجموعة المصطلحات ذات الدلالة الخاصة للمعايير.

ارتأت الباحثة ان تقوم ببيان ابعاد التطور في اطار ممارسة التدقيق الداخلي التي اصدرها معهد المدققين الداخليين (IIA), وفيما يأتي دراسة مقارنة بين النموذج الجديد والقديم للممارسة المهنية للتدقيق الداخلي

من حيث المفهوم والميثاق الاخلاقي والمعايير المهنية, وذلك لتسليط الضوء على الموضوع بكافه جوانبه, وكما يأتي:

1- تطور مفهوم التدقيق الداخلي:

وضعت لجنة العمل التابعة لمعهد المدققين الداخليين تعريفا للتدقيق الداخلي اشارت فيه الى انه: (شحاته,2014:430)

نشاط مستقل, تأكيد موضوعي واستشاري مصمم لإضافة قيمة للمنظمة وتحسين عملياتها, ومساعدتها على تحقيق اهدافها من خلال وضع منهج منظم ومنضبط لتقييم وتحسين فعالية ادارة المخاطر والرقابة وعمليات الحوكمة.

بينما يشير التعريف القديم لمعهد المدققين الداخليين الى ان التدقيق الداخلي:

وظيفة تقويم مستقلة تنشا داخل المنظمة لفحص وتقييم الانشطة كخدمة للمنظمة, بهدف مساعدة افراد المنظمة إلى تنفيذ مسؤولياتهم بفعالية من خلال تزويدهم بالتحليلات والتقييمات والتوصيات والمشورة والمعلومات المختصة بفحص الانشطة وتشمل اهداف التدقيق ايضا توفير رقابة فعالة بتكلفة معقولة (جمعة,2011: 46- 47)

نرى من خلال هذين التعريفين ان هنالك تطور في المفهوم, حيث شمل المفهوم الجديد بالإضافة للخدمات التقليدية إلى نوعين من الخدمات التي تقدمها وظيفة التدقيق الداخلي هما:

الوظيفة الاولى: تقييم المخاطر.

الوظيفة الثانية: تقديم الخدمات الاستشارية

اما وظيفة التدقيق الداخلي وفقا للمفهوم القديم كانت تركز على الرقابة الداخلية وتشتمل على:

الوظيفة الاولى: الفحص

الوظيفة الثانية: التقييم

وبالتالي يوجد تطور في اهداف التدقيق الداخلي, التي اصبحت كالاتي:

أ. زيادة قيمة المنظمة وتحسين عملياتها.

ب. تقييم وتحسين فعالية ادارة المخاطر.

ج. تقييم وتحسين فعالية الرقابة.

د. تقييم وتحسين فعالية عمليات الحوكمة.

2- تطور الميثاق الاخلاقي (Code of Ethics) لمهنة التدقيق الداخلي.

كان اول اصدار لقواعد السلوك المهني المطبق على اعضاء معهد المدققين الداخليين سنة1968, وعند وضع برامج, الحصول على شهادة المدقق الداخلي المعتمد Certified Internal Auditor (CIA), تم وضع قواعد سلوك مهني منفصل وفي عام 1988تم حذف الفروقات بين نظامي قواعد السلوك المهني المذكورين, ثم اصدرت لجنة السلوك الدولية International Ethic committee (IEC), مسودة جديدة معدلة, وبعد ذلك تمت موافقة مجلس ادارة معهد المدققين الداخليين على النسخة النهائية من قواعد السلوك المهني في 17حزيران2000. (صبح,115:2010)

اظهرت عدد من الفضائح المحاسبية حول العالم اهمية الاخلاق والسلوك في الشركات ومجتمع الاعمال, ان نشاط التدقيق الداخلي يوفر تأكيدات وخدمات استشارية بشكل مستقل وموضوعي ويهدف الى اضافة قيمة للمؤسسة وتحسين عملياتها. لذا فان مبادئ اخلاقيات المهنة المقدمة من معهد المدققين الداخليين IIA يشكل دليل لتوضيح اهمية الالتزام بالأخلاق للمدققين الداخليين لأداءعمالهم. (هوك,2015:).,(اصدارات المعايير الدولية لممارسة اعمال التدقيق والتأكيد وقواعد اخلاقيات المهنة,190:2008) (Messiere et.al,2008:7) نصت مبادئ اخلاقيات المهنة على مجموعة المبادئ والتوقعات التي تحكم سلوكيات الافراد والمؤسسات عند اجراء التدقيق الداخلي, وهي تصف الحد الادنى من المتطلبات للتنفيذ والتوقعات السلوكية لنشاطات محدودة.

وتشمل هذه المبادئ مكونين اساسيين هما:

1- المبادئ الوثيقة الصلة بمهنة التدقيق الداخلي وممارستها.

2- قواعد السلوك المهني التي تحدد معايير السلوك التي يتوقع من المدققين الداخليين مراعاتها.

ان مبادئ اخلاقيات المهنة تنطبق على من يقدم خدمات التدقيق الداخلي سواء من الافراد او المؤسسات وهذه المبادئ هي:

أ. الاستقامة: Integrity

استقامة المدققين الداخليين من شانها ارساء دعائم الثقة وهذا ما يشكل الاساس للاعتماد على اراءهم واحكامهم.

ب. الموضوعية: Objectivity

يجب على المدققين الداخليين مراعاة اعلى مستويات الموضوعية في جمع وتقييم وتبليغ المعلومات المتعلقة بالنشاط الذي يقومون بفحصه, ويجب عليهم مراعاة التقييم المتوازن لكل الظروف ذات العلاقة وان لا يتأثروا في تكوينهم لآرائهم بمصالحهم الشخصية او بآراء وتأثيرات الاخرين.

ج. السرية: Confidentiality

على المدققين الداخليين ان يحترموا قيمة وملكية المعلومات التي يحصلون عليها او يطلعون عليها, وعليهم ان لا يفصحوا عن تلك المعلومات دون الحصول على الاذن او التفويض المناسب, وذلك مالم يكن هنالك التزام قانوني او مهني بالإفصاح عن تلك المعلومات.

د. الكفاءة: Competency

على المدققين الداخليين ان يستخدموا المعرفة والمهارات والخبرات اللازمة في اداء خدمات التدقيق الداخلي.

قواعد السلوك

يتضمن الاطار النظري للتطبيقات المهنية لمعهد المدققين الداخليين قواعد السلوك والمعايير الدولية للتطبيقات المهنية للتدقيق الداخلي ,وان جميع اعضاء المعهد والمدققين الداخليين المؤهلين يتفقون على اتباع قواعد السلوك وهي كالاتي : (Arens et.al,2008:837) (Russell,2000:6)

1- **الاستقامة** :

على المدققين الداخليين:

أ. ان يؤدوا اعمالهم بنزاهة وحرص والشعور بالمسؤولية.

ب. ان يلتزموا بالقوانين المعمول بها ومراعاة الافصاح عن ما يتوفر لهم من معلومات في الحدود المتوقعة منهم وفقا للقوانين المعمول بها واصول المهنة.

ج. الا يتعمدوا ان يكونوا طرفا في اي نشاط غير مشروع او يقوموا باي افعال وتصرفات تسيئ الى مهنة التدقيق الداخلي او الى المؤسسة التي يعملون بها او يعملون لصالحها.

د. ان يراعوا ويسهموا في تحقيق الاهداف المشروعة والسليمة للمؤسسة التي يعملون بها او يعملون لصالحها.

2- الموضوعية:

على المدققين الداخليين:

أ. لا يشاركوا في اي نشاط او علاقة قد تسيئ او يتوقع ان تسيئ الى تقييمهم المحايد. ويشمل ذلك عدم المشاركة بالأنشطة او العلاقات التي قد تتعارض مع مصالح المؤسسة التي يعملون بها او لصالحها.

ب. ان لا يقبلوا اي شيء من شانه ان يسيئ او يفترض ان يسيئ الى تقديرهم المهني (مثلا: الهدية القيمة تضعف الموضوعية).

ج. ان يفصحوا عن الحقائق المادية المعلومة لديهم كافة والتي قد يكون من شأنها عدم الافصاح عنها تحريف او تشويه تقاريرهم عن الانشطة التي تجري مراجعتها.

3- السرية

على المدققين الداخليين:

أ. التبصر في استخدام وحماية المعلومات التي يحصلون عليها في سياق اداء واجباتهم.

ب. عدم استخدام تلك المعلومات لأجل اي منفعة شخصية او على اي نحو من شانه مخالفة القوانين او الإساءة الى مشروعية واخلاقية اهداف المؤسسة التي يعملون بها او لصالحها.

4 -الكفاءة

على المدققين الداخليين:

أ. الا يؤدوا سوى الخدمات التي تكون لديهم المعرفة والمهارة والعقيدة اللازمة لأدائها.

ب. ان يؤدوا خدمات التدقيق الداخلي وفقا للمعايير الدولية والمهنية لممارسة التدقيق الداخلي.

ج. ان يعملوا باستمرار لتحسين مهاراتهم وفاعلية وجودة الخدمات التي يؤدونها.

ترى الباحثة ان القواعد السلوكية الجديدة لا تختلف عن القواعد القديمة ولكن توزيعها مع المبادئ الجديدة فقط . والشكل رقم (2-3) يوضح الميثاق الاخلاقي لوظيفة التدقيق الداخلي .

شكل رقم (2 -3)

الميثاق الأخلاقي لوظيفة التدقيق الداخلي

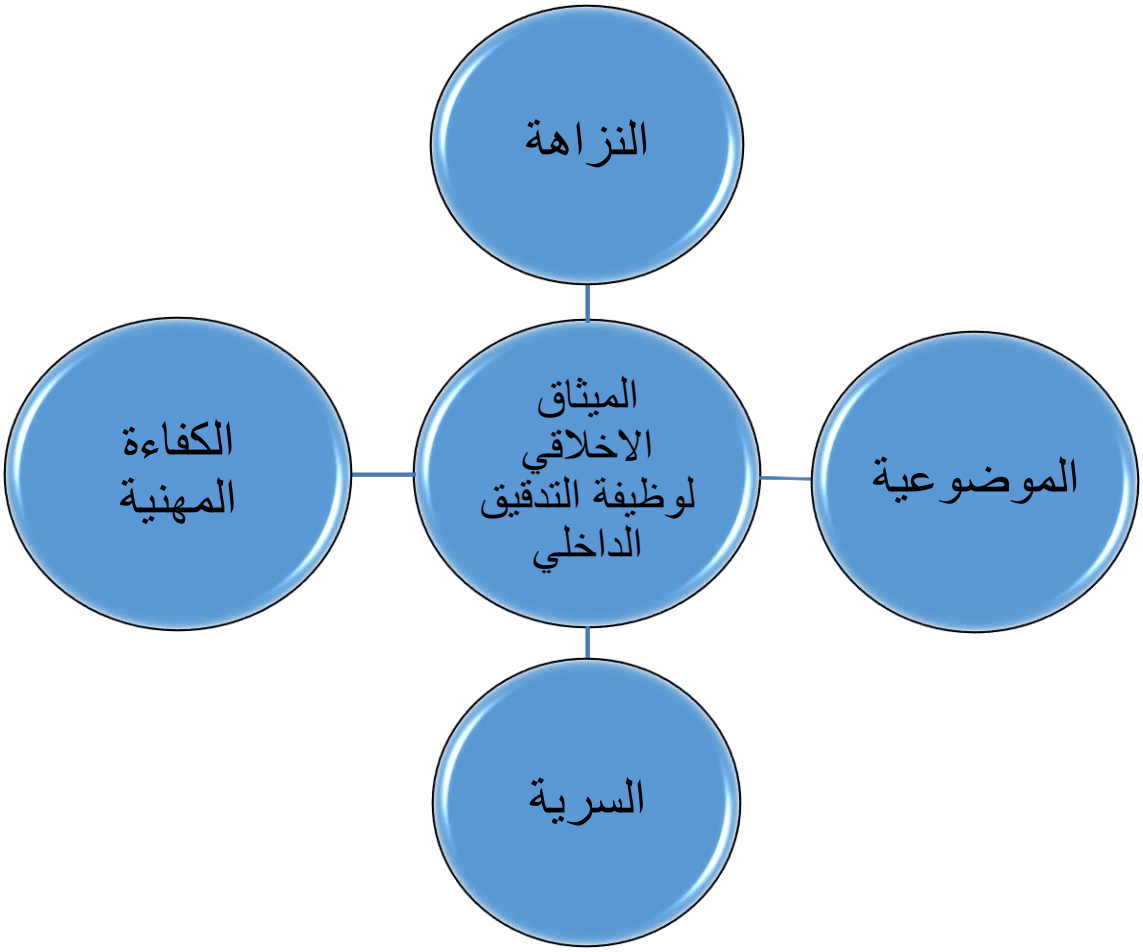

المصدر: اعداد الباحثة

3- تطور معايير مهنة التدقيق الداخلي:

اصدر معهد المدققين الداخلين الامريكي (IIA) في عام 1978الاطار العام لمعايير التدقيق الداخلي والتي عدلت عام1993, ان هذا الاطار يتكون من خمسة معايير عامة تم تبويبها في مجموعات, وهي كالاتي (جمعة,50:2011)

- المجموعة الاولى: معايير الاستقلال المهني (professional Independence Standards)
- المجموعة الثانية: معايير الكفاءة المهنية (Professional Proficiency standards)
- المجموعة الثالثة: معايير نطاق العمل (Scope of Work standards)
- المجموعة الرابعة: معايير اداء عمل التدقيق (Performance of Audit work standards)
- المجموعة الخامسة: معايير ادارة قسم التدقيق الداخلي (Management of the Audit standards Department)

المجموعة الاولى: معايير الاستقلال المهني (professional Independence Standards)

وتتضمن هذه المعايير عدد من المعايير الفرعية وهي: (سرايا واخرون,2013: 125-126)

أ- الاستقلال: ويعني استقلال المدقق الداخلي عن الانشطة التي يقوم بتدقيقها ويتحقق الاستقلال عندما يقوم المدقق الداخلي بأداء عمله بحرية وموضوعية, مما يتيح للمدقق الداخلي اعطاء رأي غير متحيز.

ب- الوضع التنظيمي: يجب ان يكون لإدارة التدقيق الداخلي وضع تنظيمي يسمح, لها بأداء مسؤولياتها, ويجب ان يحصل المدققين الداخليين إلى دعم من الادارة العليا ومجلس الادارة, لكي يكون الافراد الخاضعين للتدقيق متعاونين بدون اي تدخل.

ج- الموضوعية: يجب ان يكون المدقق الداخلي موضوعيا عند ادائه لوظيفة التدقيق الداخلي, وتعدّ الموضوعية امرا ذهنيا يجب ان يتحقق لدى المدقق الداخلي اثناء ادائه لعمله, بحيث يجب ان لا يكون تابع للغير عند ابداء رأيه في اي امر من امور التدقيق.

المجموعة الثانية: معايير الكفاءة المهنية (Professional Proficiency standards)

وتضم هذه المجموعة نوعين من المعايير: (عثمان,130:1999)

أ- معايير خاصة بقسم التدقيق الداخلي ويتضمن نوعية الموظفين ومؤهلاتهم العلمية والعملية والانضباط الذي يجب ان يتوفر لديهم بالإضافة الى الاشراف.

ب- معايير خاصة بالمدقق الداخلي من حيث ضرورة التزامه بأخلاقيات المهنة ومعايير الاداء وان تكون لديه المؤهلات والمهارات للقيام بعمله بشكل صحيح والقدرة لتنفيذ العمل بشكل يحافظ على علاقاته الانسانية في داخل الوحدة, كذلك المحافظة على المستوى التنافسي لمعلوماته الفنية من خلال التعليم المستمر.

المجموعة الثالثة: معايير نطاق العمل (Scope of Work standards)

اشار هذا المعيار الى ضرورة ان يشمل نطاق عمل المدقق الداخلي على فحص وتقييم مدى دقة وفعالية نظام الرقابة الداخلية الخاص بالوحدة (المؤسسة) ودرجة جودة الاداء في تنفيذ المهام المطلوبة, فقد حدد هذا المعيار الاهداف الاساسية لهيكل الرقابة الداخلية والتي تشمل توفير معلومات ذات درجة عالية من النزاهة والقابلية للاعتماد عليها, والالتزام بالخطط والسياسات والاجراءات والقوانين, الحماية المادية للأصول والاستخدام الاقتصادي والكفؤ للموارد الاقتصادية, بالإضافة الى تحقيق وانجاز الاهداف التشغيلية للأعمال والبرامج المختلفة (الصحن واخرون, 2008 : 174)

المجموعة الرابعة: معايير اداء التدقيق الداخلي The Internal Audit Performance Standards.

إنَّ عمل التدقيق الداخلي يجب إنْ يتضمن تخطيط عملية التدقيق وفحص وتقييم المعلومات, وتوصيل النتائج ومتابعة تنفيذ هذه النتائج, وتمثل هذه المعايير شرح للمراحل المختلفة لعملية التدقيق الداخلي والتي تبدأ بعملية التخطيط وتنتهي بعملية المتابعة (Russell, 2000: 13).

المجموعة الخامسة: معايير ادارة قسم التدقيق الداخلي (Management of the Audit Department)

تشير هذه المعايير الى ان مدير قسم التدقيق الداخلي هو المسؤول عن ادارة القسم وعليه وضع الخطط المناسبة لتنفيذ المهام المكلف بها القسم والتحقق من موارد القسم ماديا وبشريا, كذلك ضرورة القيام بوضع الاجراءات والسياسات التي يجب ان يتبعها العاملين, والعمل على التنسيق بين جهود قسمه مع التدقيق الخارجي, ويجب العمل على وضع برنامج يهدف الى التحقق من كفاءة اداء عملية التدقيق التي يقوم بها قسم التدقيق

الداخلي بهدف الارتقاء بمستوى الاداء لأعلى مستوى ممكن, ويكون ذلك بما يتفق مع معايير الممارسة المهنية للتدقيق الداخلي(سرايا,2007:134).

إنَّ عملية مراجعة وتطوير المعايير هي عملية مستمرة, حيث إنَّ معهد المدققين الداخليين لم يتوقف إلى هذا الحد, فهو يعمل لتطوير الاطار المهني, ففي تموز 1999توصل مجلس ادارة المعهد الى وضع إطار مهني عملي جديد New Professional Framework وكجزء من هذا الاطار تم تطوير معايير تدقيق داخلي جديدة سارية المفعول ابتداء من كانون الثاني2002, وبعدها مراجعة المعايير وادخال تعديلات عليها, واصبحت سارية المفعول ابتداء من 1كانون الثاني 2007(صبح,2010: 114-115), ثم حُدِثَتْ في تشرين الثاني 2008 واعادة تسميتها لتصبح الاطار الدولي للممارسة المهنية (IPPF) International Professional Practice Framework وعُدلت في2010, وبدأ العمل بها في تشرين الثاني 2012(هوك,2015:9), واصبح الاطار العام للمعايير المهنية الجديدة يتكون من مجموعتين , الاولى معايير الصفات (سلسلة الالف) والثانية معايير الاداء (سلسلة الالفين), هذا بالإضافة الى معايير التنفيذ, وسنقوم اولا بتوضيح هيكلية هذه المعايير (المعايير الدولية للممارسة المهنية للتدقيق الداخلي) الصادرة من معهد المدققين الداخليين(IIA) وكما يلي: (Messier, 2008: 759) (Arens, 2008: 837) (القصاص,2014: 191-201).

معايير الصفات Attribute Standards (1000 - 1300)

تصنف الخصائص والصفات الخاصة بالأفراد والمنظمات الذين يؤدون اعمال التدقيق الداخلي, وتتضمن المكونات الاساسية التالية:

1- المعيار 1000 – الغرض, الصلاحية والمسؤولية Purpose, Authority, and Responsibility

2- المعيار 1100 – الاستقلالية والموضوعية Independence and objectivity

3- المعيار 1200 – المهارة والعناية المهنية اللازمة .Proficiency and due Professional Care

4- المعيار 1300 – برنامج تحسين وتأكيد الجودة Quality Assurance and Improvement Program.

معايير الاداء Performance Standards (2000 - 2600)

تصف طبيعة انشطة التدقيق الداخلي وتضع المقاييس النوعية التي يمكن ان يقاس اداء التدقيق الداخلي بواسطتها, وتتضمن المعايير الاتية:

1- المعيار 2000- ادارة نشاط التدقيق الداخلي .Managing the Internal Audit Activity

2- المعيار 2100 - طبيعة العمل Nature of Work

3- المعيار 2200- تخطيط المهمة Engagement Planning

4- المعيار 2300- تنفيذ المهمة Performing the Engagement

5- المعيار 2400- تبليغ النتائج Communication Results

6- المعيار2500- مراقبة الانجاز Monitoring Progress

7- المعيار 2600- قبول الادارة للمخاطر .Management Accepting of Risks

معايير التنفيذ Implementation Standards

تطبق معايير الصفات ومعايير الاداء على خدمات التدقيق الداخلي كافة, اما معايير التنفيذ فتتولى تطبيق معايير الصفات ومعايير الاداء لأنواع محددة من الانشطة مثل تدقيق الالتزام, والكشف عن الغش والاحتيال والرقابة الذاتية للمشاريع . (جمعة,50:2011), تنطبق معايير التنفيذ على نوعين محددين من المهمات: التأكيدات(Assurance - A) او الاستشارات (Consulting - C) (هوك,10:2015).

1- خدمات التأكيد : تشمل تقييم المدقق الموضوعي للأدلة بغرض تقديم رأي او استنتاج مستقل عن عملية, نظام, او موضوع اخر. لكل من مسار الحوكمة وادارة المخاطر والرقابة. ويحدد المدقق الداخلي طبيعة ونطاق مهمة التأكيد, عادة هناك ثلاثة اطراف مشمولة بخدمات التأكيد:

- صاحب العلمية, او الشخص او المجموعة المعنية مباشرة بالعملية او النظام او اي موضوع اخر.
- المدقق الداخلي, او الشخص او المجموعة التي تقوم بالتقييم.
- المستخدم او المنتفع, او الشخص او المجموعة التي تستفيد من التقييم.

2- خدمات الاستشارات: هي استشارية بطبيعتها وتنفذ حسب الطلب المحدد من العميل, حيث يتم الاتفاق معه على طبيعتها ونطاقها. وهنالك طرفين مشمولين بخدمات الاستشارة هما:

- المدقق الداخلي, الشخص او المجموعة التي توفر الاستشارة.

- عميل المهمة, او الشخص او المجموعة التي تستقبل الاستشارة.

يجب الملاحظة, انه ينبغي على المدقق الداخلي المحافظة على الموضوعية عند انجاز الخدمات الاستشارية.

الشكل التالي يوضح هيكل معايير الممارسة المهنية للتدقيق الصادرة من معهد المدققين الداخليين(IIA):

الشكل رقم (2-4)

معايير الممارسة المهنية للتدقيق الداخلي وفق IIA

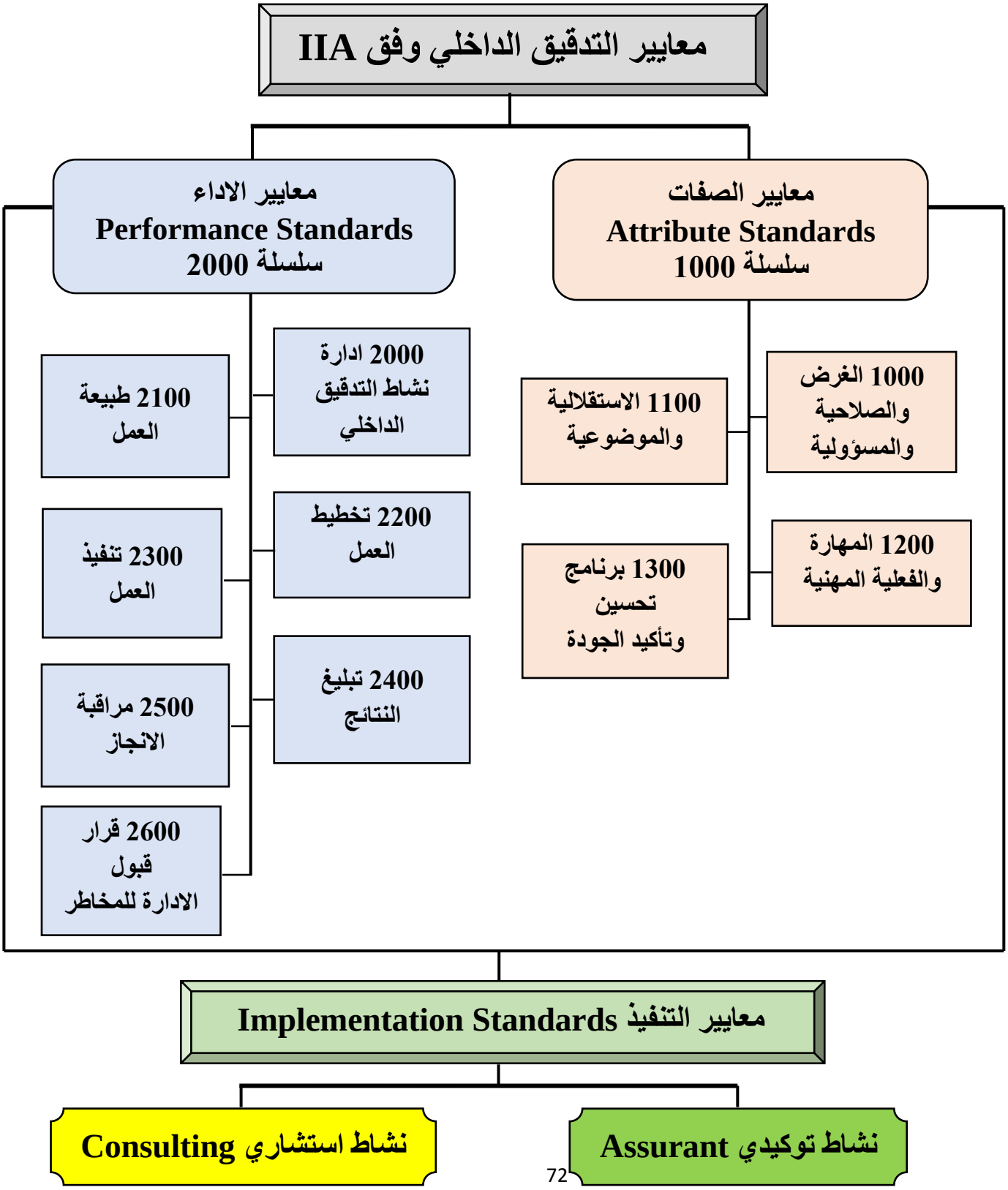

المصدر: اعداد الباحثة

يشير معهد المدققين الداخليين الامريكي ,الى ان المعايير اذا استخدمت بمعية معايير صادرة عن سلطات مختصة اخرى ,فمن الممكن الاشارة الى هذه المسالة في التبليغات المختلفة المتعلقة بالتدقيق ,وذلك وفقا مع ما يتناسب مع كل حالة . واذا ما وجدت في مثل هذه الوضعية اي اختلافات بين مختلف هذه المعايير فيجب على المدققين الداخليين وكذلك على نشاط التدقيق الداخلي التقيد بالمعايير . ترتكز المعايير على مبادئ ومتطلبات الزامية واجبة التطبيق. (هوك, 2015 : 9) (www.theiia .org.)

ان مراجعة وتطوير المعايير هي مسار مستمر . ويقوم المجلس الدولي لمعايير التدقيق الداخلي بمشاورات مستفيضة ومناقشات قبل اصدار المعايير ,ويشمل هذا طلب ملاحظات العموم في جميع انحاء العالم بخصوص المسودة المعروضة ,حيث نُشرَ المسودات على موقع الانترنيت للمعهد الدولي للتدقيق الداخلي كما وزعت على معاهد التدقيق في مستوى كل بلد ,والجدول رقم (2-3) يوضح معايير التدقيق الداخلي الدولية الصادرة من معهد المدققين الداخليين (IIA) .

جدول رقم (2 -3)معايير التدقيق الداخلي الدولية الصادرة من معهد المدققين الداخليين (IIA)

المجموعة الاولى	معايير السمات Attribute Standards		
رقم المعيار الرئيسي	اسم المعيار الرئيسي	رقم المعيار الفرعي	اسم المعيار الفرعي
1000	الغرض, السلطة, المسؤولية	1010	مراعاة تعريف التدقيق الداخلي, والمعايير ومبادئ اخلاقيات المهنة
1100	الاستقلالية والموضوعية	1110	الاستقلالية التنظيمية
		1111	التفاعل المباشر مع مجلس الادارة
		1120	الموضوعية الفردية
		1130	معوقات الاستقلالية والموضوعية
1200	الكفاءة والعناية المهنية اللازمة	1210	الكفاءة
		1220	العناية المهنية اللازمة
		1230	التطوير المهني المستمر
1300	برنامج تأكيد وتحسين الجودة	1310	متطلبات برنامج تأكيد وتحسين الجودة
		1311	تقييمات داخلية
		1312	تقييمات خارجية
		1320	التقرير عن برنامج تأكيد وتحسين الجودة
		1321	استخدام تعبير تم اجراؤه وفقا للمعايير الدولية للتدقيق الداخلي

			الافصاح عن عدم التقييد بالمعايير
المجموعة الثانية	**معايير الاداء Performance Standards**		
2000	ادارة نشاط التدقيق الداخلي	2010	التخطيط
		2020	التبليغ والموافقة
		2030	ادارة الموارد
		2040	السياسات والاجراءات
		2050	التنسيق
		2060	ابلاغ الادارة العليا ومجلس الادارة
		2070	الجهات التي تقدم الخدمات الخارجية والمسؤولية التنظيمية عن التدقيق الداخلي
2100	طبيعة العمل	2110	الحوكمة
		2120	ادارة المخاطر
		2130	الرقابة
2200	تخطيط مهام التدقيق الداخلي	2201	اعتبارات التخطيط
		2210	اهداف مهنة التخطيط
		2220	نطاق مهمة التدقيق
		2230	تخصيص الموارد اللازمة لمهمة التدقيق
		2240	برنامج عمل مهمة التدقيق
2300	تنفيذ مهام التدقيق الداخلي	2310	تحديد المعلومات
		2320	التحليل والتقييم
		2330	توثيق المعلومات
		2340	الاشراف على المهمة
2400	تبليغ النتائج	2410	مقاييس التبليغ
		2420	جودة التبليغات
		2421	حالات الخطأ والسهو
		2430	استخدام تعبير (تم اجراؤه وفقا للمعايير الدولية)
		2431	الافصاح عن حالات عدم التقيد بالمعايير
2400		2440	نشر النتائج

	تبليغ النتائج	2450	الآراء الكلية العامة
2500	مراقبة سير العمل	-	-
2600	حسم مسألة قبول الادارة العليا للمخاطر	-	-

المصدر: اعداد الباحثة بالاعتماد على معايير التدقيق الداخلي الدولية الصادرة من معهد المدققين الداخليين 2012.

أما على المستوى المحلي فقد اصدر مجلس المعايير المحاسبية والرقابية في العراق مجموعة من ادلة التدقيق بهدف تنظيم مهنة التدقيق وعمل المدقق الخارجي وهي غير موجهة لتنظيم عمل المدقق الداخلي , وهي كما يأتي : (احمد,2014 : 32)

الدليل رقم 1 : مسؤولية مراقب الحسابات عن الاحداث اللاحقة .
الدليل رقم 2 : تقرير مراقب الحسابات حول البيانات المالية .
الدليل رقم 3 : المعايير الاساسية للتدقيق.
الدليل رقم 4 : دراسة وتقويم نظام الرقابة الداخلية .
الدليل رقم 5 : التوثيق .
الدليل رقم 6 : تخطيط عملية التدقيق والاشراف عليها .

كما أُصدر دليل استرشادي لوحدات التدقيق الداخلي في الوزارات من قبل ديوان الرقابة المالية دائرة الشؤون الفنية والدراسات قسم الدراسات الفنية والبحوث وجرى إعمامهُ من قبل الامانة العامة لمجلس الوزراء في 2007/5/14 ,وذلك لتقديم الارشادات الى وحدات التدقيق الداخلي في الوزارات ليساعد اجهزة التدقيق الداخلي لأداء واجباتها . (اكبر ,2015 : 54)

وقد تضمن هذا الدليل الفقرات الرئيسية التالية : (ديوان الرقابة المالية العراقي,2007)

1-مفهوم نظام الرقابة والتدقيق الداخلي .
2-عناصر نظام الرقابة الداخلية .
3- انواع الضوابط الرقابية .
4- البيئة الرقابية .
5- وحدة التدقيق الداخلي .
6 – مفهوم واهداف التدقيق الداخلي .
7- المدققون الداخليون .
8 – انواع التدقيق الداخلي .
9 – مهام اجهزة الرقابة والتدقيق الداخلي .
10 – تقارير التدقيق الداخلي .

ترى الباحثة وجود نقاط ضعف في الدليل الاسترشادي ,حيث إنهُ جاء في صيغة دليل استرشادي واصبح ملزم التطبيق من تاريخ أعمامه الا ان معظم الدوائر الحكومية وتشكيلاتها لم تلتزم بشكل كامل به ,ولم تُشير الى المعايير الدولية لعمل التدقيق الداخلي ,مما يُبين الى عدم الاستناد الى المعايير الدولية للتدقيق الداخلي عند كتابة الدليل ,هذا بالإضافة الى انه لم تجري اي تحديثات على الدليل منذ صدوره في عام 2007 ,بالرغم من

التحديثات التي طرأت على مهنة التدقيق والمحاسبة . إنَّ التدقيق الداخلي يهدف الى مساعدة الادارة في عدة امور من ضمنها تقييم وتحسين فاعلية التدقيق الداخلي من خلال تطبيق معايير التدقيق الداخلي والالتزام بها , حيث انها تعد المنظم لعمل وممارسات اجهزة التدقيق وإنَّ الالتزام بها هو الاساس الذي يكون من خلاله تقييم اداء اجهزة التدقيق الداخلي , وان الوحدات الاقتصادية المختلفة تتطلب مستوى عالي من المهنية في اقسام التدقيق الداخلي التابعة لها ,وهذا يتطلب ضرورة ان يتمتع ممارسوا المهنة في هذه الاقسام بمعايير عالية للسلوك والاداء مما يؤدي الى تطوير عمل التدقيق الداخلي في الوحدة الاقتصادية .

المبحث الثالث

الحد من الغش وأَلإحتيال وفق معايير التدقيق الداخلي الدولية(IIA)

تمهيد

تعد ظاهرة أَلإحتيال ظاهرة موجودة منذ عشرات السنين ولكنها اصبحت متفشية، وتجذب انتباه الباحثين والمحللين منذ العقود الثلاثة الاخيرة من القرن المنصرم وذلك نظرا لأهمية مخاطر الغش وأَلإحتيال التي تتعرض لها الوحدات الاقتصادية ودورها في إنهيارها أو حدوث خسائر كبيرة لديها، وان مخاطرة عدم الكشف عن بيان خاطئ ناتج عن أَلإحتيال اكبر من مخاطرة عدم الكشف عن بيان خاطئ ناتج عن الخطأ لان أَلإحتيال قد ينطوي على خطط متقدمة ومنظمة بشكل دقيق لإخفائه.

وسوف يتضمن هذا المبحث مفهوم الخطأ وتعريفه وأَسباب ارتكاب الاخطاء وانواعها، ومفهوم وتعريف أَلإحتيال وعناصره الاساسية ومواقع ارتكابه وسماته وخصائصه الفنية وانواعه ومسؤولية المدقق الداخلي في الحد من الغش وأَلإحتيال وفق معايير التدقيق الداخلي الدولية.

أولا: مفهوم الخطأ وتعريفه

إنَّ احتمال ارتكاب خطأ اثناء مراحل تنفيذ العمل المحاسبي من تسجيل وتبويب وعرض النتائج امر متوقع، لاسيما وإنه يزاول من قبل البشر, والبشر معرضون لارتكاب الخطأ، حيث يقع المحاسبون عادة في الخطأ نتيجة للجهد والارهاق وزخم العمل، وبما ان هدف اكتشاف الخطأ هو ضمن اهداف عملية التدقيق والعمل على تلافي حدوثه مستقبلا فأن المام المدقق بأَسباب ارتكاب الخطأ وانواعه تساعده وتمكنه من اكتشاف تلك الاخطاء ومن ثم تسويتها (عثمان، 1999: 36)

الخطأ لغوياً: هو ضد الصواب ومن اراد شيئا ففعل غيره اخطأ، ومن الناحية المحاسبية: هو اجراء غير مطابق لما هو مطلوب أو صحيح أو قد يحصل سهوا من قبل منفذ العمل. كما اشار معيار التدقيق الدولي رقم (240) الى ان الخطأ يعني تحريفات غير مقصودة في التقارير المالية، مثل خطأ في جميع البيانات أو في معالجتها أو في تقدير محاسبي غير صحيح ناتج، عن السهو أو تفسير خاطئ للحقائق أو خطأ في تطبيق المبادئ المحاسبية المتعلقة بالقياس أو الاعتراف أو التصنيف أو العرض أو الافصاح(علي، 2013: 46)

ويشير مصطلح أخطاء الى الأخطاء غير العمدية في القوائم المالية، وتتضمن اخطاء حسابية أو كتابية في السجلات والبيانات المحاسبية التي يكون اعداد القوائم المالية منها فضلا عن الاخطاء في تطبيق المبادئ المحاسبية أو السهو أو سوء تفسير الحقائق(محمد، 2015: 27)

كما عُرِفَّ على إنه تلك الاخطاء غير المتعمدة التي لا ترتكب عمدا أو بناء على تصميم سابق، وانما تقع بسبب جهل أو عدم دراية موظفي قسم المحاسبة بالمبادئ المحاسبية المتعارف عليها، أو بسبب التقصير والإهمال في اداء عملهم(http://infotech accountant.com)

ثانيا: أَسباب ارتكاب الاخطاء

قد تحدث اخطاء في الدفاتر والحسابات اما زيادة أو نقصان نتيجة عدم خبرة المحاسب أو نتيجة التعب والارهاق أو نتيجة للاحتيال لغرض سرقة المال العام. وقد تكتشف هذه الاخطاء خلال السنة المالية من قبل اقسام وشعب التدقيق الداخلي أو من قبل مدققي ديوان الرقابة المالية بعد انتهاء السنة المالية واعداد الحسابات الختامية، وعموما فان الاخطاء الفنية يمكن معالجتها بعكس القيد الذي اثبتت به العملية خلال السنة، اما الاخطاء الناتجة عن عملية القبض والدفع زيادة أو نقصانا فهي الاخطر ويجب القيام بالتحري عن الأَسباب ومعالجتها فنيا واداريا بتشكيل لجان تحقيقية لمعرفة الاخطاء المتعمدة من غير المتعمدة وتحديد الضرر الذي اصاب الوحدة الاقتصادية(العواد، 2017:196- 197).

وهنالك سببان رئيسيان لوقوع الاخطاء المحاسبية هما: (عبد الله، 2010: 37)

1- الجهل وعدم الاطلاع والدراية والالمام بالمبادئ المحاسبية المتعارف عليها والواجبة الأتباع في تسجيل أو ترحيل أو تبويب أو عرض البيانات المحاسبية المختلفة.

2- السهو أو عدم بذل ألعناية المطلوبة أَي الاهمال أو التقصير في اداء العمل من قبل موظفي قسم الحسابات.

وبالإضافة الى هذين السببين الرئيسيين، توجد أَسباب أخرى لارتكاب الاخطاء وخاصة ألمتَعَمِدة منها، ومن هذه الأَسباب ما يأتي :(المطارنة: 2013: 148).

أ- الرغبة في اختلاس بعض أُصول الوحدة الاقتصادية.

ب- محاولة تغطية عجز أو اختلاس سابق.

ج- محاولة الادارة التأثير على القوائم المالية بحيث تخدم أغراضاً معينة.

د- محاولة التهرب من الضرائب.

ثالثا: انواع الاخطاء المحاسبية Types of Accounting Errors

يمكن تقسيم الاخطاء من ناحية قصد الارتكاب الى مجوعتين رئيسيتين: (مسعد والخطيب، 44:2009)

المجموعة الأولى: اخطاء عمدية

ويقصد بها تلك الاخطاء التي ترتكب عن قصد أو عمد أو تدبير سابق من قبل موظفي قسم الحسابات أو الهيئة الادارية في الوحدة الاقتصادية بقصد التضليل أو بقصد التأثير على نتيجة اعمال الوحدة الاقتصادية أو مركزها المالي، وبعبارة أخرى بقصد اخفاء الحقيقة.

المجموعة الثانية: اخطاء غير عمدية

ويقصد بها تلك الاخطاء التي ترتكب عن غير قصد أو عمد أو تدبير سابق، بل تحدث نتيجة جهل موظفي الحسابات بالمبادئ المحاسبية أو نتيجة تقصيرهم في اداء عملهم(المطارنة، 2013: 148)

ولا شك ان المجموعة الأولى من الاخطاء أكثر خطرا من المجموعة الثانية لمالها من تأثير كبير على مدى دلالة القوائم المالية أو الحسابات الختامية ونتيجة الاعمال والمركز المالي، وكلا النوعين من الاخطاء سواء العمدي منها وغير العمدي يمكن تقسيمه الى الانواع الاتية :(عثمان، 1999: 37)

1- اخطاء الحذف (السهو) Errors of Omission

وهي الاخطاء التي تنشأ عن عدم اثبات عملية بأكملها أو أحد طرفيها بدفاتر القيد الأولية، أو عدم ترحيل طرفي العملية أو أحدهما الى حساباتها الخاصة بدفتر الاستاذ أو دفاتر الاستاذ المساعدة. ان اكتشاف هذا النوع من الخطأ يتوقف على مدى الحذف الذي يحصل، فاذا كان الحذف كليا ويعني عدم اثبات عملية بأكملها أو عدم ترحيل طرفيها الى الحسابات الخاصة لها بدفتر الاستاذ فأن اكتشاف هذا الحذف يكون صعبا ولا يمكن الا عن طريق تدقيق مستندي دقيق، أما اذا كان الحذف جزئيا كأن يسهو المحاسب عن ترحيل أحد طرفي عملية ما الى الحساب الخاص بها بدفتر الأستاذ فمن السهل اكتشاف مثل هذا الخطأ لما يترتب عليه من عدم توازن حسابي من المرحلة التي وقع فيها الخطأ (http://inftech accountant.com)

هذه الاخطاء قد تكون متعمدة كعدم اثبات الموظف المختص لعملية بيع نقدي واختلاس قيمتها أو عدم اثبات نقدية واردة من عميل بدفتر الاستاذ واستخدامها في تغطية اختلاس أو عجز بالصندوق. وقد تكون هذه

الاخطاء غير متعمدة كأن يسهو موظف الحسابات عن ترحيل قائمة شراء اجل مثلا بحساب المجهز في دفتر الاستاذ المساعد بعد اثباتها في دفتر يومية المشتريات (محمد، 2015: 28)

2- اخطاء ارتكابية errors of commission

وتنشا عن الخطأ في العمليات الحسابية من (جمع وطرح أو ضرب أو قسمة) أو نتيجة خطأ في الترحيل أو ترصيد الحسابات، وهذه الاخطاء قد تكون متعمدة كما في الحالات الاتية (عثمان، 1999: 38)

- اضافة اسماء وهمية الى قوائم اجور العمال.

- ترحيل مبالغ واردة من عميل الى حساب عميل آخر بناء على اتفاق مسبق بين الموظف المختص وهذا العميل، وهذا الخطأ يمكن اكتشافه عن طريق التدقيق المستندي.

وقد تكون هذه الاخطاء غير متعمدة كالخطأ الحسابي في جمع احدى اليوميات الفرعية المساعدة كيومية المبيعات أو المشتريات أو الخطأ الحسابي الذي قد يحدث عند اعداد الموظف المختص لقوائم البيع، ان هذا الخطأ يؤثر على توازن ميزان المراجعة ويمكن اكتشافه عن طريق التدقيق الحسابي، وان استعمال الآلات الحاسبة مع وجود نظام رقابي سليم سوف يقلل من وقوع الاخطاء الارتكابية.

3- اخطاء المبادئ المحاسبية (اخطاء فنية) Errors of Accounting Principles

وهي تلك الاخطاء الناتجة عن خطأ في تطبيق المبادئ والأُصول المحاسبية المتعارف عليها. وقد تحدث هذه الاخطاء نتيجة عدم الالمام بالمبادئ المحاسبية من قبل موظفي الحسابات، وهذه الاخطاء لا تؤثر على ميزان المراجعة من حيث التوازن كذلك لا تؤثر على الربح النهائي للوحدة الاقتصادية، كترحيل مصروف إيرادي الى حساب إيرادي آخر بدلا من الحساب الصحيح مثل ترحيل الاجور الى حساب الإيجار (المطر،2013: 47) ولكن قد يؤثر بعضها على ربحية الوحدة الاقتصادية، ومن الامثلة الشائعة على هذا النوع الخلط بين المصروفات الايرادية والرأسمالية كاعتماد مصروفات صبغ المباني مصروفا رأسماليا، أو عدم تكوين مخصصات للاندثار، أو عدم تكوين مخصص للديون المشكوك في تحصيلها، وتعد الاخطاء الفنية اخطر انواع الاخطاء بسبب تأثيرها على المركز المالي للوحدة الاقتصادية ونتيجة اعماله(عبد الله،2010,:39)، وعلى المدقق بذل ألعناية اللازمة حتى يستطيع اكتشافها عن طريق الرجوع الى المستندات وتحليل الارقام ومقارنتها مع السنوات السابقة وان تكون له خبرة ومعرفة بالمبادئ المحاسبية المتعارف عليها، (المطارنة، 2013: 149)

4- اخطاء متكافئة (معوضة) compensating errors or off setting errors

هي الاخطاء التي تقع في قيم العمليات المالية سواء في مرحلة القيد الأولى أو في مرحلة الترحيل ووقع خطأ مماثل في عمليات أخرى تكون قيمتها بنفس قيمة الخطأ الأول، أَي إنَّ الاخطاء متكافئة مع بعضها بحيث ان الخطأ في بعضها يمحو اثر الخطأ من البعض الآخر أو يعوضه، اما عن تأثيرها على نتائج الاعمال، اذا كان الخطأ وقع في حساب واحد فلن تتأثر نتائج الاعمال أو المركز المالي، اما اذا كان الخطأ متكافئ في حسابين مختلفين، فان ذلك يترتب عليه خطأ في رصيد كل حساب، ومن ثم تتأثر نتيجة الاعمال والمركز المالي(مسعد والخطيب،43:2009)

5- اخطاء كتابية clerical errors

هي الاخطاء الناتجة عن الخطأ في الترحيل أو القيد، ومنها ما يؤثر على توازن ميزان المراجعة ومنها ما لا يؤثر، ومن الامثلة عليها(علي، 2013: 48)

- الترحيل الى الجانب الخاطئ في الحساب المعني وهذا يؤثر على توازن ميزان المراجعة، ويمكن اكتشافه من خلال تدقيق عملية الترحيل.

- الترحيل الى نفس الجانب لكن الى حساب آخر، وهذا لا يؤثر على توازن ميزان المراجعة، ولكنه يؤدي الى تصوير غير صحيح لنتائج اعمال المشروع ومركزه المالي،

- قيد عملية ما مرتين، وهذا لا يؤثر في توازن ميزان المراجعة، وان عملية التدقيق كفيلة باكتشاف مثل هذه الأخطاء.

<u>رابعا: مفهوم وتعريف أَلإحتيال</u>

ورد تعريف ومعنى أَلإحتيال في معجم المعاني الجامع معجم (عربي /عربي) أَلإحتيال: تزوير، غش، تدليس، خداع.

وأَلإحتيال وفق القانون، إنه جنحة يجترمها من يبتز مال الغير بالخديعة، ووجهت له تهمة أَلإحتيال. (http://www.almaany.com) وفي قاموس آخر عرف أَلإحتيال، إنه خداع، تضليل، غش، اخفاء بوعي، حذف ، منع (كتمان) الحقيقة للحصول على مزايا غير شرعية وغير عادلة أو لإقناع الآخر للمشاركة ببعض الاشياء أو التنازل عن حق قانوني(http://www.business dictionary.com). ان الجريمة ظاهرة

اجتماعية، وجدت مع الانسان، ولا يمكن القضاء عليها، وان كان يمكن الحد منها، ومن هذه الجرائم، جريمة أَلإحتيال واساسها المكر والخديعة، باستحلال المحرم، وابطال الحقوق، واسقاط الواجبات، فهي اكل اموال الناس بالباطل وافساد في الارض وتدمير للبلاد والعباد .(http://www.alukah.net)

يدعو القران الكريم الناس الى ممارسة الحياة على اساس القيم والعدل وان لا يمارسوا حياتهم على اساس الظلم والطغيان والبغي والعدوان والاستغلال والغش والخداع، وللناس كسب الحلال بسبل مختلفة والاسلام يقضي بان كسب المال يكون بالوسائل المشروعة اذ ان غيرها يصبح باطلا. وقد نهي رسولنا الاعظم محمد صلى الله عليه واله وسلم عن الغش في قوله (ليس منا من غش وليس منا من خان مسلما) وذلك دليل على تحذير النبي صلى الله عليه واله وسلم من اعمال الغش أو التلاعب. ومعنى الغش في الاسلام هو من يحتال على الناس واظهر خلاف ما اضمر، والغش ضد النصح وهو اخفاء الباطل بالحق، ومعنى ليس مني أَي ليس من اهتدى بهديي واقتدى بعملي واتصف بأخلاقي وحسن طريقتي، والغش والتدليس باطل وحرام لإنه يحقق مصلحة لطرف ويضر بطرف آخر. والغش وأَلإحتيال فيه فساد للضمير والاضرار بالآخرين واضعاف الثقة بين ابناء المجتمع الواحد اذ لا تعاون بين الافراد من غير ثقة. (الغزاوي,34:2008)

وكان الرسول صلى الله عليه وسلم أول محتسب في الاسلام فقد احتسب بنفسه فقال (ما هذا يا صاحب الطعام؟ فقال اصابته السماء فقال: هلا اظهرته للناس؟ ثم قال حديثه المشهور(من غشنا فليس منا)(الخطيب, 224::2010)

ويشير (توماس وهنكي، 2006: 36) الى إنه يجب ان نفرق بين الاخطاء والمخالفات، حيث يقصد بالأولى تلك الاخطاء العفوية غير المقصودة، مثل الاخطاء الحسابية أو اخطاء تطبيق المبادئ المحاسبية المتعارف عليها الناتجة عن التفسير الخاطئ للحقائق الموجودة وقت اعداد القوائم المالية، اما المخالفات فتعني اساءة العرض المتعمد للحقائق بالقوائم المالية، مثل التلاعب بالسجلات وتعمد التطبيق الخاطئ للمبادئ المحاسبية المتعارف عليها. ويتضمن الغش وأَلإحتيال الاخطاء المقصودة بالبيانات المحاسبية اما لغرض اخفاء سرقة الأُصول أو تحريف المركز المالي للوحدة ونتيجة اعمالها عن قصد.

من الممكن ان تنشأ الاخطاء في البيانات المالية من أَلإحتيال أو الخطأ، والعامل الذي يميز بين أَلإحتيال والخطأ هو ما اذا كان الاجراء الناجم عن الخطأ في البيانات المالية مقصود أو غير مقصود، حيث يشير المعيار الدولي رقم (240) الى ان مصطلح الخطأ هو التحريفات غير المقصودة في البيانات المالية، بما في ذلك حذف مبلغ أو إيضاح (اصدارات المعايير الدولية لممارسة اعمال التدقيق والتأكد وقواعد اخلاقيات المهنة، 2008:

271) بينما يشير مصطلح أَلإحتيال الى فعل متعمد من قبل فرد واحد أو أكثر في الادارة، اما المكلفين بالرقابة أو الموظفين أو اطراف خارجية، وهذا الفعل يتضمن الخداع للحصول على ميزة غير عادلة أو غير قانونية(دحدوح والقاضي، 203:2009).

وعرف أَلإحتيال إنه فعل متعمد من قبل شخص واحد أو أكثر من اعضاء الادارة، الموظفين أو شخص ثالث، نتيجته التلاعب في القوائم المالية، ويمكن أَيضا ان يكون اخفاء أو حذف للحقيقة لغرض خداع أو التلاعب بأموال شخص أو منظمة ويتضمن أَيضا اختلاس، سرقة للحصول على منافع غير قانونية(200: 2006: Ican) (Adenji :2004,:354).

وكشفت دراسة porter ان الهدف الرئيسي للتدقيق قبل فترة 1920هو لكشف أَلإحتيال، وفي 1930 أو نظرا لزيادة حجم الشركات والعمليات التي اصبح، من الصعوبة ان يقوم المدققون بفحصها كلها، خلال هذه الفترة مهنة التدقيق بدأت تعلق مسؤولية اكتشاف أَلإحتيال على الادارة، بالإضافة الى ان الادارة يجب ان يكون لها نظام رقابة داخلية لمنع أَلإحتيال.(31: 1997، Porter)، واستنادا الى(52: 2005، Boynton)

إنه منذ سقوط شركة Enron، أُعيدَ تنظيم معايير التدقيق لإعادة التأكد على مسؤولية المدقق لاكتشاف أَلإحتيال.

واستنادا الى (6: 2008، Vona) أَلإحتيال هو فعل يرتكب في المنظمة أو بواسطة المنظمة أو لأجل المنظمة، من قبل مصادر داخلية أو خارجية .أَلإحتيال المالي هو تعبير يتضمن كل الطرق والوسائل المتنوعة التي يمكن لفعل الانسان تصميمها لكي يحصل على فائدة مادية من انسان أو جهة أخرى خاصة أو حكومية، وذلك عن طريق اعطاء صورة أو تقارير أو معلومات أو بيانات مغلوطة لا تمت الى الحقيقة بصلة، وهناك فرق كبير بين أَلإحتيال والخطأ لان الخطأ المتعمد عن طريق اعطاء صورة غير صحيحة والذي ينتج عنه الاضرار بالآخرين هو أَلإحتيال بعينه، بينما الخطأ غير المتعمد والذي لا يعطي الذي ارتكبه منفعة شخصية فهو خطأ عادي ارتكبه الشخص ببراءة وعن غير قصد(عابدين،2008: 20-19)

ويعرف أَلإحتيال إنه يمثل التزييف المتعمد للحقائق أو المعلومات الهامة للحصول على مزايا مالية غير مشروعة أو غير قانونية. ووفقا لمكتب التدقيق الوطني في المملكة المتحدة، فان أَلإحتيال يشمل استخدام وسائل الخداع للحصول على مميزات مالية جائرة أو غير قانونية اضافة الى البيانات المزورة عمدا أو حذف مبالغ أو كشوفات من السجلات الحسابية للجهة أو البيانات المالية، كما تشمل السرقات سواء كانت مصاحبة لتزوير في البيانات المالية أو الحسابية أولا(لطفي،2014: 425-430).

وقد عرف معهد المدققين الداخليين الدولي (IIA)، أَلإحتيال هو أَي اعمال أو تصرفات غير قانونية أو غير مشروعة تتسم بالغش أو الخداع أو الاخفاء أو انتهاك الثقة ولا تعتمد مثل تلك الاعمال أو التصرفات على استخدام التهديد باستخدام العنف أو القوة المادية، وتُرتكب من قبل اطراف أو مؤسسات مختلفة بقصد الحصول على المال أو الممتلكات أو الخدمات أو لتجنب الدفع أو تفادي خسارة الخدمات أو من اجل ضمان الحصول على مزايا شخصية أو تجارية(http://www.theiia.org).

نص قانون العقوبات رقم (111) لسنة (1969) أَلإحتيال في المادة (456) على إنه يعاقب بالحبس كل من توصل الى تسلم أو نقل أو حيازة مال منقول مملوك للغير أو لنفسه أو الى شخص آخر بإحدى الوسائل الاتية(الغزاوي، 55:2008)

أ- باستعمال الطرق أَلإحتيالية

ب- باتخاذ اسم كاذب أو صفة غير صحيحة أو تقرير امر كاذب عن واقعة معينة متى كان من شأن ذلك خدع المجني عليه وحمله على التسليم

ويتبين من هذه المادة ان جريمة أَلإحتيال تتفق مع السرقة وخيانة الامانة(الاختلاس) من وجهة محل الاعتداء، اذ هو في الجرائم الثلاث مال منقول مملوك لغير الجاني.

وعرف الغش بأنه الاخطاء التي تقع قصدا، أَي عن عمد وسبق اصرار، بهدف اخفاء معالم غش وقع بقصد تحقيق منفعة ذاتية أو مغنم شخصي على حساب الوحدة الاقتصادية، وذلك عن طريق التلاعب في البيانات المحاسبية التي تتضمنها المستندات أو السجلات أو الدفاتر أو القوائم المالية. أَيضا عرف الغش بأنه عملية حذف أو تعديل أو اجراء قيود بصورة عمدية بهدف اخفاء عجز أو تلاعب أو اخفاء حقائق تتعلق بالأوضاع المالية. كما يعرف بأنه ارتكاب خطأ متعمد عن طريق استغلال المنافذ أو الثغرات في تصميم النظام أو خلل في اجراءات التطبيق أو نقص في التعليمات(علي،53:2013)

ترى الباحثة ان أَلإحتيال والغش لهما نفس المعنى حيث يشيران الى فعل متعمد من قبل الادارة أو الموظفين أو اطراف أخرى، وهذا الفعل يتضمن استخدام الخداع للحصول على منفعة غير عادلة وغير قانونية.

خامسا: العناصر الاساسية للاحتيال

يمكن تلخيص العناصر الاساسية للاحتيال كما يأتي(لطفي،431:2014) (Albrecht, 2006:7)

- يجب ان يكون على الاقل طرفان في عملية أَلإحتيال، هما مرتكب أَلإحتيال والطرف المتضرر أو الذي سيقع عليه الضرر من أَلإحتيال، والذي يشار اليه بالضحية.
- يجب ان تكون هنالك نية لدى مرتكب أَلإحتيال بتزوير البيانات بحق الضحية.
- يقوم مرتكب أَلإحتيال بالحذف المادي أو التزوير في البيانات عمدا.
-يجب ان يكون لدى الضحية الحق القانوني بالرد على البيانات المقدمة.
- يجب ان يكون هناك اما ضرر فعلي أو تعرض لخطر بالنسبة للضحية نتيجة للثقة.
-هنالك بشكل عام محأولة تمويه.
- يشمل أَلإحتيال خيانة الامانة

.سادسا: مواقع ارتكاب الاخطاء والغش The Areas of Committed Errors and fraud

يجب المام المدقق بمواطن الخطأ والغش ومكان وقوعهما حيث ان البيانات المحاسبية تمر بثلاث مراحل رئيسية في الدورة المحاسبية وتُعد هذه المراحل مواطن ارتكاب الخطأ والغش، وتقع فيها مجالات متعددة لارتكابهما، وهذه المراحل هي : (سواد،81:2009)

1- مرحلة اثبات العمليات: أَي مرحلة القيد الأولي، وتنقسم فرص ارتكاب الغش والخطأ هنا الى ثلاثة أنواع:

أ- التحليل الخاطئ للعمليات: فقد يخطأ المحاسب عن عمد أو عن غير عمد في تحليل العملية الى طرفيها المدين والدائن، فيوجهها الى غير حساباتها الصحيحة .

ب- حذف عمليات كان يجب قيدها :من الامثلة البارزة على هذا عدم ادراج بضاعة معينة ضمن المخزون السلعي في نهاية العام بالرغم من وصول فاتورة المورد، مما يؤدي الى تضخيم الارباح والموجودات بالاضافة الى ان مبلغ الالتزام للدائنين في الميزانية العمومية لا يمثل الواقع.

ج- ادراج عمليات كان يجب حذفها: وتهدف غالبا لاظهار مركز مالي قوي خاصة فيما يتعلق بالسيولة، مثل تقييد مبيعات الأَيام الأولى من السنة ألآتية كمتحصلات للسنة الحالية أو تسجيل مدفوعات للموردين ونقص ارصدتهم قبل ارسال الشيكات لتحسين مركز السيولة.

2- مرحلة التجميع والترحيل: وهي مرحلة الاعمال الكتابية والحسابية المتضمنة الترحيل من اليومية الى الاستاذ، وترصيد الحسابات واعداد قوائم الجرد والكشوفات التفصيأتية، أو حتى عند اعداد موازين المراجعة

واحتساب الاندثارات والديون المعدومة وغير ذلك، ومن الطبيعي ان تكون هذه العمليات عرضه للخطأ وموطنا له سواء كان متعمد أو غير متعمد(القصاص،220:2014)

3- مرحلة اعداد وتحضير القوائم المالية النهائية المرحلة : وهي المرحلة الاخيرة التي تمر بها البيانات المحاسبية، حيث تكون فرص حدوث أو ارتكاب الاخطاء والغش وأَلإحتيال متعددة منها:(عبد الله،44:2010)

أ- ادراج مبالغ أو قيم غير سليمة كما في حالة تضخيم الموجودات أو اظهار ارباح غير متحققة في قائمة الدخل.

ب- حذف بعض البنود أو المبالغ من القوائم المالية، كما هو الحال في عدم ادراج بعض الالتزامات بقيمتها الحقيقية أو عدم اثباتها بالكامل.

ج- اعطاء وصف غير صحيح أو كافي لبعض بنود القوائم المالية، مما يؤدي الى عدم تعبير هذه القوائم التعبير الصحيح عن واقع المشروع، ومن الامثلة على هذا ادراج أُصول ثابتة ضمن الأُصول المتدأولة بهدف زيادة رأس المال أو نسبة سيولة غير عادية.

د- عدم الافصاح عن كل العوامل المؤثرة على المركز المالي في حاشية الميزانية أو الملاحق المرفقة بها ان لم يكن ضمن بنودها، ومن الامثلة على ذلك الالتزامات العرضية ذات الاهمية النسبية العالية التي تؤثر على مستقبل المشروع.

<u>سابعا: السمات والخصائص الفنية للغش</u>

للإجابة على سؤال لماذا يرتكب أَلإحتيال، قام دونالد كرسي (Donald Cressey) بعمل دراسة في عام 1950، وكانت نتيجة البحث ما يعرف بمثلث أَلإحتيال (Fraud Tringle) ، حيث قرر كرسي (Cressey) مقابلة محتالين ادينوا بالاختلاس، وقابل 200 مختلس في السجن، وكانت احد نتائج جهوده ان كل احتيال له ثلاثة اركان هي: (Singleton, etal, 2006: 8-9))

1- الضغط (الحافز).
2- الوعي مرتبط بالأخلاق الشخصية.
3- المعرفة والفرصة لارتكاب الجريمة.
هذه النقاط الثلاثة هي زوأيا مثلث أَلإحتيال، والشكل رقم (2 -5) يوضح ذلك.

شكل رقم (2-5)

مثلث أَلإحتيال Fraud Triangle

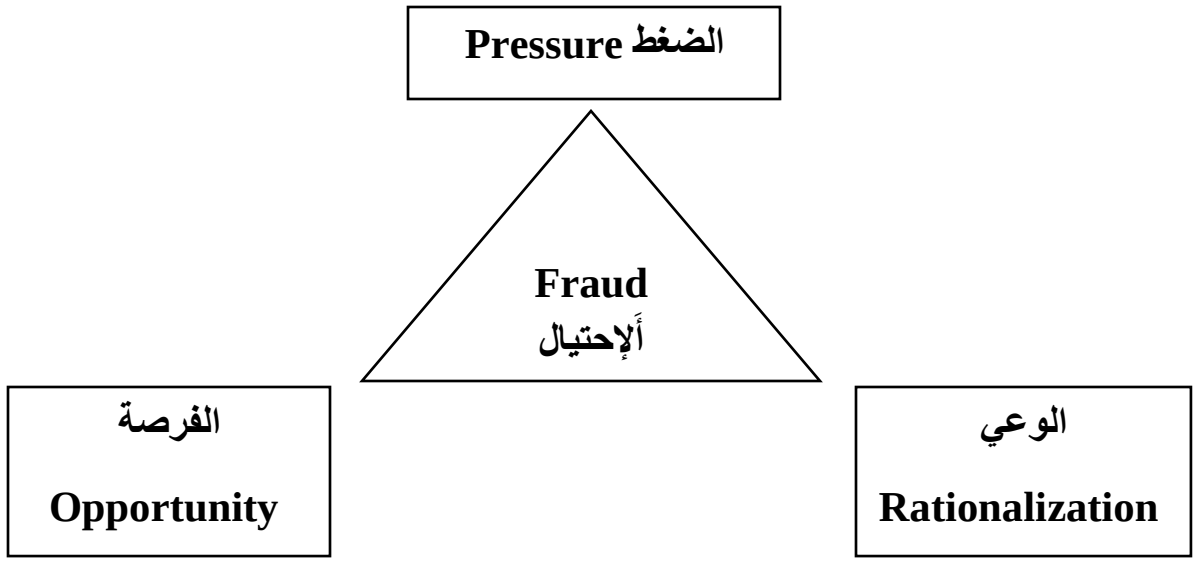

المصدر: (Singleton etal, 2006: 9)

يقوم المدقق خلال عملية تقدير مخاطر الغش بتحليل اركان الغش الثلاثة التي يطلق عليها مثلث الغش وهي:(عبد الكريم،252:2014)

1- الدافع أو الحافز: وهو ان يكون لدى الادارة الحافز أو الدافع لارتكاب الغش نتيجة ضغوط أو مصالح معينة للإدارة أو العاملين تشكل دافعا لهم لارتكاب أَلإحتيال أو الغش.

2- الفرص: وتمثل الفرص أو الظروف التي تسهل للإدارة أو العاملين ارتكاب الغش الناتج عن الدوافع، ومن اهم هذه الفرص المتاحة للغش، غياب أو ضعف الضوابط الرقابية، أو عدم فعاليتها، أو انتهاك الادارة لهذه الضوابط الرقابية.

3- تغطية التلاعب والغش: حيث يقوم المتورطون في الغش بمحأولات لتغطية أو تبرير هذا العمل أَلإحتيالي نظرا لوجود بعض الافراد يمتلكون من الصفات الشخصية والقيم الاخلاقية التي تمكنهم من ارتكاب اعمال لا اخلاقية عن قصد وعن علم، وقد يكون بعض الافراد يرتكبون الغش نتيجة لتعرضهم لضغوط شديدة بحيث كلما زاد الضغط كلما كان الفرد مستعد لان يبرر حتى مع نفسه قبول ارتكاب الغش والتلاعب، ومن التبريرات

الشائعة (انا فقط استلف المال) أو (ان الشركة تستحق ذلك لإنها تعطيني اقل من حقي)(Hopwood etal, 2007: 21)

ينبغي على المدقق ان يلم بالسمات والخصائص الفنية كافة لكي يتمكن من الوفاء بمسؤوليته فيما يتعلق بالتحريفات التي تنتج عن الغش.

واهم هذه السمات والخصائص الفنية ما يأتي: (دحدوح والقاضي، 2009،205)

1- الضغط والدافع والفرصة.

في اغلب الاحيان يشمل الغش عمليتين هما، مواجهة الفرد لضغوط أو دوافع الغش، ووجود فرصة لارتكاب الغش، فعلى سبيل المثال قيام أمين المخزن باختلاس بضائع وبيعها نتيجة ظروفه المادية الصعبه وقيامه بإشعال الحريق في المخزن، هنا توافر الدوافع للغش وتوافرت الامكانية لسرقة المخزون.

2- امكانية اخفاء الغش:

يمكن لمرتكب الغش اخفاءه، من خلال تزييف وتزوير المستندات وذلك بمعرفة موظف معين أو عن طريق تواطؤ مجموعة من الموظفين.

3- امكانية الغش من خلال التواطؤ:

يمكن ان يتواطأ بعض موظفي الشركة معا بهدف ارتكاب اعمال الغش، وهذا يمكن ان يكون بين الموظفين انفسهم داخل الشركة ويمكن ان يكون بين الموظفين واطراف خارجية.

4- امكانية تحول الخطأ الى غش:

قد يحكم مدقق الحسابات على بعض التصرفات إنها تؤدي الى غش وليس الى الخطأ كما يبدو ظاهريا وهذا الامر يتوقف على خبرة المدقق ومعرفته، فعلى سبيل المثال قد ينظر الى المدقق الى العجز المتكرر في رصيد النقدية نتيجة الجرد المفاجئ للنقدية على إنه تصرف متعمد من جانب أمين الصندوق ويؤدي الى تحريف ناتج عن الغش بسبب سوء استخدام الأُصول.

ثامنا : انواع الغش وأَلإحتيال Types of Fraud

يتضمن الغش وأَلإحتيال الاخطاء المقصودة بالبيانات المحاسبية أما لغرض اخفاء سرقة الأُصول أو تحريف المركز المالي للوحدة الاقتصادية ونتيجة اعمالها عن قصد. وعادة يُقسم الغش وأَلإحتيال الى مجموعتين , غش واحتيال العاملين وغش واحتيال الادارة(توماس وهنكي،38:2006)

1- غش واحتيال العاملين Employee Fraud

ويتضمن بصورة عامة سرقة موارد المنشأة، التي يصاحبها اخطاء متعمدة بالسجلات المحاسبية لإخفاء مثل هذه السرقات، وبالطبع ان المنشأة تعتمد على نظام الرقابة الداخلية فيها لتخفيض احتمال حدوث مثل هذه أَلإحتيالات والغش، ولذا فان على المدقق ان يقيم نظام الرقابة الداخلية للمنشأة، ثم يحدد نقاط الضعف فيها، ويرفع كل هذا للإدارة، وأكثر من هذا إنه من المتوقع ان يكشف المدقق مثل هذه أَلإحتيالات والغش اعتمادا على خبرته ومهارته المهنية، وهذا لا شك يتطلب وعي وادراك المدقق بالطرق التي يمكن ارتكاب هذه أَلإحتيالات والغش. ويشير الذنيبات الى ان هذا النوع يشمل عمليات سرقة أُصول الوحدة الاقتصادية واختلاسها واستخدامها لغير الغايات المخصصة لها(الذنيبات،79:2009)

ان هذا النوع من الغش هو ما يعرف باختلاس الأُصول والمقصود به سرقة بعض أُصول الشركة، وهي عموما تتضمن مبالغ ليست ذات اثر جوهري على القوائم المالية، ولكن من ناحية أخرى فان فقد الشركة أُصولها يعطي مؤشرا مهماً لقلق الادارة حول هذه الظاهرة، وهذا النوع من الغش يسمى بغش العاملين والموظفين لأنه يكون عادة في المستويات السفلى من الهيكل التنظيمي، بالرغم من تورط الادارة العليا بعض الاحيان في مثل هذا النوع من الغش(علي وشحاته،80:2013)، في هذا النوع من أَلإحتيال، ضحية أَلإحتيال هي المنظمة التي يعمل بها الموظف، حيث يخدع الموظفون مؤسساتهم بأخذ أُصول المؤسسة، حيث إنَّ الاختلاس ممكن ان يكون مباشر أو غير مباشر، أَلإحتيال المباشر يحدث عندما يقوم الموظف بسرقة النقد، المخزون، ادوات، تجهيزات، أو أَية أُصول أخرى، ويحدث أَيضا عندما يخدع الموظفون مؤسساتهم بدفع مبالغ مقابل بضاعة وهمية لم تصل في الحقيقة. وأَلإحتيال غير المباشر يحدث عندما يأخذ الموظفون الرشوة من البائعين، الزبائن، أو أَي اطراف خارج المؤسسة، مقابل السماح بسعر بيع اقل، سعر شراء اعلى، أو بضاعة ذات مستوى ادنى(Albrecht, 2006: 11).

يرتكب هذا النوع من أَلإحتيال عن طريق التلاعب في الدفاتر والسجلات والحسابات لإخفاء سرقة أو عجز أو سوء استعمال، ومن أَسباب حدوث هذا أَلإحتيال ضعف نظام الرقابة الداخلية والذي يتطلب تعديل هذا النظام ليصبح أكثر فعالية حتى لا يكون هنالك مجال لمثل هذه التصرفات، وهذا النوع من أَلإحتيال يمكن ان يكون عن طريق:(المطارنة،151:2013)

- حذف أو اخفاء عمليات معينة من الدفاتر والمستندات مثل سرقة مبالغ نقدية قبضت من العملاء ولم تُثبت بالدفاتر.
- اثبات عمليات وهمية في الدفاتر مثل مدفوعات اجور عمال، أو مصاريف قرطاسية واختلاس قيمتها.
- عدم اثبات بضاعة في دفاتر وسجلات المخازن بقصد اختلاسها.
- اثبات اذون صرف بضائع وهمية من المخازن وسرقتها .
- القيام بعمليات تلاعب وتزوير في الدفاتر والسجلات.

ويقوم هذا النوع من أَلإحتيال بشكل عام على سرقة الأُصول من قبل العاملين ويصاحبه ارتكاب اخطاء لتغطية هذه السرقات وهذا النوع يمكن الحد منه من خلال قيام الادارة بتصميم رقابة داخلية جيدة وقيام المدقق الداخلي بدراستها وتقويمها وتحديد نقاط الضعف فيها وتبليغها للادارة، حيث ان وجود رقابة داخلية جيدة يقلل من امكانية هذا النوع من الغش(دحدوح والقاضي،204:2009)

2- غش واحتيال الإدارة Management Fraud

يكون التلاعب بقصد التضليل أو الغش بإيعاز من الادارة المسؤولة عن الوحدة الاقتصادية، بهدف ادخال تغيرات في نتيجة النشاط والمركز المالي، واظهارهما على غير الحقيقة(مسعد والخطيب،46:2009) وإنه بصورة عامة يتضمن الاخطاء المتعمدة في السجلات المحاسبية بواسطة الادارة العليا، وذلك لغرض تحريف وتغيير المركز المالي للمنشأة ونتائج اعمالها(توماس وهنكي،38:2006)، وخطورة هذا النوع من الغش وأَلإحتيال تتضح من كونه يمكن ان يحدث في ظل وجود نظام رقابة داخلية جيدة، والسبب في ذلك ان الإدارة يمكن ان تتغلب على اجراءات الرقابة، ومن ثم فأن مثل هذا النوع من الغش وأَلإحتيال يكون من الصعب اكتشافه، على الرغم من إنه ذا تأثير كبير على صدق وعدالة عرض القوائم المالية (Bologana & Lindquist,1995:5)

يجب التفريق بين سرقة الأُصول (Theft of Assets) والذي يطلق عليه عادة اختلاس أو غش الموظفين، وبين التقرير المالي المضلل (Fraudulent Financial reporting)) والذي يطلق عليه عادة

غش الادارة، وعلى سبيل المثال في سرقة الأُصول يحصل أمين الصندوق على النقدية من عمليات البيع ولا يسجلها في سجل النقدية، اما الغش في التقرير المالي فيمكن ان يسجل زيادة في المبيعات قرب نهاية اصدار القوائم المالية لزيادة الارباح (ارينزولوبك,2008:197) ويواجه مدقق الحسابات نوعا من الصعوبة في اكتشاف هذا النوع من الغش بسبب تجأوزات الادارة للتعليمات واختراقها لنظام الرقابة الداخلية ومحاولة الادارة اخفاء هذا النوع من الغش (الذنيبات,2009:79).

ويقصد بالتقرير المالي المضلل التحريف المتعمد أو حذف قيم معينة أو اخفاء إفصاحات معينة بهدف خداع مستخدمي القوائم المالية (النزلي،2012:38)، مثال ذلك ما قامت به شركة (World com) بالولايات المتحدة من رسملة مبالغ ضخمة تقدر بالمليارات وعدتها أُصول ثابتة بدلا من تسجيلها كمصروف وهو نوع من التحايل ادى اكتشافه الى سقوط الشركة وافلاسها وضياع حقوق مساهميها (علي وشحاتة،2013:79) وهو التلاعب في الحسابات بالدفاتر والسجلات بقصد التأثير على مدى دلالة القوائم المالية على نتيجة اعمال الوحدة ومركزها المالي، ويحدث هذا التلاعب بوحي وتوجيه من ادارة الوحدة بقصد تحقيق احد الاهداف الآتية:(عبد الله2010:42)

أ- تضخيم ارباح الوحدة كان يثبت مبيعات وهمية أو يغالي في تقدير بضاعة آخر المدة، أو يؤجل قيد بعض المشتريات للفترة اللاحقة ، أولا تؤخذ مخصصات كافية للاستهلاك أولا تظهر المصروفات على حقيقتها، ويستفيد اعضاء مجلس الادارة من وراء هذا كله بأَيهام المساهمين بنجاح ادارتهم، وبذلك يعاد انتخابهم مرة أخرى، كذلك ربما كانوا يتقاضون نسبة من ارباح الوحدة، وقد يكون القصد رفع أسهم الشركة في السوق المالية(البورصة) ليبيعوا ما يملكون منها، أو لتشجيع المستثمرين على الاكتتاب بأسهم جديدة تنوي الشركة اصدارها وزيادة رأسمالها بها.

ب- تخفيض الارباح بهدف تحقيق اغراض معينة من قبل الا دارة كشراء أسهم المنشأة، حيث ان اظهار ان المنشأة تحقق خسائر مالية سيؤدي الى التأثير على سعر السهم والمضاربة في بورصة الأوراق المالية، أو لغرض التهرب الضريبي، ويمكن للمنشأة أنْ تلجأ الى الاساليب ألآتية لتحقيق هدف تخفيض الربح:(المطارنة،2013:152)

- اظهار مخزون آخر المدة من البضاعة اقل من القيمة الحقيقية
- تكوين مخصصات أكثر مما يجب.
- زيادة قيمة المشتريات والمصاريف.

- تخفيض قيمة المبيعات عن طريق عدم اثبات بعضها والتي تتم في نهاية السنة المالية.
ج- اظهار المركز المالي بصورة غير حقيقية عن طريق التلاعب في قيم الأُصول والخصوم بهدف تضليل المستثمرين والمضاربة في السوق المالي أو لغرض الحصول على قروض أو ترغيب شريك بالانضمام للمنشأة أو بيع المنشأة بقيمة مرتفعة. (دحدوح والقاضي،2009::205)

ترى الباحثة ان الفكر المهني يميز بين نوعين من التحريفات، المخالفات Irregularities والاخطاء Errors وتتمثل الاخطاء في التحريفات غير المتعمدة , بينما تتمثل المخالفات في التحريفات المتعمدة التي تتضمن سرقة الأُصول الذي يطلق عليه اختلاس أو غش الموظفين والتقرير المالي المضلل (أَلإحتيالي) الذي يطلق عليه غش الادارة.

تاسعا: مسؤولية المدقق الداخلي في الحد من الغش وأَلإحتيال وفق معايير التدقيق الداخلي الدولية(IIA)

إنَّ عملية التدقيق الداخلي تتم بواسطة جهاز داخل الوحدة الاقتصادية والعاملون فيه موظفون تابعون للإدارة ينفذون أوامرها ويمارسون عملية التدقيق اساساً لخدمتها وذلك بهدف رفع كفاية الاداء وتنجب الخطأ والغش والحد من الاسراف ومنعه، لو تفحصنا عملية التدقيق الداخلي والمتمثلة في التأكد من مدى سلامة وقوة انظمة الرقابة الداخلية وصحة البيانات في السجلات والدفاتر فالمدقق الداخلي يعتمد على اسلوب الفحص الحسابي لتحقيق هدفه المتمثل بالتأكد من تنفيذ السياسات الادارية في الوحدة الاقتصادية وبيان أَي انحراف فيها(محمد,2015 :31)

كما ان المدقق الداخلي يمارس عمله في نطاق تدقيق تفصيلي لجميع المعاملات المالية، وبناء على هذا يمكن القول ان المدقق الداخلي مسؤول عن اكتشاف الاخطاء والغش، اما بالنسبة للاختلاس فان الفحص المتطلب في حالات الاختلاس أو الاشتباه في الاختلاس وفي ظل المهام المعقدة للوحدات الاقتصادية لابد ان يكون كل من يعمل فيها موضع ثقة لا العكس اذ من الممكن ان تتعرض النفس البشرية في بعض الاحيان لمواقف يظهر فيها ضعف تجاه مواقف فيها مغريات، ومواطن الضعف هذه ما يجب ان يبحث عنها المدقق الداخلي، اذ عليه ان يتأكد من إنه ليس هناك ظروف تتيح التلاعب لغرض الاختلاس، وعلى المدقق الداخلي بفحصه المعتمد لكل النظم والوسائل ان يتأكد من ان مديرى الوحدة الاقتصادية قد اتخذوا كافة الاحتياطات لمنع التلاعب والا فان عليه ان يتقدم بتقارير عاجلة لإظهار مواطن الضعف في النظم الموجودة. وهذا لا يعني ان المدقق الداخلي لا يتمتع بالاستقلال والحرية التي تمكنه من القيام بذلك، اذ بالإمكان ان تتبع ادارة التدقيق الداخلي الادارة العليا بصورة مباشرة حتى تتمتع بقدر كاف من الاستقلال(عثمان،1999: 44).

ان منع واكتشاف الغش والتلاعب يعتبر من الاهداف المالية الاساسية والتقليدية للتدقيق الداخلي، فالوجود الدوري والمستمر للمدققين الداخليين في فروع العمل المختلفة أو في المركز الرئيسي يُعد في حد ذاته امر رادع للغش، وقد زادت الحاجة في السنوات الاخيرة الى هذه المهمة بشكل كبير، فوظيفة التدقيق الداخلي تقع في موقع يؤهلها لتقديم مثل هذه الخدمات بشكل جيد بافتراض ان اعضاء فريق التدقيق الداخلي قد حصلوا على التدريب اللازم والكافي في مجال كشف الغش والتلاعب والقدرة على تحديد المؤشرات التحذيرية وعلامات الخطر لاحتمال وجود غش أو تلاعب ويشير التقرير الصادر عن اللجنة المتخصصة في التحري والفحص لشركة (World com) وهي احدى الشركات التي تعرضت للإنهيارات والفضائح المالية في بداية هذا القرن، الى المزيد من النصائح للمدققين الداخليين لزيادة قدراتهم على منع واكتشاف الغش (شحاته,2014:139)

- العمل على توفير الاتصال المفتوح بين الموظفين وفريق عمل التدقيق الداخلي
- التركيز على التفاعل القوي بين فريق التدقيق الداخلي والمدقق الخارجي
- الحصول على التدريب والالمام بالمهارات والكفاءات الملائمة لما لذلك من دور اساسي في التوجيه والمساعدة

على اكتشاف الغش والتلاعب.وقد اشارت احدى الدراسات التي اجريت في الولايات المتحدة الامريكية حول دور التدقيق الداخلي في اكتشاف الغش وأَلإحتيال الى اهمية ان يرفع التدقيق الداخلي تقاريره الى مجلس الادارة للوحدة الاقتصادية، وذلك بعد القيام بأجراء التحقيقات والتحريات الكافية، والشكل التالي يوضح الية اجراء التحقيقات المتعلقة بالغش وأَلإحتيال(المدلل،2007: 118).

شكل رقم (2-6)

الية اجراء التحقيقات المتعلقة بالغش وألإحتيال

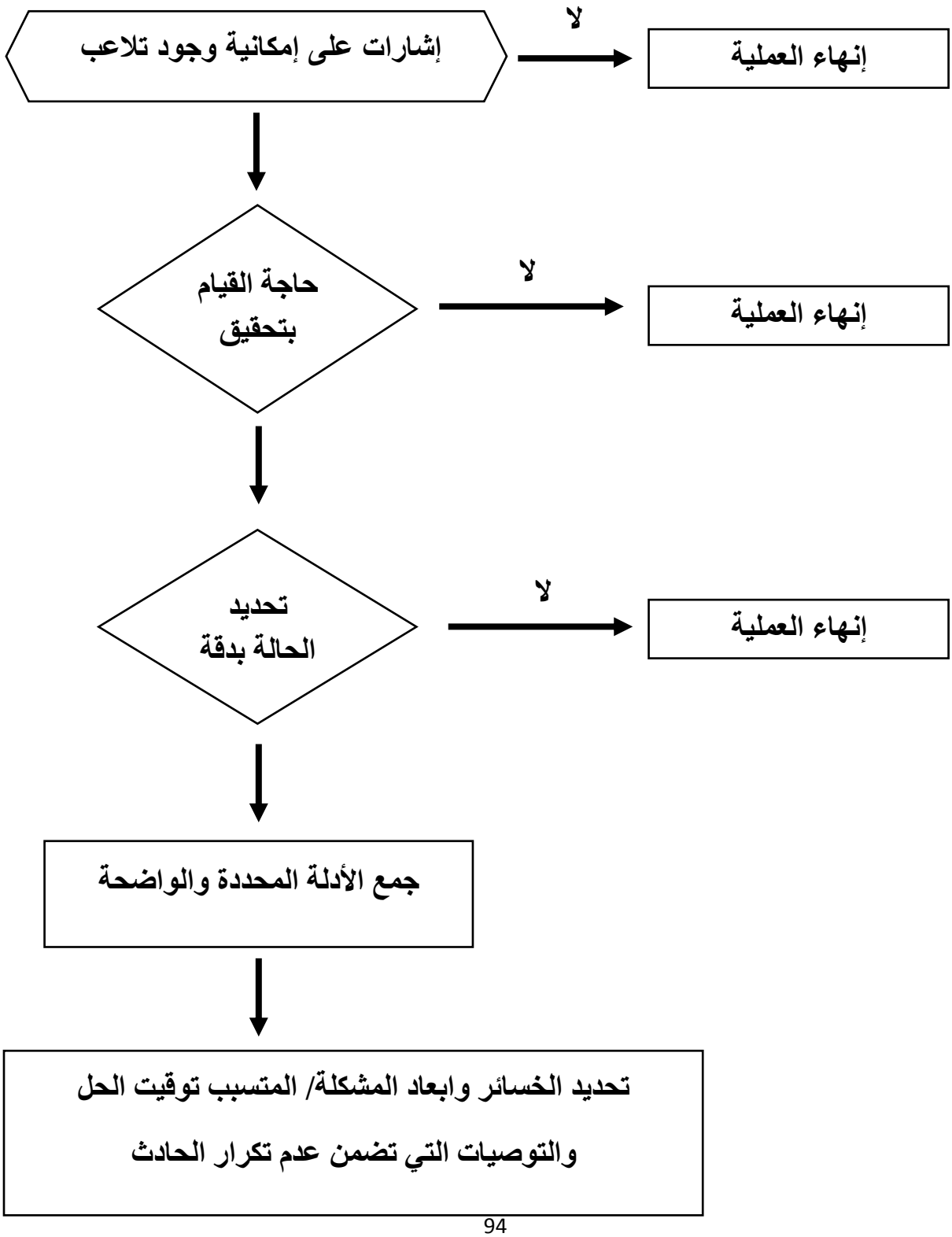

المصدر: (المدلل, 118:2007)

بالنسبة لمعايير التدقيق الداخلي الدولية الصادرة من معهد المدققين الداخليين الامريكي(IIA)، فقد أوضح(الصحن وآخرون,2008:179) ان معيار الحرفية المهنية لإدارة التدقيق الداخلي قد الزم المدقق الداخلي بضرورة المساعدة في منع الغش وأَلإحتيال من خلال فحص وتقييم دقة وفعالية نظام الرقابة الداخلية، وقد اشار هذا المعيار الى ان مسؤولية المدقق الداخلي تجاه الغش وأَلإحتيال تتلخص فيما يأتي:

- يكون للمدقق الداخلي معرفة كافية حول الخصائص التي يتصف بها الغش وأَلإحتيال وعن الاليات والطرق المستخدمة في ارتكاب الغش وأَلإحتيال وانواعه، وذلك حتى يكون قادرا على تحديد المؤشرات حول ارتكاب نواحي الغش وأَلإحتيال (المناطق التي يحتمل ان تحتوي على نواحي الغش وأَلإحتيال)

- ان يكون المدقق الداخلي يقظ لفرص حدوث الغش وأَلإحتيال مثل ضعف اجراءات الرقابة وهو ما يعطي فرصة لحدوث الغش وأَلإحتيال حيث الزم هذا المعيار المدقق الداخلي، إنه في حالة اكتشافه لضعف في اجراءات الرقابة الداخلية فان ذلك يتطلب منه المزيد من الاجراءات لاكتشاف مؤشرات أخرى عن الغش وأَلإحتيال، ومن الامثلة لهذه المؤشرات هي العمليات غير المصرح بها، وتجاوز الضوابط ووجود استثناءات تسعير غير مبررة، وخسائر المنتج كبيرة وبشكل غير عادي حيث ينبغي ان يدرك المدققين الداخليين ان وجود أكثر من مؤشر واحد يزيد من احتمال حدوث أَلإحتيال(هوك،2015:80).

- ان يقيم المدقق الداخلي كافة المؤشرات التي تدل على حدوث احتيال والتي تحدد ما اذا كان أي اجراء آخر ضروري واذا كان ينبغي التوصية بأجراء عملية تحقيق.

- ابلاغ الافراد المسؤولين داخل الوحدة الاقتصادية فيما اذا كانت هنالك مؤشرات كافية من أَلإحتيال للتوصية بأجراء تحقيق.

المدقق الداخلي، داخل المنظمة عليه مسؤولية مراقبة تطبيق السياسات والاجراءات المتعلقة بالرقابة الداخلية، واستنادا لمعهد المدققين الداخلين(IIA)، التدقيق الداخلي نشاط مستقل ذو هدف تأكيدي واستشاري، صمم لإضافة قيمة وتحسين عمليات المنظمة، وهو يساعد المنظمة في تحقيق اهدافها بواسطة مدخل نظامي لتقييم وتحسين فعالية ادارة المخاطر، الرقابة، وعمليات الحوكمة يتضمن هذا التعريف العناصر ألآتية:(Hopwood etal, 2007: 170).

1- الاستقلالية تتحقق من خلال تقديم تقرير المدقق الداخلي مباشرة الى مجلس الادارة. المدقق الداخلي المستقل حرفي التحقيق (التحري) والتقرير بدون خوف أو انتقام.

2- الاهداف، ادارة المخاطر.

3- نظامي، التدقيق الداخلي عملية مستمرة يجب ان تنفذ وفق خطة وبطريقة معين.

4- تحسين ادارة المخاطر، الرقابة، عمليات الحوكمة، فيما يتعلق باكتشاف هذا المصطلح يعني ان المدقق الداخلي ليس فقط يكشف ويرفع تقريره عن أَلإحتيال، لكنه أَيضا يشرف على تصميم وتنفيذ العمليات التي تمنع، تكتشف، وتصحح(تعالج) أَلإحتيال.

يشير معيار التدقيق (1210.A) الى مسؤولية المدقق الداخلي التي تتعلق باكتشاف ومنع وتقييم مخاطر أَلإحتيال، حيث يشير هذا المعيار الى ان المدققين الداخليين يجب ان يمتلكوا المعرفة الكافية لتحديد مؤشرات أَلإحتيال، لكن لا يتوقع منهم ان تكون لديهم خبرة الشخص الذي مسؤوليته الاساسية اكتشاف والتحقيق في أَلإحتيال.

المعيار يتضمن جزء يسمى (ما هية أَلإحتيال) وهو يشير الى ان: أَلإحتيال عبارة عن افعال غير قانونية وغير اعتيادية تتسم بالخداع، غش مقصود، تحريف، تتم بوعي من قبل الشخص ويعرف إنه خطأ للحصول على منفعة غير قانونية (Vona, 2008:6).

تناولت معايير التدقيق الداخلي الدولية الصادرة من معهد المدققين الداخليين الامريكي(IIA)، مسؤولية المدقق الداخلي للحد من الغش وأَلإحتيال ،وتتضمن هذه المعايير الاتي: (http://www.theiia.org) (هوك,24:2015)

المعيار 1200- المهارة والعناية المهنية اللازمة.

1210- المهارة.

1210/ت/2- يجب ان يتمتع المدققون الداخليون بالمعرفة الوافية التي تمكنهم من تقييم مخاطر أَلإحتيال والكيفية التي يمكن للمؤسسة التي تتبعها للحد من تلك المخاطر، ولكن ليس متوقعا منهم ان تكون لهم نفس خبرة الشخص الذي تكون مسؤوليته الرئيسية اكتشاف أَلإحتيال والتحقيق فيه.

المعيار 2000- ادارة نشاط التدقيق الداخلي.

المعيار 2060- ابلاغ الادارة العليا ومجلس الإدارة.

يجب على الرئيس التنفيذي للتدقيق الداخلي ان يقوم بصفة دورية بإبلاغ الادارة العليا ومجلس الادارة عن غرض وسلطة ومسؤولية واداء نشاط التدقيق الداخلي وفقا للخطة الموضوعة لها. ويجب ان يشمل ذلك الابلاغ على الاحتمالات الهامة للتعرض للمخاطر والقضايا المتعلقة بالرقابة والحوكمة ومخاطر أَلإحتيال وغير ذلك من المسائل الأخرى التي تلزم أو تطلب من قبل الادارة العليا ومجلس الادارة.

- المعيار 2100- طبيعة العمل.

- المعيار 2120- ادارة المخاطر.

- المعيار 2120/ت/ 2- يجب على نشاط التدقيق الداخلي تقييم احتمال حدوث أَلإحتيال وكيف تقوم المؤسسة بإدارة مخاطر أَلإحتيال.

- المعيار 2200- تخطيط مهام التدقيق.

- المعيار 2210- اهداف مهمة التخطيط

- المعيار 2210/ت/2- يجب ان يأخذ المدققون الداخليون في حسابهم عند تطوير اهداف مهمة التدقيق احتمال وجود اخطاء مهمة أو احتيال أو حالات عدم تقيد أو أَي مخاطر أخرى.

ترى الباحثة ان مسؤولية منع الغش وأَلإحتيال تقع على ادارة الوحدة الاقتصادية وعلى المدقق الداخلي فحص وتقيم كفاية وفعالية الاجراءات المطبقة للحيلولة دون وقوع الغش، وان يكون لديه معرفة كافية بطرق واحتمالات الغش ليكون قادرا على تحديد اماكن حدوث الغش وأَلإحتيال، وعلى المدقق الداخلي عند اكتشاف ضعف في نظام الرقابة الداخلية عمل اختبارات اضافية للتأكد من عدم حدوث الغش ,وعليه ان يكون باستطاعته التحقيق في الغش أو المشاركة مع جهات أخرى.

الفصل الثالث

((الجانب العملي))

مدى التزام المدققين الداخليين العراقيين بمعايير التدقيق الداخلي الدولية للحد من الغش والاحتيال

المبحث الاول

مجتمع وعينة البحث وآلية عمل التدقيق الداخلي فيها

المبحث الثاني

تحليل البيانات التي أُستُحصلَ عليها وصولا الى النتائج

المبحث الثالث

اختبار الفرضيات

تمهيد:

نستعرض في هذا الفصل, الجانب التطبيقي للبحث الذي يمكن من خلاله الوقوف على مدى التزام المدققين الداخليين في القطاع العام في العراق بمعايير التدقيق الداخلي الدولية الصادرة من معهد المدققين الداخليين الامريكي (IIA) للحد من الغش والاحتيال, وذلك من خلال ثلاثة مباحث, نتناول في المبحث الاول نبذة تعريفية عن مجتمع وعينة البحث وآلية عمل التدقيق الداخلي فيها, واستبانة البحث والاساليب الاحصائية المستخدمة, وفي المبحث الثاني تحليل البيانات التي حُصِلَ عليها وصولا للنتائج, وفي المبحث الثالث اختبار فرضيا ت البحث.

المبحث الاول

مجتمع وعينة البحث وآلية عمل التدقيق الداخلي فيها

اولاً: نبذة تعريفية عن مجتمع وعينة البحث:

يتمثل مجتمع البحث بمؤسسات القطاع العام في العراق, حيث شملت عينة البحث (19) مؤسسة, اختيرت بعناية, وذلك على اساس تجربتها في ممارسة اعمال التدقيق الداخلي لتكون مجال البحث, هذا بالإضافة الى ديوان الرقابة المالية, والجدول (3 -1) يوضح اسماء المؤسسات عينة البحث حسب النشاط.

جدول رقم (3-1)اسماء المؤسسات عينة البحث حسب النشاط

ت	اسم المؤسسة	نوع لنشاط
1	وزارة التعليم العالي والبحث العلمي – مركز الوزارة	تعليمي
2	جامعة كربلاء	تعليمي
3	معهد الادارة/ بغداد – الرصافة	تعليمي
4	المعهد التقني/ بابل	تعليمي
5	المديرية العامة لتربية كربلاء المقدسة	تعليمي
6	دائرة صحة كربلاء المقدسة	خدمي
7	المديرية العامة لتوزيع كهرباء كربلاء	خدمي
8	المديرية العامة لتوزيع كهرباء بابل	خدمي
9	المديرية العامة لتوزيع ماء كربلاء	خدمي
10	دائرة بلديات كربلاء المقدسة	خدمي
11	الهيئة العامة للضرائب/ فرع كربلاء	خدمي
12	شركة التامين الوطنية/ بابل	خدمي
13	المديرية العامة لزراعة كربلاء	زراعي
14	المديرية العامة لزراعة بابل	زراعي
15	البنك المركزي العراقي	مصرفي
16	مصرف الرشيد/ كربلاء 21	مصرفي
17	مصرف الرشيد/ جامعة كربلاء	مصرفي
18	مصرف الرافدين/ بابل	مصرفي
19	الشركة العامة للصناعات المطاطية والاطارات	صناعي
20	ديوان الرقابة المالية / كربلاء	رقابي

المصدر: اعداد الباحثة بموجب الاستبانات المستردة

قامت الباحثة باختيار هذه العينة من المؤسسات كونها مؤسسات كبرى تحتل مكانة مهمة في القطاع العام العراقي وتغطي كافة القطاعات (التعليمي, الخدمي, الزراعي, المصرفي, الصناعي).

إنَّ نتائج البحث على هذه العينة من المؤسسات تعكس واقع عمل التدقيق الداخلي في القطاع العام العراقي, ومن ثم يمكن استخلاص نتائج علمية سليمة. وقد استخدم اسلوب المسح الشامل بتوزيع الاستبانة على جميع العاملين في اقسام التدقيق الداخلي في المؤسسات محل البحث, من مديرين اقسام التدقيق الداخلي والمدققين الداخليين على اختلاف درجاتهم الوظيفية, والبالغ عددهم (154), هذا بالإضافة الى مدققي ديوان الرقابة المالية البالغ عددهم (20).

ثانيا : آلية عمل التدقيق الداخلي في المؤسسات عينة البحث:

تكون عملية التدقيق الداخلي استنادا لخطة التدقيق السنوية حسب مقتضيات العمل والتعليمات الصادرة من الجهات ذات العلاقة , هذا بالإضافة الى عمليات التفتيش المفاجئ للفروع.

إنَّ عملية التدقيق الداخلي المكتبي تشمل اجراءات يومية تتم من خلالها عمليات فحص وتدقيق المستندات والسجلات والكشوفات ومطابقتها والتأكد من صحتها, ومن الاجراءات التي تتضمنها عملية التدقيق الدوري, القيام بجرد نقدية الصندوق ومطابقة الموجود الفعلي مع السجلات والتأكد من صحة الارصدة المثبتة فيها, وكذلك القيام بجرد الموجودات الثابتة والمخزنية نهاية السنة المالية للتأكد من الوجود الفعلي لها مقارنة مع السجلات واستخراج الانحرافات والبحث عن اسبابها واتخاذ الاجراءات لمعالجتها .

اما عملية التفتيش الميداني للفروع التابعة للمؤسسة, فأنها تُصدّر امر من ادارة القسم بتشكيل لجنة التفتيش وتكليفهم بتدقيق اعمال الفرع, ويحدد في هذا الامر اسماء اعضاء اللجنة ورئيسها والتي تتكون عادة من اربعة او ثلاثة اشخاص حسب حجم وتعقد اعمال تلك الجهة.

بعد انتهاء المدققين من اجراءات التدقيق يقوم بكتابة واعداد التقرير من قبل رئيس لجنة التفتيش يثبت فيه الملاحظات والمخالفات كافة التي تَوصلَ اليها خلال تنفيذ مهمتهم, ويشار فيما اذا تمت تسوية المخالفات اثناء وجودهم في موقع التدقيق, او يتم ذكر سبب عدم التسوية, ويثبت في التقرير التوصيات والمقترحات اللازمة لتطوير الاداء ومنع تكرار الاخطاء, اضافة الى بيان راي اللجنة بأوضاع الفرع وادارته وسلامة موجوداته وبيان مدى التزام هذه الجهات بالتوصيات والملاحظات الصادرة

عن الزيارات السابقة للجان التفتيش, بعد ذلك يُناقش التقرير مع مدير قسم الرقابة والتدقيق الداخلي, ويرفع التقرير الى الادارة العليا لاتخاذ ما يلزم بشان ما ورد فيه او حفظ الملف اذا كان لا يحتوي على ملاحظات مهمة وخطرة والاكتفاء بمتابعة الملاحظات والتوصيات الواردة فيه والاجراءات المتخذة من قبل الفرع الذي تم تدقيقه بشأن تلك الملاحظات.

من خلال الزيارات الميدانية للمؤسسات عينة البحث واللقاءات التي قامت بها الباحثة والاسئلة والاستفسارات التي توجهت بها لمديرين التدقيق الداخلي والمدققين الداخليين ,إذ حصلت الباحثة على بعض المعلومات التي تتعلق بأداء أعمال التدقيق الداخلي, ويمكن ايجاز الية عمل التدقيق الداخلي في المؤسسات عينة البحث بالاتي:

أ. التدقيق والفحص الشامل لكافة اوجه نشاط المؤسسة (المالية والادارية والفنية) ومقارنتها مع الخطط المرسومة والتحقق من مستويات تنفيذ الاهداف المحددة وطلب الايضاحات اللازمة بالانحرافات واعطاء الراي بشأنها.

ب. تدقيق المستندات كافة وعدم قبول الصرف لأي مبلغ لا تتوافر فيه شروط الصرف المحددة بالقوانين والتعليمات النافذة.

ج. اختبارعمليات التسجيل والترحيل في السجلات المحاسبية والتحقق من صحة البيانات المحاسبية والمالية المستخرجة منها.

د. تدقيق قوائم الرواتب ومقارنتها مع الاشهر السابقة, ومتابعة الرواتب التي لم تستلم من قبل اصحابها واعادتها خلال فترة محددة.

ه. تدقيق الاوامر الادارية المتعلقة بالعلاوات والترفيعات لموظفي المؤسسة.

و. القيام بتدقيق الصندوق ومطابقة الموجود الفعلي مع السجلات.

ز. متابعة اعمال اللجان المشكلة في المؤسسة والتحقق من اداء واجباتها بصورة سليمة ودون تأخير.

ح. التأكد من ان الشراء يكون وفق التعليمات او القوانين والتأكد من ان لجان المشتريات يكون تغييرها عند انتهاء المدة القانونية.

ط. المساهمة والاشراف على عمليات الجرد كافة للموجودات الثابتة والمخزنية والنقدية خلال السنة وفي نهاية السنة.

ي. اعداد تقارير دورية تتضمن نتائج اعمال التدقيق الداخلي ترفع الى الادارة العليا.

ك. متابعة اللجان التحقيقية والدعاوي والحث على انجازها بأسرع وقت.

ل. التنسيق والتعاون مع ديوان الرقابة المالية وهيئاته العاملة في المؤسسات المعنية في مجال التدقيق والرقابة الداخلية.

م. القيام بالزيارات الميدانية لفروع المؤسسة ومتابعة سير الاعمال فيها.

ن. متابعة اجراءات الاقسام والفروع بصدد معالجة الملاحظات الواردة في تقارير ديوان الرقابة المالية.

ثالثا: استبانة البحث:

تستخدم الاستبانة كوسيلة رئيسية لجمع البيانات الخاصة بالجانب التطبيقي للبحث, وقد قامت الباحثة بأعداد استبانة اولية لغرض استخدامها في جمع البيانات والمعلومات, وعرضها على المشرفين لاختبار مدى ملائمتها لجمع البيانات, ثم تم تعديلها حسب توجيهاتهم القيمة, وبعد ذلك تم عرض الاستبانة على عدد من المحكمين من الاساتذة في مختلف الجامعات العراقية والمحاسبين القانونيين لأبداء آرائهم بكل فقرة من حيث صلاحيتها وصدقها او عدم صلاحيتها وقد قاموا بدورهم بتقديم النصح والارشاد وتعديل وحذف ما يلزم, ثم عدلت الاستبانة في ضوء اراء الخبراء لتصبح جاهزة للتوزيع, أُختبرت الاستبانة بتوزيع عينة منها بواقع (20) استبانة على مجموعة من المدققين الداخليين العاملين في جامعة بغداد وفي عينة من المصارف في محافظة بغداد, الحاصلين على شهادات بكالوريوس ودبلوم تقني في المحاسبة, وبعد ذلك تم توزيع الاستبانة على جميع افراد العينة لجمع البيانات اللازمة للبحث.

صممت استبانة البحث كما في النسخة المرفقة في الملحق (2) استنادا لمعايير التدقيق الداخلي الدولية (ISPPIA) International Standards for the Professional Practice of Internal Auditors الصادرة من معهد المدققين الداخليين الامريكي (IIA), وقُسِمَتْ الاستبانة الى قسمين هما:

القسم الاول: خصائص عينة البحث والمستجيب , وقد تضمن محورين, الاول يتعلق بمعلومات عن اسم المؤسسة (الدائرة) التي يعمل بها المدققين الداخليين ونوع النشاط (زراعي, صناعي, تعليمي, مصرفي, خدمي), والمحور الثاني يتعلق بمعلومات عن افراد عينة البحث (المستجيبين) وقد تضمن 5 فقرات (التخصص الاكاديمي, المؤهل الاكاديمي, العنوان الوظيفي, سنوات الخبرة في التدقيق الداخلي, الدورات التدريبية في مجال المحاسبة والتدقيق).

القسم الثاني: يتعلق بقياس مدى التزام المدققين الداخليين في القطاع العام العراقي بمعايير التدقيق الداخلي الدولية الصادرة من معهد المدققين الداخليين الامريكي (IIA) فيما يتعلق بقضايا الغش والاحتيال, ويتضمن محورين اساسيين هما:

المحور الاول: يتكون من 32 فقرة تقيس مدى التزام المدققين الداخليين بمعايير التدقيق الداخلي الدولية الصادرة من معهد المدققين الداخليين الامريكي (IIA), التي تتضمن معايير الخصائص (السمات) ومعايير الاداء, وقد حرصت الباحثة ان تتضمن هذه الفقرات جميع فئات المعايير وتفرعاتها, بدءاً بمعايير الخصائص Attribute Standards سلسلة الـ (1000), حيث تضمن المحور الاول, الغرض والسلطة والمسؤولية Purpose, Authority and Responsibility والاستقلالية والموضوعية Independence and Objectivity , ويتفرع منها مجموعة من المعايير التي تعبر عن وسائل تحقيق المعيار الرئيسي, وتشمل الفقرات من (1 - 9), حيث تتعلق الفقرتين (1, 2) بالمعيار 1000 – الغرض والسلطة والمسؤولية, والفقرة (3) تتضمن المعيار 1100 – الاستقلالية والموضوعية, ويتفرع منها الفقرة (4) التي تتعلق بالمعيار 1110 – الاستقلالية التنظيمية Organizational Independence, والفقرة (6) معيار 1110 – 1A, والفقرة (7) معيار 1120 – موضوعية الافراد Individual Objectivity, اما بالنسبة للمعيار 1130 – معوقات الاستقلالية او الموضوعية Impairments to Independence or Objectivity, تشمل الفقرتين (8, 9).

وتضمنت الفقرات (10 - 13) المعيار 1200 – الكفاءة والعناية المهنية اللازمة Proficiency and Due Professional Care, وتفرعاته, حيث تشير الفقرة (10) الى المعيار 1210 – المهارة Proficiency, والفقرة (11) معيار 1210 – 3A, اما الفقرة (12) فتعبر عن المعيار1220- العناية المهنية اللازمة due professional care والفقرة (13) تتعلق بالمعيار 1230 – التأهيل المهني المستمر Continuing Professional Development.

اما بالنسبة للمعيار 1300 – برنامج تحسين وتأكيد الجودة Quality Assurance and Improvement Program, فقد تضمن الفقرات (14- 15), حيث تتعلق الفقرة (14) بالمعيار 1300, والفقرة (16) ترتبط بالمعيار 1312- التقييمات الخارجية External Assessment, وتشير الفقرة (17) الى المعيار 1321- استخدام الاجراءات بالتوافق مع المعايير Use of Conducted accordance With the Standards, بينما تتعلق الفقرة (18) بالمعيار 1322- الافصاح عن عدم التوافق Disclosure of Noncompliance.

وبالنسبة لمعايير الاداء Performance Standards, سلسلة الـ (2000), وتشمل المعيار 2000- ادارة نشاط التدقيق الداخلي Managing the Internal Audit Activity, حيث تتعلق الفقرة (19) بالمعيار 2050- التنسيق Coordination, والفقرة (20) ترتبط بالمعيار 2030- ادارة الموارد Resources Management يتبعه المعيار 2100- طبيعة العمل Nature of Work متمثلا بالفقرة (21) التي تتعلق بالمعيار 2110- ادارة المخاطر Risk Management ثم المعيار 2200- تخطيط التكليف (المهمة) Engagement Planning الذي تتضمنه الفقرة (22), ومعيار 2220- نطاق التكليف Engagement Scope متمثلا بالفقرة (23), وبعد ذلك المعيار 2300- انجاز التكليف (المهمة) Engagement the Preforming, الذي يتضمن الفقرة (24) التي تتعلق بالمعيار 2330- توثيق المعلومات recording information والفقرة (25) المتعلقة بالمعيار 2320- التحليل والتقييم Analysis and evaluation يليه المعيار 2400- ابلاغ النتائج results communicating وتفرعاته حيث يشمل الفقرات (26- 30) , فالفقرة (26) تخص المعيار 2410 – مقاييس التبليغ و الفقرة (27) تتعلق بالمعيار 2420- نوعية (جودة) التبليغات Quality of Communication, تليها الفقرة (28) التي تتعلق بالمعيار 2421- الاخطاء والحذوفات Errors and Omissions, وتشير الفقرة (30) الى المعيار 2440- نشر النتائج Results Disseminating, وبالنسبة للمعيار 2500- مراقبة الاتجار Monitoring Progress يتضمن الفقرتين (31, 32).

المحور الثاني: يتعلق بقياس الاجراءات الفعلية تجاه مخاطر التدقيق ومنها الغش والاحتيال ويتألف من (13) فقرة تم صياغتها في ضوء ما جاء في معايير التدقيق الداخلي الدولية (ISPPIA) الصادرة من معهد المدققين الداخليين الامريكي (IIA), حيث ان الفقرة (2) تتعلق بمعيار التأهيل المهني (1210) Proficiency ضمن معايير الصفات, والفقرة (4) تتعلق بمعيار ادارة نشاط التدقيق الداخلي (2000) Managing the Internal Audit Activity ضمن معايير الاداء, والفقرة (5) تتعلق بالتخطيط Planning (2010), اما الفقرة (6) فهي ضمن الابلاغ الى مجلس الادارة العليا Reporting the Board and Senior Managements (2060), وبالنسبة للفقرة (7) فهي تتعلق بالضبط Control (2120) ضمن معيار طبيعة العمل (2000) Nature of Work, والفقرة (8) تتعلق بأهداف التكليف (2210) Engagement Objectives ضمن معيار تخطيط التكليف (2200) Engagement Planning, والفقرتين (9, 10) هما ضمن المعيار (2600) حل قبول الادارة للمخاطر Resolution of Managements Acceptance of risks.

وتم استخدام مقياس (Likert- Type scale) الخماسي المكون من (1- 5) درجات تمثل مساحة المقياس, حيث كانت اجابات كل فقرة وفق هذا المقياس كالاتي:

جدول رقم (3-2) مقياس (Likert)

التصنيف	اتفق تماما	اتفق	محايد	لا اتفق	لا اتفق تماما
النقاط	5	4	3	2	1

وأعتمد الوسط الفرضي (3) معيارا لقياس الدرجة المتحصل عليها وتقييمها والمتعلقة بإجابات افراد عينة البحث, وفق المعادلة:

$$\mathbf{X=\frac{\Sigma xifi}{\Sigma fi}=\frac{f\Sigma xi}{5f}=\frac{\Sigma xi}{5}=\frac{1+2+3+4+5}{5}=\frac{15}{5}=3}$$

رابعا : الاساليب الاحصائية ا لمستخدمة في تحليل اجابة عينة البحث

تضمن الجانب التطبيقي للبحث توزيع استبانات تتعلق بحصر وتجميع البيانات اللازمة لموضوع البحث, ثم تفريغها وتحليلها من خلال تحليل اراء واجابات افراد عينة البحث من مديرين التدقيق الداخلي والمدققين الداخليين العاملين في مؤسسات القطاع العام العراقي ولمختلف القطاعات (الخدمي, التعليمي, المصرفي, الزراعي, الصناعي), هذا بالإضافة الى عدد من مدققي ديوان الرقابة المالية.استخدمت الباحثة في تفريغ وتحليل البيانات برنامج Excel والبرنامج الاحصائي للعلوم الاجتماعية SPSS (Statistical Package for Social Sciences), وبوبَت البيانات على شكل جداول تكرارية لمتغيرات البحث, الحق بها عدد من الاساليب الاحصائية وهي كالاتي:-

1- التكرارات والنسب المئوية

لغرض التفريق بين فئات العينة وبناءاً على المعلومات الشخصية لأفرادها ومعرفة توجه اجابات العينة الى اجمالي العينة, أعتُمِدَ هذين المؤشرين, والنسبة المئوية (%) هي تعبير رياضي يستخدم لمقارنة كميتين من النوع نفسه او وحدات القياس نفسها.

2- الوسط الحسابي الموزون

استُخدِم هذا المقياس لمعرفة مدى توافق اجابات عينة البحث مع حركة المقياس, فاذا كان الوسط الحسابي اكبر او يساوي الوسط الفرضي البالغ (3) كان ذلك دليلا على ان اتجاه اجابات العينة متوافق مع حركة المقياس, واذا كان اقل من (3) دل على عدم توافق الاجابات مع حركة المقياس.

3- الانحراف المعياري

هو احد مقاييس التشتت المطلق ويستعمل لقياس تشتت القيم عن وسطها الحسابي.

4- معامل الارتباط البسيط Simple Correlation Coefficient

استخدم هذا المقياس, لغرض التحقق من قوة ونوع علاقات الارتباط بين ابعاد متغيرات الدراسة.

5- معامل التحديد (R_2)

لمعرفة حجم التغيرات في المتغير المعتمد التي يمكن تفسيرها بواسطة المتغير غير المعتمد.

6- اختبار (T)

اسُتعمل لقياس معنوية علاقة الارتباط بين متغيرين ولتحديد الدلالة المعنوية للقيم.

خامساً: الصفات العامة لأفراد عينة البحث

وزعَتْ 200 استبانة (اولا وثانيا) على افراد عينة البحث , 180استبانة في مؤسسات القطاع العام العراقي و20 استبانة في ديوان الرقابة المالية الاتحادي واسترجع 174 استبانة وكما موضح في الجدول الاتي:

جدول رقم (3-3) ملخص الاستبانات الموزعة والمستردة

ت	اسم المؤسسة	الاستمارات الموزعة	النسبة %	الاستمارات المستردة	النسبة %
-1	وزارة التعليم العالي والبحث العلمي-مركز الوزارة	5	2.7	4	2.5
-2	جامعة كربلاء	30	16.6	27	17.5
-3	معهد الادارة/ بغداد – الرصافة	5	2.7	5	3.2
-4	المعهد التقني/ بابل	5	2.7	5	3.2
-5	المديرية العامة لتربية كربلاء المقدسة	25	13.8	19	12.3
-6	دائرة صحة كربلاء المقدسة	15	8.3	15	9.7
-7	المديرية العامة لتوزيع كهرباء كربلاء	10	5.5	6	3.8
-8	المديرية العامة لتوزيع كهرباء بابل	4	2.2	4	2.5
-9	مديرية توزيع ماء كربلاء	8	4.4	8	5.1
-10	مديرية بلديات كربلاء المقدسة	10	5.5	8	5.1
-11	الهيئة العامة للضرائب/ كربلاء	7	3.8	5	3.2
-12	شركة التامين الوطنية/ بابل	5	2.7	5	3.2
-13	مديرية زراعة كربلاء	10	5.5	10	6.4
-14	مديرية زراعة بابل	7	3.8	7	4.5
-15	البنك المركزي العراقي	20	11.1	12	7.7
-16	مصرف الرشيد/ كربلاء – 21	2	1.1	2	1.2
-17	مصرف الرشيد/ جامعة كربلاء	1	0.5	1	0.6
-18	مصرف الرافدين/ بابل	1	0.5	1	0.6
-19	الشركة العامة للصناعات المطاطية والاطارات	10	5.5	10	6.4
	المجموع	180	%100	154	%100

ت	جهة المدقق الخارجي	الاستمارات الموزعة	النسبة %	الاستمارات المستردة	النسبة %
1-	ديوان الرقابة المالية / كربلاء	20	%100	20	%100
	المجموع	20	%100	20	%100
	المجموع الكلي	200	%100	174	%87

المصدر: اعداد الباحثة بموجب ما وزع من الاستبانات والمسترجع منها.

بلغت النسبة الكلية لأجمالي عدد الاستبانات المستردة الخاضعة للتحليل 87% وهي نسبة جيدة جدا.

وتمثل الجداول الاتية المعلومات المتعلقة بالأعداد والنسب المئوية للاستبانات المستردة والخاضعة للتحليل حسب التخصص الاكاديمي والمؤهل الاكاديمي والعنوان الوظيفي وسنوات الخبرة في التدقيق الداخلي والاشتراك بالدورات التدريبية لعينة البحث العاملين في التدقيق الداخلي .

جدول رقم (3- 4) افراد عينة البحث حسب التخصص الاكاديمي

ت	التخصص الاكاديمي	العدد	النسبة %
-1	محاسبة قانونية	4	2.2
-2	محاسبة	93	53.4
-3	مالية ومصرفية	36	20.6
-4	اقتصاد	3	1.7
-5	احصاء	3	1.7
-6	ادارة	28	16.0
-7	اخرى	7	4.0
	المجموع	174	%100

المصدر: اعداد الباحثة استنادا الى اجابات افراد العينة

في الجدول (3 - 4) ألآنف الذكر احتل اختصاص المحاسبة اعلى نسبة حيث بلغ 53.4% يليه اختصاص العلوم المالية والمصرفية فقد بلغت نسبته 20.6%, اما النسبة الادنى فقد تساوا فيها اختصاصا الاقتصاد والاحصاء حيث بلغت نسبة كل منهما 1.7%, اما المحاسبة القانونية 2.2%, فيما بلغت الاختصاصات الاخرى 4%, اما بالنسبة لاختصاص الادارة فكانت نسبته 16%, نلاحظ خلال هذه النتائج ان نسبة تخصص المحاسبة والعلوم المالية والمصرفية تمثل ثلاثة ارباع العدد تقريبا, مما ينعكس على نتائج البحث كونهم من ذوي الاختصاص.

جدول رقم (3 - 5) افراد عينة البحث حسب المؤهل الاكاديمي

ت	المؤهل الاكاديمي	العدد	النسبة %
.1	دكتوراه	4	2.2
.2	ماجستير	6	3.4
.3	دبلوم عالي	—	—
.4	بكالوريوس	121	69.5

.5	دبلوم تقني	34	19.5
.6	اعدادية	9	5.1
المجموع		174	%100

المصدر: اعداد الباحثة استنادا الى اجابات افراد العينة

نلاحظ من خلال الجدول رقم (3- 5) ألآنف ألذكر ان حملة شهادة البكالوريوس للعينة بلغت 69.5% وهي تمثل النسبة الاعلى, اما ادنى نسبة فكانت لحملة الشهادات العليا, فقد احتلت شهادة الدكتوراه 2.2%, وشهادة الماجستير 3.4%, وبلغت نسبة حملة شهادة الاعدادية 5.1%, اما بالنسبة لحملة شهادة الدبلوم التقني بلغت 19.5%.

جدول رقم (3-6)افراد عينة البحث حسب العنوان الوظيفي

ت	العنوان الوظيفي	العدد	النسبة %
.1	مدير اقدم	12	6.8
.2	مدير تدقيق	22	12.6
.3	معاون مدير تدقيق	40	22.9
.4	مدقق اقدم	28	16.0
.5	مدقق	31	17.8
.6	معاون مدقق	28	16.0
.7	ملاحظ	11	6.3
.8	معاون ملاحظ	2	1.1
المجموع		174	%100

المصدر: اعداد الباحثة استنادا الى اجابات افراد العينة

يتضح من الجدول (3-6) ألآنف ألذكر ان وظيفة معاون مدير تدقيق حصلت على النسبة الاكبر وهي 22.9%, واصغر نسبة كانت لوظيفة معاون ملاحظ حيث بلغت 1.1%, اما بالنسبة لوظيفتي ملاحظ ومدير اقدم كانت نسبتهما متقاربة حيث بلغتا 6.3% و 6.8% على التوالي, وتساوت نسبتي مدقق اقدم ومعاون مدقق حيث احتلت نسبة 16%, واحتلت وظيفة مدقق نسبة مقاربة لهما حيث بلغت 17.8%, اما فيما يتعلق بوظيفة مدير تدقيق فقد احتلت نسبة 12.6%.

جدول رقم (3-7) افراد عينة البحث حسب سنوات الخبرة في التدقيق

ت	سنوات الخدمة	العدد	النسبة %
.1	اقل من 5 سنوات	42	24.1
.2	5 – 10	41	23.5
.3	11 – 15	31	17.8
.4	16 – 20	25	14.3
.5	21 فاكثر	35	20.1
	المجموع	174	%100

المصدر: اعداد الباحثة استنادا الى اجابات افراد العينة

يعكس الجدول رقم (3 -7) ألآنف ألذكر ان نسبة 24.1% من افراد العينة تبلغ عدد سنوات خدمتهم اقل من 5 سنوات, وهي تمثل اعلى نسبة وهذا يشير الى ان الموظفين الجدد يمثلون النسبة الاعلى, تليها نسبة الافراد الذين سنوات خدمتهم تتراوح بين 5 – 10 سنوات حيث بلغت 23.5%, اما الافراد الذين تتراوح سنوات خدمتهم من 11 – 15 سنة فقد بلغت 17.8%, والافراد الذين تتراوح سنوات خدمتهم بين 16 – 20 سنة احتلت 14.3%, اما فيما يتعلق بالأفراد الذين تبلغ خدمتهم 21 سنة فاكثر فقد بلغت 20.1%.

جدول رقم (3-8)

افراد عينة البحث حسب الاشتراك في الدورات التدريبية في مجال المحاسبة والتدقيق

ت	الدورات	العدد	النسبة %
.1	الرقابة الداخلية	107	61.4
.2	اساسيات التدقيق الداخلي	58	33.3
.3	المعايير الدولية للتدقيق الداخلي	46	26.4
.4	نظم المحاسبة الحكومية	77	44.2
.5	استخدام الحاسوب في المحاسبة والتدقيق	92	52.8
.6	قضايا الاحتيال والغش والخطأ	19	10.9
.7	اخرى	83	47.7

المصدر: اعداد الباحثة استنادا الى اجابات افراد العينة

يبين الجدول (3 -8)ألآنف ألذكر ان اعلى نسبة لمشاركة افراد عينة البحث في عدد الدورات كانت في الرقابة الداخلية حيث بلغت 61.4%, تليها دورات استخدام الحاسوب في المحاسبة والتدقيق فقد بلغت 52.8%, ثم في نظم المحاسبة الحكومية 44.2%, وبالنسبة لأساسيات التدقيق الداخلي 33.3%, وللمعايير الدولية للتدقيق الداخلي 26.4%, وادنى نسبة كانت لقضايا الاحتيال والغش والخطأ حيث بلغت 10.9%, واحتلت الاخرى نسبة 47.7%, نرى من خلال استعراض النسب السابقة, ان مؤسسات القطاع العام لا تعطي الاهتمام الكافي فيما يتعلق بالدورات الخاصة بقضايا الاحتيال والغش والخطأ والمعايير الدولية للتدقيق الداخلي حيث حصلت على اقل النسب على التوالي.

المبحث الثاني

تحليل البيانات التي تم الحصول عليها وصولا الى النتائج

هدفت الباحثة في هذا المبحث ان تقدم عرضاً إحصائياً لنتائج البحث التطبيقي مع تحليل و تفسير هذه النتائج . ولقد اشتمل المبحث على تحليلا كاملاً للمتوسطات الحسابية الموزونة لفقرات المقياس ونسبة اتفاق افراد عينة البحث على الاجابات ، وانحرافاتها المعيارية ومعامل الاختلاف لكل سؤال.

أولاً:- تحليل القطاعات (التعليم ،الخدمات، الزراعة، المصارف، الصناعة)

بداية قامت الباحثة بتحليل استجابات افراد العينة في القطاعات المختارة كلا على حده ،ثم بعد ذلك حُللت الاستجابات بشكل اجمالي وعلى النحو الاتي:-

أ- قطاع التعليم

حُلِلَّ ونُوقشَ المتغير المستقل وهو مدى التزام المدققين الداخليين بمعايير التدقيق الداخلي في قطاع التعليم ومن خلال (32) سؤال ،ويظهر من الجدول (*3 -9*) المتوسطات الحسابية الموزونة, ونسب الاتفاق ، والانحرافات المعيارية, ومعاملات الاختلاف لفقرات المتغير المستقل. إذ يُلاحَظ بأن الأوساط الحسابية الموزونة لجميع الفقرات كانت أعلى من الوسط الحسابي الفرضي البالغ (3). وقد حصلت الفقرة (*21*) على أعلى المتوسطات الحسابية إذ بلغ وسطها الحسابي لهذه الفقرة (4.32) وبنسبة اتفاق (86.3%) و بانحراف معياري (0.57) ،ومعامل اختلاف (*013*) مما يعني قوة اتساق اجابات افراد العينة حول الفقرة المذكورة، ويدل ذلك على قوة تبني المؤسسات العاملة في قطاع التعليم لهذه الفقرة .في حين حصلت الفقرة (18) على أدنى المتوسطات الحسابية الموزونة إذ بلغ (3.05), ونسبة الاتفاق (61%) و بانحراف معياري بلغ (087) ومعامل اختلاف (0.29).وهذا يدل على ضعف تبني المؤسسات العاملة في قطاع التعليم لهذه الفقرة قياسا بالفقرات الاخرى.

جدول رقم (3 -9)

وصف فقرات مدى التزام المدققين الداخليين بمعايير التدقيق الداخلي لقطاع التعليم

الفقرات	اتفق تماما	اتفق	محايد	لا اتفق	لا اتفق تماما	الوسط الحسابي الموزون	نسبة الاتفاق %	الانحراف المعياري	معامل الاختلاف
1- يتم تحديد غرض وسلطة ومسؤولية قسم التدقيق الداخلي رسميا من الجهات ذات العلاقة (ديوان الرقابة المالية، وزارة المالية الوزارة المعنية والتشريعات والقوانين والتعليمات ذات العلاقة).	14	38	6	2	0	4.07	81.3	0.69	0.17
2- يقدم قسم التدقيق الداخلي الى الادارة خدمات استشارية كلما طلب منه ذلك.	22	29	4	5	0	4.13	82.6	0.87	0.21
3- نشاط التدقيق الداخلي يتسم بالاتي: أ- الاستقلالية ب- الموضوعية والحيادية	22	25	10	3	0	4.1	82.0	0.86	0.21
4- يكون مدير التدقيق الداخلي مرتبطا من الناحية الادارية بالرئيس الاعلى للدائرة.	29	25	0	5	1	4.27	85.3	0.95	0.22
5- يقدم مدير التدقيق الداخلي للرئيس الاعلى للدائرة خطة القسم وأداء نشاطه خلال السنة.	21	26	10	3	0	4.08	81.6	0.85	0.21

6- لا يوجد تدخل بعمل المدققين الداخليين من قبل: أ- الادارة العليا ب- الجهات ذات العلاقة بعمل المدققين	10	22	14	12	2	3.43	68.6	1.09	0.32
7- لا يوجد لدى اي من المدققين الداخلين تضارب المصالح في الدائرة.	14	33	11	1	1	3.97	79.3	0.8	0.2
8- يتم اخبار الجهات العليا (وزير) او (المفتش العام) في حال تعرض المدقق انتهاك لاستقلاليته.	9	22	15	12	2	3.4	68.0	1.08	0.32
9- لا يقوم المدققون الداخليون في الدائرة بتدقيق العمليات التي سبق وان اشتركوا بها كأعضاء في لجان.	14	17	12	16	1	3.45	69.0	1.17	0.34
10- يمتلك المدققون الداخليون التأهيل العلمي والعملي لتأدية عملهم بكفاءة وفاعلية.	19	26	6	9	0	3.92	78.3	1.01	0.26
11- لدى المدققين الداخليين المعرفة بالمخاطر والضوابط الرقابية الرئيسية المتعلقة بتقنية المعلومات المحاسبية.	10	31	15	4	0	3.78	75.6	0.8	0.21
12- يقوم المدققون الداخليون ببذل العناية والمهارة المهنية اللازمة.	22	31	5	2	0	4.22	84.3	0.74	0.18

13- يطور المدققون الداخليون معرفتهم ومهارتهم وكفاءاتهم عن طريق التطوير المهني المستمر (دورات تدريبية متخصصة).	7	18	16	15	4	3.15	63.0	1.13	0.36
14- يقوم مدير التدقيق الداخلي بتطوير والمحافظة على برنامج التدقيق لتأكيد وتحسين الجودة.	10	35	10	4	1	3.82	76.3	0.85	0.22
15- يقوم مدير التدقيق الداخلي بالأشراف الفعال على المدققين وتوجيههم بالشكل الصحيح وتقييم ادائهم دورياً.	15	25	14	5	1	3.8	76.0	0.97	0.26
16- يقوم ديوان الرقابة المالية بتقييم اداء قسم التدقيق الداخلي مرة واحدة على الاقل كل خمس سنوات.	6	30	12	10	2	3.47	69.3	1	0.29
17- يستخدم مدير التدقيق الداخلي تعبير (تم أجراءه) وفقا للمعايير الدولية المهنية لمزاولة التدقيق الداخلي في التقارير التي يرفعها الى الادارة العليا.	3	20	24	13	0	3.22	64.3	0.85	0.26

18- يقوم مدير التدقيق الداخلي بالإفصاح عن حالات عدم التقيد بمعايير التدقيق الدولية الصادرة من المعهد الامريكي للمدققين الداخليين IIA.	2	16	27	13	2	61.0	3.0	0.87	0.29
19- يقوم مدير التدقيق الداخلي بتبادل المعلومات وينسق النشاطات مع الجهات الرقابية الخارجية والداخلية (المفتش العام) لضمان التغطية اللازمة للأعمال وتلافي ازدواجية الجهود.	12	32	14	2	0	78.0	3.9	0.75	0.19
20- يتأكد مدير التدقيق الداخلي من أن الموارد البشرية للتدقيق الداخلي مناسبة وكافية ويتم توظيفها لتحقيق الخطة المعتمدة.	8	32	11	9	0	73.0	3.6	0.9	0.25
21- يعي المدققون الداخليون المخاطر التي يتعرضون لها من خلال خبراتهم المتراكمة.	22	35	3	0	0	86.3	4.32	0.57	0.13
22- يقوم المدققون الداخليون بتطوير وتوثيق خطة عمل لكل مهمة من مهام التدقيق الداخلي تتضمن اهدافها ونطاقها وتوقيتها والموارد المخصصة لها.	10	36	11	3	0	77.6	3.88	0.74	0.19
23- يشمل نطاق التدقيق بشكل شامل دراسة الأنظمة والعقود والسجلات المالية وغير	22	29	9	0	0	84.3	4.22	0.69	0.16

									المالية والموظفين المعنيين بها والممتلكات المادية المتصلة بها.
0.2	0.81	4.02	80.3	0	3	10	30	17	24- يوثق المدققون العاملون في الدائرة نتائج عملهم في اوراق عمل ويحتفظون بها في ملفات خاصة.
0.22	0.83	3.78	75.6	0	4	16	29	11	25- يقوم المدققون الداخليون بوضع استنتاجات ونتائج مهمة التدقيق على اساس اعمال التحليل والتقييم المناسبة.
0.25	0.93	3.68	73.6	0	8	14	27	11	26- يتضمن التقرير النهائي للإدارة بشأن نتائج التدقيق رأي المدقق الداخلي والمقترحات والاستنتاجات التي توصل اليها.
0.19	0.76	3.97	79.3	0	3	9	35	13	27- تكون التقارير الى الادارة عادة دقيقة وموضوعية وواضحة وموجزة وبناءة وكاملة وان اصدارها يكون في الوقت المناسب.
0.19	0.77	3.98	79.6	0	3	9	34	14	28- إذا احتوى التقرير النهائي على خطأ او سهو جسيم فعندها يقوم مدير التدقيق الداخلي بإبلاغ المعلومات المصححة الى كل الأطراف ذات العلاقة.
0.16	0.67	4.17	83.3	0	1	6	35	18	29- يقوم مدير التدقيق الداخلي بمراجعة التقرير النهائي قبل أصداره.

30- قبل ابلاغ النتائج الى الجهات الاخرى (الرقابية) يجب ان يراعى تقييم المخاطر بالنسبة للمؤسسة والتشاور مع الإدارة العليا.	7	39	9	4	1	75.6	3.78	0.8	0.21
31- يقوم مدير التدقيق الداخلي بمتابعة ما يتخذ ازاء النتائج التي تم ابلاغها الى الأدارة.	11	39	8	2	0	79.6	3.98	0.68	0.17
32- يقوم مدير التدقيق الداخلي بوضع إجراءات متابعة تكفل التحقق من ان الإجراءات التي تتخذها الإدارة قد تم تطبيقها تطبيقا فعالا.	8	33	14	5	0	74.6	3.73	0.8	0.21
الاجمالي	433	934	354	181	18	62.7	3.14	1.69	0.54

المصدر:اعداد الباحثة بالاعتماد على مخرجات البرنامج الاحصائي *spss*

أمّا المعدل العام لفقرات المتغير المستقل فقد بلغ (3.14) ونسبة الاتفاق للاستجابة (62.7%) و بانحراف معياري بلغ (1.69) و معامل اختلاف (0.54), وهذا يعني أن العينة بشكل عام تميل وبشكل جيد جدا تقريبا إلى التأكيد على التزام المدققين الداخليين بمعايير التدقيق الداخلي لقطاع التعليم.

اما بخصوص المتغير التابع وهو قياس الإجراءات الفعلية أتجاه مخاطر التدقيق ومنها الغش والاحتيال فقد طرحت في هذا المتغير على المستجيبين (13) سؤال ، وقد احتسبت المتوسطات الحسابية الموزونة والانحرافات المعيارية ومعامل الاختلاف ونسبة الاتفاق لاستجابات افراد العينة لفقرات هذا المتغير، وكما في الجدول(*3 -10*) إذ يلاحظ بأن الأوساط الحسابية الموزونة لجميع الفقرات كانت أعلى من الوسط الحسابي الفرضي البالغ (3). وقد حصلت الفقرة (4) على أعلى المتوسطات الحسابية الموزونة إذ بلغ وسطها الحسابي لهذه الفقرة (*4.07*), ونسبة الاتفاق للاستجابة (81.3%) وبانحراف معياري (*0.86*) ومعامل اختلاف (*21*, 0وهذا يبين التناسق النسبي لإجابات عينة الدراسة تجاه هذه الفقرة، في حين حصلت الفقرة (1) على أدنى المتوسطات الحسابية الموزونة إذ بلغ (*3.45*) , ونسبة الاتفاق (*69*%) و بانحراف معياري بلغ (*1.13*) ومعامل اختلاف (0.33)وهذا يدل على ضعف تبني قطاع التعليم لموضوع مراجعة التحديات التي تواجه المدققين الداخليين قياسا بباقي الفقرات الاخرى.

جدول رقم (3-10)
وصف فقرات قياس الإجراءات الفعلية أتجاه مخاطر التدقيق و منها ا لغش والاحتيال في قطاع التعليم

الفقرات	اتفق تماما	اتفق	محايد	لا اتفق	لا اتفق تماما	الوسط الحسابي الموزون	نسبة الاتفاق %	الانحراف المعياري	معامل الاختلاف
1- يناقش المدير التنفيذي مع قسم التدقيق الداخلي المخاطر التي قد يتعرض لها المدققون اثناء عملهم.	11	22	12	13	2	3.45	69.0	1.13	0.33
2- يتمتع المدققون الداخليون بالتأهيل الاكاديمي والمهني والمعرفة الوافية التي تمكنهم من تقييم مخاطر الاحتيال والحد منها.	16	24	15	5	0	3.85	77.0	0.92	0.24
3- يعي المدققون الداخليون في احتمال حدوث حالات جسيمة من الأخطاء او الاحتيال.	11	41	4	4	0	3.98	79.6	0.72	0.18
4- يحقق نشاط التدقيق الداخلي قيمة مضافة للدائرة عندما يقدم تأكيدا موضوعيا وثيق الصلة يسهم في فاعلية وكفاءة عمليات الحوكمة وادارة المخاطر والرقابة.	21	25	11	3	0	4.07	81.3	0.86	0.21
5- يضع مدير التدقيق الداخلي خطط مرتكزة	11	34	12	3	0	3.88	77.6	0.76	0.2

على المخاطر لتحديد أولويات نشاط التدقيق الداخلي بما يتماشى مع أهداف الوزارة.								
6- يقوم مدير التدقيق الداخلي بإبلاغ الإدارة العليا ومجلس الأدارة عن الاحتمالات الهامة للتعرض لمخاطر الاحتيال.	14	34	8	4	0	3.97	79.3	0.8	0.2
7- يقوم نشاط التدقيق الداخلي بتقييم احتمال حدوث الاحتيال وكيف تقوم الدائرة بأدارة مخاطر الاحتيال.	9	38	10	3	0	3.88	77.6	0.72	0.18
8- يأخذ المدققون الداخليون في اعتبارهم عند تطوير أهداف مهمة التدقيق احتمال وجود اخطاء هامة أو احتيال.	11	35	12	2	0	3.92	78.3	0.72	0.18
9- يناقش مدير التدقيق الداخلي مع الأدارة العليا مستوى قبول المخاطر.	12	28	15	5	0	3.78	75.6	0.87	0.23
10- إذا لم يتم حسم مسألة القرار بشأن المستوى المقبول للمخاطر فعلى المدقق الداخلي رفع المسألة الى الجهات العليا لحسمها.	13	34	10	3	0	3.95	79.0	0.77	0.19
11- يعد مستوى المخاطر الخاصة بالاحتيال في الدائرة قليل نسبياً.	3	32	19	4	2	3.5	70.0	0.83	0.24

12 - يتم مراجعة التحديات التي تواجه المدققين الداخليين بشكل دوري فيما يخص الاحتيال والغش.	**10**	**23**	**17**	**8**	**2**	**3.52**	**70.3**	**1.03**	**0.29**
13- لدى المدققين الداخلين في الدائرة خبرة جيدة في قضايا الاحتيال التي تتعرض لها الدائرة وكيفية التخطيط لها بشكل فعال.	**14**	**23**	**20**	**3**	**0**	**3.8**	**76.0**	**0.86**	**0.23**
الاجمالي	**156**	**393**	**165**	**60**	**6**	**3.81**	**76.2**	**0.87**	**0.23**

المصدر: من اعداد الباحثة بالاعتماد على مخرجات البرنامج الاحصائي spss

أمّا المعدل العام لفقرات متغير الإجراءات الفعلية أتجاه مخاطر التدقيق ومنها الغش والاحتيال فقد بلغ (3. 81)ونسبة اتفاق (76.2%) وبانحراف معياري بلغ(087) ومعامل اختلاف (0.23), و يعني ذلك أن العينة بشكل عام تميل وبقوة نحو الانتباه الى موضوع الغش والاحتيال وضرورة ان يحقق عملهم منع او التقليل والى اقل حد ممكن من تلك الحالات.

ب- قطاع الخدمات

يظهر من الجدول (3 -11)نتيجة الاستبيان الخاص بمدى التزام المدققين الداخليين بمعايير التدقيق الداخلي في قطاع الخدمات ومن خلال (32) سؤال ،ويظهر في الجدول أدناه المتوسطات الحسابية الموزونة, ونسب الاتفاق ، والانحرافات المعيارية, ومعاملات الاختلاف لفقرات المتغير المستقل. إذ يُلاحَظ بأن الأوساط الحسابية الموزونة لجميع الفقرات كانت أعلى من الوسط الحسابي الفرضي البالغ (3). وقد حصلت الفقرة (29) على أعلى المتوسطات الحسابية إذ بلغ وسطها الحسابي لهذه الفقرة (4.37) وبنسبة اتفاق (87.4%) و بانحراف معياري (0.66) ،ومعامل اختلاف (0151) مما يعني قوة اتساق اجابات افراد العينة حول الفقرة المذكورة ،وكذلك التزام المؤسسات العاملة في قطاع الخدمات بها.في حين حصلت الفقرة (18) على أدنى المتوسطات الحسابية الموزونة إذ بلغ (3.31), ونسبة الاتفاق (66.2%) و بانحراف معياري بلغ (01و 1)، ومعامل اختلاف (0.305).و هذا يدل على ضعف تبني المدققين الداخليين في المؤسسات العاملة في قطاع الخدمات لهذه الفقرة قياسا بالفقرات الاخرى. كما ان هذه الفقرة نالت اكبر معامل اختلاف ما يعني قوة تشتت اجابات افراد العينة بخصوصها.

جدول رقم (3 -11)

وصف فقرات مدى التزام المدققين الداخليين بمعايير التدقيق الداخلي لقطاع الخدمات

الفقرات	اتفق تماما	اتفق	محايد	لا اتفق	لا اتفق تماما	الوسط الحسابي الموزون	نسبة الاتفاق %	الانحراف المعياري	معامل الاختلاف
1- يتم تحديد غرض وسلطة ومسؤولية قسم التدقيق الداخلي رسميا من الجهات ذات العلاقة (ديوان الرقابة المالية، وزارة المالية الوزارة المعنية والتشريعات والقوانين والتعليمات ذات العلاقة).	12	31	7	1	0	4.06	81.1	0.68	0.166
2- يقدم قسم التدقيق الداخلي الى الادارة خدمات استشارية كلما طلب منه ذلك.	12	29	5	5	0	3.94	78.8	0.86	0.218
3- نشاط التدقيق الداخلي يتسم بالاتي: أ- الاستقلالية ب- الموضوعية والحيادية	23	21	7	0	0	4.31	86.2	0.71	0.164
4- يكون مدير التدقيق الداخلي مرتبطا من الناحية الادارية بالرئيس الاعلى للدائرة.	24	18	3	4	2	4.14	82.7	1.1	0.265
5- يقدم مدير التدقيق الداخلي للرئيس الاعلى للدائرة خطة القسم وأداء نشاطه خلال السنة.	16	30	3	1	1	4.16	83.1	0.78	0.189
6- لا يوجد تدخل بعمل المدققين الداخليين من قبل:- أ-الادارة العليا ب-	15	18	8	8	2	3.71	74.1	1.17	0.316

الجهات ذات العلاقة بعمل المدققين									
7- لا يوجد لدى اي من المدققين الداخلين تضارب المصالح في الدائرة.	16	25	8	1	1	4.06	81.1	0.86	0.211
8- يتم اخبار الجهات العليا وزير) او (المفتش العام) في حال تعرض المدقق انتهاك لاستقلاليته.	11	19	15	0	6	3.69	73.7	0.95	0.257
9- لا يقوم المدققون الداخليون في الدائرة بتدقيق العمليات التي سبق وان اشتركوا بها كأعضاء في لجان.	17	17	8	1	8	3.8	76.0	1.13	0.298
10- يمتلك المدققون الداخليون التأهيل العلمي والعملي لتأدية عملهم بكفاءة وفاعلية.	16	30	5	0	0	4.22	84.3	0.61	0.145
11- لدى المدققين الداخليين المعرفة بالمخاطر والضوابط الرقابية الرئيسية المتعلقة بتقنية المعلومات المحاسبية.	14	32	5	0	0	4.18	83.5	0.59	0.141
12- يقوم المدققون الداخليون ببذل العناية والمهارة المهنية اللازمة.	15	35	0	0	1	4.25	85.1	0.56	0.132
13- يطور المدققون الداخليون معرفتهم ومهارتهم وكفاءاتهم عن طريق التطوير المهني المستمر (دورات تدريبية متخصصة).	28	13	6	0	4	4.27	85.4	0.96	0.225
14- يقوم مدير التدقيق الداخلي بتطوير والمحافظة على برنامج التدقيق لتأكيد وتحسين الجودة.	16	29	5	0	1	4.18	83.5	0.68	0.164
15- يقوم مدير التدقيق الداخلي بالأشراف الفعال على	19	28	4	0	0	4.29	85.8	0.61	0.142

المدققين وتوجيههم بالشكل الصحيح وتقييم ادائهم دورياً.								
16- يقوم ديوان الرقابة المالية بتقييم اداء قسم التدقيق الداخلي مرة واحدة على الاقل كل خمس سنوات.	13	22	11	3	2	3.8	76.0	1.02	0.268
17- يستخدم مدير التدقيق الداخلي تعبير (تم أجراءه) وفقا للمعايير الدولية المهنية لمزاولة التدقيق الداخلي في التقارير التي يرفعها الى الادارة العليا.	8	20	16	7	0	3.57	71.3	0.92	0.258
18- يقوم مدير التدقيق الداخلي بالإفصاح عن حالات عدم التقيد بمعايير التدقيق الدولية الصادرة من المعهد الامريكي للمدققين الداخليين IIA.	6	16	19	8	2	3.31	66.2	1.01	0.305
19- يقوم مدير التدقيق الداخلي بتبادل المعلومات وينسق النشاطات مع الجهات الرقابية الخارجية والداخلية (المفتش العام) لضمان التغطية اللازمة للأعمال وتلافي ازدواجية الجهود.	9	32	9	1	0	3.96	79.2	0.66	0.167
20- يتأكد مدير التدقيق الداخلي من أن الموارد البشرية للتدقيق الداخلي مناسبة وكافية ويتم توظيفها لتحقيق الخطة المعتمدة.	14	26	9	2	0	4.02	80.3	0.79	0.196
21- يعي المدققون الداخليون المخاطر التي يتعرضون لها من خلال خبراتهم المتراكمة.	17	28	4	2	0	4.18	83.53	0.74	0.177
22- يقوم المدققون الداخليون بتطوير وتوثيق خطة عمل لكل مهمة من مهام التدقيق الداخلي	12	33	4	2	0	4.08	81.5	0.69	0.169

تتضمن اهدافها ونطاقها وتوقيتها والموارد المخصصة لها.								
23- يشمل نطاق التدقيق بشكل شامل دراسة الأنظمة والعقود والسجلات المالية وغير المالية والموظفين المعنيين بها والممتلكات المادية المتصلة بها.	12	34	5	0	0	4.14	82.7	0.57	0.137
24- يوثق المدققون العاملون في الدائرة نتائج عملهم في اوراق عمل ويحتفظون بها في ملفات خاصة.	13	28	9	1	0	4.04	80.7	0.72	0.178
25- يقوم المدققون الداخليون بوضع استنتاجات ونتائج مهمة التدقيق على اساس اعمال التحليل والتقييم المناسبة.	8	31	11	1	0	3.9	78.0	0.67	0.172
26- يتضمن التقرير النهائي للإدارة بشأن نتائج التدقيق رأي المدقق الداخلي والمقترحات والاستنتاجات التي توصل اليها.	9	31	9	1	1	3.9	78.0	0.78	0.2
27- تكون التقارير الى الادارة عادة دقيقة وموضوعية وواضحة وموجزة وبناءة وكاملة وان اصدارها يكون في الوقت المناسب.	12	28	11	0	0	4.02	80.3	0.68	0.169
28- إذا احتوى التقرير النهائي على خطأ او سهو جسيم فعندها يقوم مدير التدقيق الداخلي بإبلاغ المعلومات المصححة الى كل الأطراف ذات العلاقة.	18	25	6	1	1	4.14	82.7	0.85	0.205
29- يقوم مدير التدقيق الداخلي بمراجعة التقرير النهائي قبل أصداره.	23	25	2	1	0	4.37	87.4	0.66	0.151
30- قبل ابلاغ النتائج الى الجهات الاخرى (الرقابية)	12	29	10	0	0	4.04	80.7	0.66	0.164

يجب ان يراعى تقييم المخاطر بالنسبة للمؤسسة والتشاور مع الإدارة العليا.									
31- يقوم مدير التدقيق الداخلي بمتابعة ما يتخذ ازاء النتائج التي تم ابلاغها الى الأدارة.	**12**	**33**	**6**	**0**	**0**	**4.12**	**82.3**	**0.59**	**0.143**
32- يقوم مدير التدقيق الداخلي بوضع إجراءات متابعة تكفل التحقق من ان الإجراءات التي تتخذها الإدارة قد تم تطبيقها تطبيقا فعالا.	**14**	**30**	**6**	**1**	**0**	**4.12**	**82.3**	**0.68**	**0.166**
الاجمالي	**466**	**846**	**236**	**71**	**13**	**4.03**	**80.6**	**0.82**	**0.204**

المصدر: من اعداد الباحثة بالاعتماد على مخرجات البرنامج الاحصائي spss

أمّا المعدل العام لفقرات المتغير المستقل فقد بلغ (4.03) ونسبة الاتفاق على الاستجابة (80.6%) و بانحراف معياري بلغ (0.82) و معامل اختلاف (0.204), وهذا يعني أن العينة بشكل عام تميل وبشكل جيد جدا إلى التأكيد على التزام المدققين الداخليين بمعايير التدقيق الداخلي لقطاع الخدمات.

اما بخصوص المتغير التابع وهو قياس الإجراءات الفعلية أتجاه مخاطر التدقيق ومنها الغش والاحتيال فقد طرحت في هذا المتغير على المستجيبين (13) سؤال ، وقد احتسبت المتوسطات الحسابية الموزونة والانحرافات المعيارية ومعامل الاختلاف ونسبة الاتفاق لاستجابات افراد العينة لفقرات هذا المتغير، وكما في الجدول(*3 - 12*)اذ يلاحظ بأن الأوساط الحسابية الموزونة لجميع الفقرات كانت أعلى من الوسط الحسابي الفرضي البالغ (*3*). وقد حصلت الفقرة (3) على أعلى المتوسطات الحسابية الموزونة إذ بلغ وسطها الحسابي لهذه الفقرة (4.22), ونسبة الاتفاق للاستجابة (84.3%) وبانحراف معياري (0.7) ومعامل اختلاف (0.166), وهذا يبين التناسق النسبي لإجابات عينة الدراسة تجاه هذه الفقرة، والذي يدل كذلك على قوة ادراك المدققين في قطاع الخدمات لمخاطر الاخطاء والاحتيال .في حين حصلت الفقرة (11) على أدنى المتوسطات الحسابية الموزونة إذ بلغ (3.41), ونسبة الاتفاق (68.2%) و بانحراف معياري بلغ (0.98) ، ومعامل اختلاف (0.288) ، وهذا يدل على عدم اتفاق عينة الدراسة على انخفاض مستوى الخطر في قطاع ا لخدمات.

جدول رقم (3 -12)

وصف فقرات قياس الإجراءات الفعلية أتجاه مخاطر التدقيق ومنها الغش والاحتيال في قطاع الخدمات

الفقرات	اتفق تماما	اتفق	محايد	لا اتفق	لا اتفق تماما	الوسط الحسابي الموزون	نسبة الاتفاق %	الانحراف المعياري	معامل الاختلاف
1- المدير التنفيذي يناقش مع قسم التدقيق الداخلي المخاطر التي قد يتعرض لها المدققون اثناء عملهم.	**18**	**19**	**11**	**2**	**1**	**4**	**80.0**	**0.96**	**0.24**
2- يتمتع المدققون الداخليون بالتأهيل الاكاديمي والمهني والمعرفة الوافية التي تمكنهم من تقييم مخاطر الاحتيال والحد منها.	17	28	2	4	0	4.14	82.7	0.83	0.199
3- يعي المدققون الداخليون في احتمال حدوث حالات جسيمة من الأخطاء او الاحتيال.	**18**	**27**	**5**	**1**	**0**	**4.22**	**84.3**	**0.7**	**0.166**
4- يحقق نشاط التدقيق الداخلي قيمة مضافة للدائرة عندما يقدم تأكيدا موضوعيا وثيق	**10**	**30**	**8**	**2**	**1**	**3.9**	**78.0**	**0.83**	**0.213**

الصلة يسهم في فاعلية وكفاءة عمليات الحوكمة وادارة المخاطر والرقابة.								
5- يضع مدير التدقيق الداخلي خطط مرتكزة على المخاطر لتحديد أولويات نشاط التدقيق الداخلي بما يتماشى مع أهداف الوزارة.	10	30	7	3	1	3.88	77.6	0.86	0.222
6- يقوم مدير التدقيق الداخلي بإبلاغ الإدارة العليا ومجلس الأدارة عن الاحتمالات الهامة للتعرض لمخاطر الاحتيال.	15	27	9	0	0	4.12	82.3	0.68	0.166
7- يقوم نشاط التدقيق الداخلي بتقييم احتمال حدوث الاحتيال وكيف تقوم الدائرة بأدارة مخاطر الاحتيال.	8	33	7	3	0	3.9	78.0	0.73	0.187
8- يأخذ المدققون الداخليون في اعتبارهم عند تطوير أهداف مهمة التدقيق احتمال وجود اخطاء هامة أو احتيال.	9	31	10	1	0	3.94	78.8	0.68	0.171
9- يناقش مدير التدقيق الداخلي مع الأدارة العليا مستوى قبول المخاطر.	10	28	11	1	1	3.88	77.6	0.82	0.21
10- إذا لم يتم حسم مسألة	14	26	9	1	1	4	80.0	0.85	0.212

القرار بشأن المستوى المقبول للمخاطر فعلى المدقق الداخلي رفع المسألة الى الجهات العليا لحسمها.									
11- يعد مستوى المخاطر الخاصة بالاحتيال في الدائرة قليل نسبياً.	6	19	18	6	2	3.41	68.2	0.98	0.288
12 - يتم مراجعة التحديات التي تواجه المدققين الداخليين بشكل دوري فيما يخص الاحتيال والغش.	9	30	10	1	1	3.88	77.6	0.79	0.204
13- لدى المدققين الداخلين في الدائرة خبرة جيدة في قضايا الاحتيال التي تتعرض لها الدائرة وكيفية التخطيط لها بشكل فعال.	12	30	6	3	0	4	80.0	0.77	0.194
الاجمالي	156	358	113	28	8	3.94	78.8	0.83	0.209

المصدر: من اعداد الباحثة بالاعتماد على مخرجات البرنامج الاحصائي spss

أمّا المعدل العام لفقرات متغيرالإجراءات الفعلية أتجاه مخاطر التدقيق ومنها الغش والاحتيال فقد بلغ (3.94) وبنسبة اتفاق (78.8%) وبانحراف معياري بلغ (0.83) ومعامل اختلاف (209, 0) و يعني ذلك أن العينة بشكل عام تميل وبقوة نحو إتخاذ اجراءات فعلية بخصوص موضوع الغش والاحتيال وضرورة ان يحقق عملهم منع او التقليل والى اقل حد ممكن من تلك الحالات في قطاع الخدمات

ت- قطاع الزراعة

يظهر من الجدول (*3-13*)نتيجة الاستبيان الخاص بمدى التزام المدققين الداخليين بمعايير التدقيق الداخلي في قطاع الزراعة ومن خلال (32) سؤال ،ويظهر في الجدول أدناه المتوسطات الحسابية الموزونة, ونسب الاتفاق ، والانحرافات المعيارية, ومعاملات الاختلاف لفقرات المتغير المستقل. إذ يُلاحَظ بأن الأوساط الحسابية الموزونة لجميع الفقرات كانت أعلى من الوسط الحسابي الفرضي البالغ (*3*). وقد حصلت الفقرة (29) على أعلى المتوسطات الحسابية إذ بلغ وسطها الحسابي لهذه الفقرة (4.53) على التوالي وبنسبة اتفاق (90.5%) و بانحراف معياري (0.62) ،ومعامل اختلاف (0.138) على التوالي مما يعني قوة اتساق اجابات افراد العينة حول الفقرة المذكورة،وكذلك التزام المؤسسات العاملة في قطاع الزراعة بها.في حين حصلت الفقرة (*9*) على أدنى المتوسطات الحسابية الموزونة إذ بلغ (3.24), ونسبة الاتفاق (64.7%) و بانحراف معياري بلغ (1.56)، ومعامل اختلاف (0.483).وهذا يدل على عدم اتفاق المدققين الداخليين في المؤسسات العاملة في قطاع الزراعة على هذه الفقرة قياسا بالفقرات الاخرى، كما ان هذه الفقرة نالت اكبر معامل اختلاف ما يعني قوة تشتت اجابات افراد العينة بخصوصها.

جدول رقم (3- 13)

وصف فقرات مدى التزام المدققين الداخليين بمعايير التدقيق الداخلي لقطاع الزراعة

الفقرات	اتفق تماما	اتفق	محايد	لا اتفق	لا اتفق تماما	الوسط الحسابي الموزون	نسبة الاتفاق %	الانحراف المعياري	معامل الاختلاف
1- يتم تحديد غرض وسلطة ومسؤولية قسم التدقيق الداخلي رسميا من الجهات ذات العلاقة (ديوان الرقابة المالية، وزارة المالية الوزارة المعنية والتشريعات والقوانين والتعليمات ذات العلاقة).	**5**	**11**	**1**	**0**	**0**	**4.24**	**84.7**	**0.56**	**0.133**

2- يقدم قسم التدقيق الداخلي الى الادارة خدمات استشارية كلما طلب منه ذلك.	6	7	0	4	0	3.88	77.6	1.17	0.3
3- نشـــاط التـدقيـق الداخلي يتسم بالاتي: أ- الاسـتقلالية ب- الموضـــوعيـة والحيادية	9	6	2	0	0	4.41	88.2	0.71	0.161
4- يكون مـدير التـدقيق الـداخلي مرتبطـا من الناحية الادارية بالرئيس الاعلى للدائرة.	10	5	2	0	0	4.47	89.4	0.72	0.16
5- يقـدم مـدير التـدقيق الـداخلي للرئيس الاعلى للـدائرة خطـة القسـم وأداء نشـــاطـه خلال السنة.	6	7	2	2	0	4	80.0	1	0.25
6- لا يوجد تدخل بعمل المـدققين الـداخليين من قبل:- أ-الادارة العليا ب- الـجهـات ذات الـعلاقـة بعمل المدققين	3	10	1	3	0	3.76	75.2	0.97	0.258
7- لا يـوجـد لـدى اي من المدققين الداخلين تضـــارب المصالح في الدائرة.	3	11	2	0	1	3.88	77.6	0.93	0.239
8- يتم اخبار الجهات العليا (وزير) او (المفتش العـام) في حـال تـعرض المـدقق انتهاك لاستقلاليته.	5	8	2	2	0	3.94	78.8	0.97	0.245
9- لا يقوم المـدققون الـداخليون في الـدائرة بتـدقيق العمليـات التي سـبق وان اشـتركوا بها كأعضاء في لجان.	5	4	1	4	3	3.24	64.7	1.56	0.483
10- يمتلـك المـدققون الـداخلـيون الـتـأهيـل العلمي والعملي لتـأديـة عملهم بكفاءة وفاعلية.	7	7	0	3	0	4.06	81.1	1.09	0.268
11- لـدى المـدقـقـين الـداخلـيين المـعرفـة	8	6	2	1	0	4.24	84.7	0.9	0.213

بالمخاطر والضوابط الرقابية الرئيسية المتعلقة بتقنية المعلومات المحاسبية.									
12- يقوم المدققون الداخليون ببذل العناية والمهارة المهنية اللازمة.	7	7	3	0	0	84.7	4.24	0.75	0.178
13- يطور المدققون الداخليون معرفتهم ومهارتهم وكفاءاتهم عن طريق التطوير المهني المستمر (دورات تدريبية متخصصة).	8	5	1	1	2	78.8	3.94	1.39	0.353
14- يقوم مدير التدقيق الداخلي بتطوير والمحافظة على برنامج التدقيق لتأكيد وتحسين الجودة.	5	6	5	1	0	77.6	3.88	0.93	0.239
15- يقوم مدير التدقيق الداخلي بالأشراف الفعال على المدققين وتوجيههم بالشكل الصحيح وتقييم ادائهم دورياً.	9	6	1	1	0	87.0	4.35	0.86	0.198
16- يقوم ديوان الرقابة المالية بتقييم اداء قسم التدقيق الداخلي مرة واحدة على الاقل كل خمس سنوات.	4	6	3	3	1	70.5	3.53	1.23	0.349
17- يستخدم مدير التدقيق الداخلي تعبير (تم أجراءه) وفقا للمعايير الدولية المهنية لمزاولة التدقيق الداخلي في التقارير التي يرفعها الى الادارة العليا.	1	9	6	1	0	71.7	3.59	0.71	0.199
18- يقوم مدير التدقيق الداخلي بالإفصاح عن حالات عدم التقيد	3	7	6	0	1	72.9	3.65	1	0.273

بمعايير التدقيق الدولية الصـــادرة من المعهد الامريكي للمدققين الداخليين IIA.									
19- يقوم مدير التدقيق الداخلي بتبادل المعلومات وينسق النشاطات مع الجهات الرقابية الخارجية والداخلية (المفتش العام) لضمان التغطية اللازمة للأعمال وتلافي ازدواجية الجهود.	5	7	3	2	0	3.88	77.6	0.99	0.256
20- يتأكد مدير التدقيق الداخلي من أن الموارد البشرية للتدقيق الداخلي مناسبة وكافية ويتم توظيفها لتحقيق الخطة المعتمدة.	5	9	2	1	0	4.06	81.1	0.83	0.204
21- يعي المدققون الداخليون المخاطر التي يتعرضون لها من خلال خبراتهم المتراكمة.	6	10	0	1	0	4.24	84.7	0.75	0.178
22- يقوم المدققون الداخليون بتطوير وتوثيق خطة عمل لكل مهمة من مهام التدقيق الداخلي تتضمن اهدافها ونطاقها وتوقيتها والموارد المخصصة لها.	7	6	2	1	1	4	80.0	1.17	0.293
23- يشمل نطاق التدقيق بشكل شامل دراسة الأنظمة والعقود والسجلات المالية وغير المالية والموظفين المعنيين بها والممتلكات المادية المتصلة بها.	8	6	1	1	1	4.12	82.3	1.17	0.283
24- يوثق المدققون العاملون في الدائرة نتائج عملهم في اوراق	7	8	1	1	0	4.24	84.7	0.83	0.196

عمل ويحتفظون بها في ملفات خاصة.									
25- يقوم المدققون الداخليون بوضع استنتاجات ونتائج مهمة التدقيق على اساس اعمال التحليل والتقييم المناسبة.	2	12	2	1	0	3.88	77.6	0.7	0.179
26- يتضمن التقرير النهائي للإدارة بشأن نتائج التدقيق رأي المدقق الداخلي والمقترحات والاستنتاجات التي توصل اليها.	3	9	4	1	0	3.82	76.4	0.81	0.212
27- تكون التقارير الى الادارة عادة دقيقة وموضوعية وواضحة وموجزة وبناءة وكاملة وان اصدارها يكون في الوقت المناسب.	5	9	2	1	0	4.06	81.1	0.83	0.204
28- إذا احتوى التقرير النهائي على خطأ او سهو جسيم فعندها يقوم مدير التدقيق الداخلي بإبلاغ المعلومات المصححة الى كل الأطراف ذات العلاقة.	7	9	1	0	0	4.35	87.0	0.61	0.139
29- يقوم مدير التدقيق الداخلي بمراجعة التقرير النهائي قبل أصداره.	10	6	1	0	0	4.53	90.5	0.62	0.138
30- قبل ابلاغ النتائج الى الجهات الاخرى (الرقابية) يجب ان يراعى تقييم المخاطر بالنسبة للمؤسسة والتشاور مع الإدارة العليا.	4	9	2	2	0	3.88	77.6	0.93	0.239
31- يقوم مدير التدقيق الداخلي بمتابعة ما يتخذ ازاء النتائج التي تم ابلاغها الى الأدارة.	7	9	0	1	0	4.29	85.8	0.77	0.18

32- يقوم مدير التدقيق الداخلي بوضع إجراءات متابعة تكفل التحقق من ان الإجراءات التي تتخذها الإدارة قد تم تطبيقها تطبيقا فعالا.	5	10	2	0	0	83.5	0.64	0.152
الاجمالي	185	247	63	39	10	80.5	0.95	0.237

المصدر: من اعداد الباحثة بالاعتماد على مخرجات البرنامج الاحصائي spss

أمّا المعدل العام لفقرات المتغير المستقل فقد بلغ (4.03) ونسبة الاتفاق على الاستجابة (*80.5%*) و بانحراف معياري بلغ (*0.95*) و معامل اختلاف (*0.237*), وهذا يعني أن العينة بشكل عام تميل وبشكل جيد جدا إلى التأكيد على التزام المدققين الداخليين بمعايير التدقيق الداخلي لقطاع الزراعة ، ولقد لوحظ كذلك من خلال اجابات افراد العينة هيمنة مدير التدقيق الداخلي على العمل فقد نالت الفقرات التي تخص عمل مدير التدقيق الداخلي على اعلى الاوساط الحسابية الموزونة.

اما بخصوص المتغير التابع وهو قياس الإجراءات الفعلية أتجاه مخاطر التدقيق ومنها الغش والاحتيال فقد طرحت في هذا المتغير على المستجيبين (13) سؤال ، وقد احتسبت المتوسطات الحسابية الموزونة والانحرافات المعيارية ومعامل الاختلاف ونسبة الاتفاق لاستجابات افراد العينة لفقرات هذا المتغير، وكما في الجدول (*3-14*) إذ يلاحظ بأن الأوساط الحسابية الموزونة لجميع الفقرات كانت أعلى من الوسط الحسابي الفرضي البالغ (3). وقد حصلت الفقرة (2) على أعلى المتوسطات الحسابية الموزونة إذ بلغ وسطها الحسابي لهذه الفقرة (4.41), ونسبة الاتفاق للاستجابة (88.2%) وبانحراف معياري (1.18) ومعامل اختلاف (0.266), وهذا يبين التناسق النسبي لإجابات عينة الدراسة تجاه هذه الفقرة، والذي يدل كذلك على قوة ادراك المدققين في قطاع الزراعة لان يتمتع منتسبي التدقيق الرقابة الداخلية بالمؤهل الا كاديمي والمعرفة الكافية لتقييم المخاطر .في حين حصلت الفقرة (11) على أدنى المتوسطات الحسابية الموزونة إذ بلغ (*3.24*), ونسبة الاتفاق (*64.7%*) و بانحراف معياري بلغ (1.3) ، ومعامل اختلاف (0.402) ، وهذا يدل على ارتفاع مستوى المخاطر في قطاع االزراعة .

جدول رقم (3 -14)
وصف فقرات قياس الإجراءات الفعلية أتجاه مخاطر التدقيق ومنها الغش والاحتيال في قطاع الزراعة

الفقرات	اتفق تماما	اتفق	محايد	لا اتفق	لا اتفق تماما	الوسط الحسابي الموزون	نسبة الاتفاق %	الانحراف المعياري	معامل الاختلاف

1- يناقش المدير التنفيذي مع قسم التدقيق الداخلي المخاطر التي قد يتعرض لها المدققون اثناء عملهم.	4	10	1	1	1	3.88	77.6	1.05	0.271
2- يتمتع المدققون الداخليون بالتأهيل الاكاديمي والمهني والمعرفة الوافية التي تمكنهم من تقييم مخاطر الاحتيال والحد منها.	12	3	0	1	1	4.41	88.2	1.18	0.266
3- يعي المدققون الداخليون في احتمال حدوث حالات جسيمة من الأخطاء او الاحتيال.	4	8	5	0	0	3.94	78.8	0.75	0.19
4- يحقق نشاط التدقيق الداخلي قيمة مضافة للدائرة عندما يقدم تأكيدا موضوعيا وثيق الصلة يسهم في فاعلية وكفاءة عمليات الحوكمة وادارة المخاطر والرقابة.	6	8	3	0	0	4.18	83.5	0.73	0.174
5- يضع مدير التدقيق الداخلي خطط مرتكزة على المخاطر لتحديد أولويات نشاط التدقيق الداخلي بما يتماشى مع أهداف الوزارة.	4	9	3	1	0	3.94	78.8	0.83	0.21
6- يقوم مدير التدقيق الداخلي بابلاغ الإدارة العليا ومجلس الأدارة عن الاحتمالات الهامة للتعرض لمخاطر الاحتيال.	5	11	1	0	0	4.24	84.7	0.56	0.133
7- يقوم نشاط التدقيق الداخلي بتقييم احتمال حدوث الاحتيال وكيف تقوم الدائرة بأدارة مخاطر الاحتيال.	2	12	2	1	0	3.8	77.6	0.7	0.179
8- يأخذ المدققون الداخليون في اعتبارهم عند تطوير أهداف مهمة التدقيق احتمال وجود اخطاء هامة أو احتيال.	4	10	1	2	0	3.9	78.8	0.9	0.228
9- يناقش مدير التدقيق الداخلي مع الأدارة العليا مستوى قبول المخاطر.	4	10	1	2	0	3.9	78.8	0.9	0.228
10- إذا لم يتم حسم مسألة القرار بشأن المستوى المقبول للمخاطر فعلى المدقق الداخلي رفع المسألة الى الجهات العليا لحسمها.	6	9	1	1	0	4.1	83.5	0.81	0.194

11- يعد مستوى المخاطر الخاصة بالاحتيال في الدائرة قليل نسبياً.	3	5	4	3	2	3.2	64.7	1.3	0.402
12 - يتم مراجعة التحديات التي تواجه المدققين الداخليين بشكل دوري فيما يخص الاحتيال والغش.	4	10	2	1	0	4	80.0	0.79	0.198
13- لدى المدققين الداخلين في الدائرة خبرة جيدة في قضايا الاحتيال التي تتعرض لها الدائرة وكيفية التخطيط لها بشكل فعال.	4	11	2	0	0	4.1	82.3	0.6	0.146
الاجمالي	62	116	26	13	4	3.9	79.8	0.89	0.224

المصدر: من اعداد الباحثة بالاعتماد على مخرجات البرنامج الاجصائي spss

أمّا المعدل العام لفقرات متغير الإجراءات الفعلية أتجاه مخاطر التدقيق ومنها الغش والاحتيال فقد بلغ (3.99) وبنسبة اتفاق (79.8%) وبانحراف معياري بلغ (0.89) ومعامل اختلاف (0224) و يعني ذلك أن العاملين في قسم الرقابة والتدقيق الداخلي يميلون بشكل عام نحو اتخاذهم لإجراءات فعلية بخصوص موضوع الغش والاحتيال وضرورة ان يحقق عملهم منع او التقليل والى اقل حد ممكن من تلك الحالات في قطاع الزراعة.

ث- قطاع المصارف

يظهر من الجدول (*3-15*)نتيجة الاستبيان الخاص بمدى التزام المدققين الداخليين بمعايير التدقيق الداخلي في قطاع المصارف، ومن خلال (32) سؤال ،ويظهر في الجدول أدناه المتوسطات الحسابية الموزونة, ونسب الاتفاق ، والانحرافات المعيارية, ومعاملات الاختلاف لفقرات المتغير المستقل. إذ يُلاحَظ بأن الأوساط الحسابية الموزونة لجميع الفقرات كانت أعلى من الوسط الحسابي الفرضي البالغ (3). وقد حصلت الفقرة (31) على أعلى المتوسطات الحسابية إذ بلغ وسطها الحسابي لهذه الفقرة (4.5) على التوالي وبنسبة اتفاق (90%) و بانحراف معياري (0.52) ،ومعامل اختلاف (0.11) مما يعني قوة اتساق اجابات افراد العينة حول الفقرة المذكورة،وكذلك التزام المؤسسات العاملة في قطاع المصارف بها.في حين حصلت الفقرة (16) على أدنى المتوسطات الحسابية الموزونة إذ بلغ (3.88), ونسبة الاتفاق (77.5%) و بانحراف معياري بلغ (0.72)، ومعامل اختلاف (0.19).وهذا يدل على عدم اتفاق المدققين الداخليين في المؤسسات العاملة في قطاع المصارف على هذه الفقرة قياسا بالفقرات الاخرى.

جدول رقم (3-15)
وصف فقرات مدى التزام المدققين الداخليين بمعايير التدقيق الداخلي لقطاع المصارف

الفقرات	اتفق تماما	اتفق	محايد	لا اتفق	لا اتفق تماما	الوسط الحسابي الموزون	نسبة الاتفاق %	الانحراف المعياري	معامل الاختلاف
1- يتم تحديد غرض وسلطة ومسؤولية قسم التدقيق الداخلي رسميا من الجهات ذات العلاقة (ديوان الرقابة المالية، وزارة المالية الوزارة المعنية والتشريعات والقوانين والتعليمات ذات العلاقة).	8	5	2	1	0	4.25	85.0	0.93	0.22
2- يقدم قسم التدقيق الداخلي الى الادارة خدمات استشارية كلما طلب منه ذلك.	6	8	1	0	1	4.13	82.5	1.02	0.25
3- نشاط التدقيق الداخلي يتسم بالاتي: أ- الاستقلالية ب-الموضوعية والحيادية	7	7	1	0	1	4.19	83.7	1.05	0.25
4- يكون مدير التدقيق الداخلي مرتبطا من الناحية الادارية بالرئيس الاعلى للدائرة.	9	4	0	2	1	4.13	82.5	1.31	0.32
5- يقدم مدير التدقيق الداخلي للرئيس الاعلى للدائرة خطة القسم وأداء نشاطه خلال السنة.	7	5	1	2	1	3.94	78.7	1.29	0.33
6- لا يوجد تدخل بعمل المدققين الداخليين من قبل:- أ-الادارة العليا ب-الجهات ذات العلاقة بعمل المدققين	10	2	3	1	0	4.31	86.2	1.01	0.24
7- لا يوجد لدى اي من المدققين الداخلين تضارب المصالح في الدائرة.	7	5	3	1	0	4.13	82.5	0.96	0.23
8- يتم اخبار الجهات العليا (وزير) او (المفتش العام) في حال تعرض المدقق انتهاك لاستقلاليته.	10	3	3	0	0	4.44	88.7	0.81	0.18

9- لا يقوم المدققون الداخليون في الدائرة بتدقيق العمليات التي سبق وان اشتركوا بها كأعضاء في لجان.	11	3	0	2	0	4.44	88.7	1.03	0.23
10- يمتلك المدققون الداخليون التأهيل العلمي والعملي لتأدية عملهم بكفاءة وفاعلية.	7	5	2	1	1	4	80.0	1.21	0.3
11- لدى المدققين الداخليين المعرفة بالمخاطر والضوابط الرقابية الرئيسية المتعلقة بتقنية المعلومات المحاسبية.	9	5	2	0	0	4.44	88.7	0.73	0.16
12- يقوم المدققون الداخليون ببذل العناية والمهارة المهنية اللازمة.	8	6	1	1	0	4.31	86.2	0.87	0.2
13- يطور المدققون الداخليون معرفتهم ومهارتهم وكفاءاتهم عن طريق التطوير المهني المستمر (دورات تدريبية متخصصة).	9	4	1	1	1	4.19	83.7	1.22	0.29
14- يقوم مدير التدقيق الداخلي بتطوير والمحافظة على برنامج التدقيق لتأكيد وتحسين الجودة.	10	3	2	1	0	4.38	87.5	0.96	0.22
15- يقوم مدير التدقيق الداخلي بالأشراف الفعال على المدققين وتوجيههم بالشكل الصحيح وتقييم ادائهم دورياً.	8	5	2	1	0	4.25	85.0	0.93	0.22
16- يقوم ديوان الرقابة المالية بتقييم اداء قسم التدقيق الداخلي مرة واحدة على الاقل كل خمس سنوات.	3	8	5	0	0	3.88	77.5	0.72	0.19
17- يستخدم مدير التدقيق الداخلي تعبير (تم أجراءه) وفقا للمعايير الدولية المهنية لمزاولة التدقيق الداخلي في التقارير التي يرفعها الى الادارة العليا.	4	9	3	0	0	4.06	81.2	0.68	0.17
18- يقوم مدير التدقيق الداخلي بالإفصاح عن حالات عدم التقيد بمعايير التدقيق الدولية الصادرة من المعهد الامريكي للمدققين الداخليين IIA.	7	4	5	0	0	4.13	82.5	0.89	0.21
19- يقوم مدير التدقيق الداخلي بتبادل المعلومات وينسق النشاطات مع الجهات الرقابية الخارجية والداخلية (المفتش العام) لضمان التغطية اللازمة للأعمال وتلافي ازدواجية الجهود.	6	7	3	0	0	4.19	83.7	0.75	0.18
20- يتأكد مدير التدقيق الداخلي من أن الموارد البشرية للتدقيق الداخلي مناسبة وكافية ويتم توظيفها لتحقيق الخطة المعتمدة.	3	9	4	0	0	3.94	78.7	0.68	0.17

21- يعي المدققون الداخليون المخاطر التي يتعرضون لها من خلال خبراتهم المتراكمة.	6	8	2	0	0	4.25	85.0	0.68	0.16
22- يقوم المدققون الداخليون بتطوير وتوثيق خطة عمل لكل مهمة من مهام التدقيق الداخلي تتضمن اهدافها ونطاقها وتوقيتها والموارد المخصصة لها.	5	9	1	1	0	4.13	82.5	0.81	0.2
23- يشمل نطاق التدقيق بشكل شامل دراسة الأنظمة والعقود والسجلات المالية وغير المالية والموظفين المعنيين بها والممتلكات المادية المتصلة بها.	6	8	2	0	0	4.25	85.0	0.68	0.16
24- يوثق المدققون العاملون في الدائرة نتائج عملهم في اوراق عمل ويحتفظون بها في ملفات خاصة.	6	8	2	0	0	4.25	85.0	0.68	0.16
25- يقوم المدققون الداخليون بوضع استنتاجات ونتائج مهمة التدقيق على اساس اعمال التحليل والتقييم المناسبة.	4	9	2	1	0	4	80.0	0.82	0.2
26- يتضمن التقرير النهائي للإدارة بشأن نتائج التدقيق رأي المدقق الداخلي والمقترحات والاستنتاجات التي توصل اليها.	6	9	1	0	0	4.31	86.2	0.6	0.14
27- تكون التقارير الى الادارة عادة دقيقة وموضوعية وواضحة وموجزة وبناءة وكاملة وان اصدار ها يكون في الوقت المناسب.	6	8	2	0	0	4.25	85.0	0.68	0.16
28- إذا احتوى التقرير النهائي على خطأ او سهو جسيم فعندها يقوم مدير التدقيق الداخلي بإبلاغ المعلومات المصححة الى كل الأطراف ذات العلاقة.	7	9	0	0	0	4.44	88.7	0.51	0.12
29- يقوم مدير التدقيق الداخلي بمراجعة التقرير النهائي قبل أصداره.	8	6	2	0	0	4.38	87.5	0.72	0.16
30- قبل ابلاغ النتائج الى الجهات الاخرى (الرقابية) يجب ان يراعى تقييم المخاطر بالنسبة للمؤسسة والتشاور مع الإدارة العليا.	5	10	0	1	0	4.19	83.7	0.75	0.18
31- يقوم مدير التدقيق الداخلي بمتابعة ما يتخذ ازاء النتائج التي تم ابلاغها الى الأدارة.	8	8	0	0	0	4.5	90.0	0.52	0.11
32- يقوم مدير التدقيق الداخلي بوضع إجراءات متابعة تكفل التحقق من ان الإجراءات التي تتخذها الإدارة قد تم تطبيقها تطبيقا فعالا.	5	9	2	0	0	4.19	83.7	0.66	0.16
الاجمالي	221	208	60	17	6	4.21	84.2	0.86	0.2

المصدر: من اعداد الباحثة بالاعتماد على مخرجات البرنامج الاحصائي spss

أمّا المعدل العام لفقرات المتغير المستقل فقد بلغ (4.21) ونسبة الاتفاق للاستجابة (*84.2%*) و بانحراف معياري بلغ (*0.86*) و معامل اختلاف (*0.2*), وهذا يعني أن العينة بشكل عام تميل وبشكل جيد جدا إلى التأكيد على التزام المدققين الداخليين بمعايير التدقيق الداخلي لقطاع المصارف ، ولقد لوحظ كذلك من خلال اجابات افراد العينة هيمنة مدير التدقيق الداخلي على العمل فقد نالت الفقرات التي تخص عمل مدير التدقيق الداخلي على اعلى الاوساط الحسابية الموزونة.

اما بخصوص المتغير التابع وهو قياس الإجراءات الفعلية أتجاه مخاطر التدقيق ومنها الغش والاحتيال فقد طرحت في هذا المتغير على المستجيبين (13) سؤال ، وقد احتسبت المتوسطات الحسابية الموزونة والانحرافات المعيارية ومعامل الاختلاف ونسبة الاتفاق لاستجابات افراد العينة لفقرات هذا المتغير، وكما في الجدول(*3- 16*), إذ يلاحظ بأن الأوساط الحسابية الموزونة لجميع الفقرات كانت أعلى من الوسط الحسابي الفرضي البالغ (3). وقد حصلت الفقرة (10) على أعلى المتوسطات الحسابية الموزونة إذ بلغ وسطها الحسابي لهذه الفقرة (4.38), ونسبة الاتفاق للاستجابة (87.5%) وبانحراف معياري (0.62) ومعامل اختلاف (0.14), وهذا يبين التناسق النسبي لإجابات عينة البحث تجاه هذه الفقرة، والذي يدل كذلك على قوة ادراك المدققين الداخليين في قطاع المصارف ان القرار النهائي بشان حسم أي خلاف هو الجهات العليا .في حين حصلت الفقرة (11) على أدنى المتوسطات الحسابية الموزونة إذ بلغ (3.69), ونسبة الاتفاق (*73.7* %) و بانحراف معياري بلغ (0.87) ، ومعامل اختلاف (0.24) ، و هذا يدل على ارتفاع مستوى المخاطر في قطاع المصارف .

جدول رقم (3 - 16)

وصف فقرات قياس الإجراءات الفعلية أتجاه مخاطر التدقيق ومنها الغش والاحتيال في قطاع المصارف

الفقرات	اتفق تماما	اتفق	محايد	لا اتفق	لا اتفق تماما	الوسط الحسابي الموزون	نسبة الاتفاق %	الانحراف المعياري	معامل الاختلاف
1- يناقش المدير التنفيذي مع قسم التدقيق الداخلي المخاطر التي قد يتعرض لها المدققون اثناء عملهم.	4	9	3	0	0	4.06	81.2	0.68	0.17
2- يتمتع المدققون الداخليون بالتأهيل الاكاديمي والمهني والمعرفة الوافية التي تمكنهم من تقييم مخاطر الاحتيال والحد منها.	3	9	4	0	0	3.94	78.7	0.68	0.17
3- يعي المدققون الداخليون في احتمال حدوث حالات جسيمة من الأخطاء او الاحتيال.	4	10	1	1	0	4.06	81.2	0.77	0.19

4- يحقق نشـــاط التدقيق الداخلي قيمة مضـــافة للدائرة عندما يقدم تأكيدا موضوعيا وثيق الصلة يسهم في فاعلية وكفاءة عمليات الحوكمة وادارة المخاطر والرقابة.	6	7	3	0	0	4.19	83.7	0.75	0.18
5- يضع مدير التدقيق الداخلي خطط مرتكزة على المخـاطر لتحديد أولويات نشـاط التدقيق الداخلي بما يتماشى مع أهداف الوزارة.	7	7	2	0	0	4.31	86.2	0.7	0.16
6- يقوم مدير التدقيق الداخلي بـإبلاغ الإدارة العليـا ومجلس الأدارة عن الاحتمالات الهامة للتعرض لمخاطر الاحتيال.	7	7	1	1	0	4.25	85.0	0.86	0.2
7- يقوم نشاط التدقيق الداخلي بتقييم احتمال حدوث الاحتيال وكيف تقوم الـدائرة بـأدارة مخاطر الاحتيال.	5	10	1	0	0	4.25	85.0	0.58	0.14
8- يأخذ المدققون الداخليون في اعتبـارهم عنـد تطوير أهداف مهمة التدقيق احتمال وجود اخطاء هامة أو احتيال.	6	8	2	0	0	4.25	85.0	0.68	0.16
9- ينـاقش مـدير التـدقيق الـداخلي مع الأدارة العليـا مستوى قبول المخاطر.	4	8	4	0	0	4	80.0	0.73	0.18
10- إذا لم يتم حسـم مسـألة القرار بشـأن المسـتوى المقبول للمخاطر فعلى المدقق الداخلي رفع المســألة الى الجهات العليا لحسمها.	7	8	1	0	0	4.38	87.5	0.62	0.14
11- يعد مســتوى المخـاطر الخاصــة بالاحتيال في الدائرة قليل نسبياً.	2	9	3	2	0	3.69	73.7	0.87	0.24
12 - يتم مراجعـة التحـديـات التي تواجه المدققين الداخليين بشــكـل دوري فيمـا يخص الاحتيال والغش.	6	7	3	0	0	4.19	83.7	0.75	0.18
13- لـدى المـدققين الـداخلين في الـدائرة خبرة جيـدة في قضــايا الاحتيال التي تتعرض	6	3	5	1	1	3.75	75.0	1.24	0.33

لهـا الـدائرة وكيفيـة التخطيط لها بشكل فعال.									
الاجمالي	67	102	33	5	1	4.1	82.0	0.78	0.19

المصدر: من اعداد الباحثة بالاعتماد على مخرجات البرنامج الاحصائي spss

أمّا المعدل العام لفقرات بمتغير الإجراءات الفعلية أتجاه مخاطر التدقيق ومنها الغش والاحتيال فقد بلغ (4.1) وبنسبة اتفاق (82.02%) وبانحراف معياري بلغ (0.78) ومعامل اختلاف (*0.19*), و يعني ذلك أن العاملين في قسم الرقابة والتدقيق الداخلي يميلون بشكل عام وبنسبة جيدة جدا نحو اتخاذهم لإجراءات فعلية بخصوص موضوع الغش والاحتيال وضرورة ان يحقق عملهم منع او التقليل والى اقل حد ممكن من تلك الحالات في قطاع المصارف.

ج- قطاع الصناعة

يظهر من الجدول (*3-17*)نتيجة الاســتبيان الخاص بمدى التزام المدققين الداخليين بمعايير التدقيق الداخلي في قطاع الصـناعة، ومن خلال (32) سـؤال ،ويظهر في الجدول أدناه المتوسـطات الحسـابية الموزونة, ونسـب الاتفاق ، والانحرافات المعيارية, ومعاملات الاختلاف لفقرات المتغير المستقل. إذ يُلاحَظ بأن الأوسـاط الحسـابية الموزونة لجميع الفقرات كانت أعلى من الوسـط الحسـابي الفرضـي البالغ (3). وقد حصـلت الفقرة (5) على أعلى المتوسطات الحسابية إذ بلغ وسطها الحسابي لهذه الفقرة (4.7) وبنسبة اتفاق (94%) و بانحراف معياري (0.48) ،ومعامل اختلاف (0.1) مما يعني قوة اتســاق اجابات افراد العينة حول الفقرة المذكورة،وكذلك التزام المؤسـسـات العاملة في قطاع الصـناعة بها ، وان لرئيس الدائرة دور مهم في الالتزام بمعايير التدقيق الداخلي .في حين حصـلت الفقرتين (13 و18) على أدنى المتوسطات الحسابية الموزونة إذ بلغ (2.8)، وهي قيمة اقل حتى من الوسـط الفرضـي ، ونسـبة الاتفاق (56%) و بانحراف معياري بلغ (0.92 و 1.14) على التوالي ، ومعامل اختلاف (0.33 و 0.41) على التوالي .وهذا يدل على عدم اتفاق المدققين الداخليين في المؤســســات العاملة في قطاع الصناعة على هاتين الفقرتين قياسا بالفقرات الاخرى، بل انه يؤشر حالة ضعف كبيرة في مواكبة المدققين للتطورات الخاصــة في عملهم مما ســينعكس ســلبا على ادائهم. كما انهما نالتا اكبر معامل اختلاف ما يعني قوة تشتت اجابات افراد العينة بخصوصها.

جدول رقم (3 -17)
وصف فقرات مدى التزام المدققين الداخليين بمعايير التدقيق الداخلي لقطاع الصناعة

الفقرات	اتفق تماما	اتفق	محايد	لا اتفق	لا اتفق تماما	الوسط الحسابي الموزون	نسبة الاتفاق %	الانحراف المعياري	معامل الاختلاف

1- يتم تحديد غرض وسلطة ومسؤولية قسم التدقيق الداخلي رسميا من الجهات ذات العلاقة (ديوان الرقابة المالية، وزارة المالية الوزارة المعنية والتشريعات والقوانين والتعليمات ذات العلاقة).	6	4	0	0	0	4.6	92.0	0.52	0.11
2- يقدم قسم التدقيق الداخلي الى الادارة خدمات استشارية كلما طلب منه ذلك.	1	8	0	1	0	3.9	78.0	0.74	0.19
3- نشاط التدقيق الداخلي يتسم بالاتي: أ- الاستقلالية ب- الموضوعية والحيادية	5	2	2	1	0	4.1	82.0	1.1	0.27
4- يكون مدير التدقيق الداخلي مرتبطا من الناحية الادارية بالرئيس الاعلى للدائرة.	6	4	0	0	0	4.6	92.0	0.52	0.11
5- يقدم مدير التدقيق الداخلي للرئيس الاعلى للدائرة خطة القسم وأداء نشاطه خلال السنة.	7	3	0	0	0	4.7	94.0	0.48	0.1

6- لا يوجد تدخل بعمل المدققين الداخليين من قبل:- أ-الادارة العليا ب-الجهات ذات العلاقة بعمل المدققين	1	5	0	4	0	3.3	66.0	1.16	0.35
7- لا يوجد لدى اي من المدققين الداخلين تضارب المصالح في الدائرة.	2	7	1	0	0	4.1	82.0	0.57	0.14
8- يتم اخبار الجهات العليا (وزير) او (المفتش العام) في حال تعرض المدقق اعاقة لاستقلاليته.	1	5	2	1	1	3.4	68.0	1.17	0.35
9- لا يقوم المدققون الداخليون في الدائرة بتدقيق العمليات التي سبق وان اشتركوا بها كأعضاء في لجان.	2	6	0	2	0	3.8	76.0	1.03	0.27
10- يمتلك المدققون الداخليون التأهيل العلمي والعملي لتأدية عملهم بكفاءة وفاعلية.	6	4	0	0	0	4.6	92.0	0.52	0.11
11- لدى المدققين الداخليين المعرفة بالمخاطر والضوابط الرقابية الرئيسية المتعلقة بتقنية المعلومات المحاسبية.	0	7	2	1	0	3.6	72.0	0.7	0.19
12- يقوم المدققون الداخليون ببذل	2	7	1	0	0	4.1	82.0	0.57	0.14

								العناية والمهارة المهنية اللازمة.
0.33	0.92	56.0	2.8	0	5	2	3	0	13- يطور المدققون الداخليون معرفتهم ومهاراتهم وكفاءاتهم عن طريق التطوير المهني المستمر (دورات تدريبية متخصصة).
0.17	0.63	76.0	3.8	0	0	3	6	1	14- يقوم مدير التدقيق الداخلي بتطوير والمحافظة على برنامج التدقيق لتأكيد وتحسين الجودة.
0.1	0.42	84.0	4.2	0	0	0	8	2	15- يقوم مدير التدقيق الداخلي بالأشراف الفعال على المدققين وتوجيههم بالشكل الصحيح وتقييم ادائهم دورياً.
0.11	0.48	86.0	4.3	0	0	0	7	3	16- يقوم ديوان الرقابة المالية بتقييم اداء قسم التدقيق الداخلي مرة واحدة على الاقل كل خمس سنوات.
0.41	1.2	58.0	2.9	0	6	0	3	1	17- يستخدم مدير التدقيق الداخلي تعبير (تم أجراءه) وفقا للمعايير الدولية المهنية لمزاولة التدقيق الداخلي في التقارير التي يرفعها الى الادارة العليا.

18- يقوم مدير التدقيق الداخلي بالإفصاح عن حالات عدم التقيد بمعايير التدقيق الدولية الصادرة من المعهد الامريكي للمدققين الداخليين IIA.	1	2	1	6	0	2.8	56.0	1.14	0.41
19- يقوم مدير التدقيق الداخلي بتبادل المعلومات وينسق النشاطات مع الجهات الرقابية الخارجية والداخلية (المفتش العام) لضمان التغطية اللازمة للأعمال وتلافي ازدواجية الجهود.	1	8	0	1	0	3.9	78.0	0.74	0.19
20- يتأكد مدير التدقيق الداخلي من أن الموارد البشرية للتدقيق الداخلي مناسبة وكافية ويتم توظيفها لتحقيق الخطة المعتمدة.	3	4	2	1	0	3.9	78.0	0.99	0.25
21- يعي المدققون الداخليون المخاطر التي يتعرضون لها من خلال خبراتهم المتراكمة.	2	5	1	2	0	3.7	74.0	1.06	0.29
22- يقوم المدققون الداخليون بتطوير وتوثيق خطة عمل لكل مهمة من مهام	2	5	2	1	0	3.8	76.0	0.92	0.24

التدقيق الداخلي تتضمن اهدافها ونطاقها وتوقيتها والممـــوارد المخصصة لها.								
23- يشمل نطاق التدقيق بشكل شامل دراسة الأنظمة والعقود والسجلات المالية وغير المالية والموظفين المعنيين بها والممتلكات المادية المتصلة بها.	5	4	1	0	0	4.4	88.0	0.7	0.16
24- يوثق المدققون العاملون في الدائرة نتائج عملهم في اوراق عمل ويحتفظون بها في ملفات خاصة.	6	3	0	1	0	4.4	88.0	0.97	0.22
25- يقوم المدققون الداخليون بوضع استنتاجات ونتائج مهمة التدقيق على اساس اعمال التحليل والتقييم المناسبة.	1	7	1	0	1	3.7	74.0	1.06	0.29
26- يتضمن التقرير النهائي للإدارة بشأن نتائج التدقيق رأي المدقق الداخلي والمقترحات والاستنتاجات التي توصل اليها.	1	6	2	1	0	3.7	74.0	0.82	0.22
27- تكون التقارير الى الادارة عادة دقيقة وموضوعية	2	6	2	0	0	4	80.0	0.67	0.17

وواضحة وموجزة وبناءة وكاملة وان اصدارها يكون في الوقت المناسب.								
28- إذا احتوى التقرير النهائي على خطأ او سهو جسيم فعندها يقوم مدير التدقيق الداخلي بإبلاغ المعلومات المصححة الى كل الأطراف ذات العلاقة.	**1**	**9**	**0**	**0**	**0**	**4.1**	**82.0**	**0.32**	**0.08**
29- يقوم مدير التدقيق الداخلي بمراجعة التقرير النهائي قبل أصداره.	**2**	**8**	**0**	**0**	**0**	**4.2**	**84.0**	**0.42**	**0.1**
30- قبل ابلاغ النتائج الى الجهات الاخرى (الرقابية) يجب ان يراعى تقييم المخاطر بالنسبة للمؤسسة والتشاور مع الإدارة العليا.	**2**	**8**	**0**	**0**	**0**	**4.2**	**84.0**	**0.42**	**0.1**
31- يقوم مدير التدقيق الداخلي بمتابعة ما يتخذ ازاء النتائج التي تم ابلاغها الى الأدارة.	**7**	**2**	**1**	**0**	**0**	**4.6**	**92.0**	**0.7**	**0.15**
32- يقوم مدير التدقيق الداخلي بوضع إجراءات متابعة تكفل التحقق من ان الإجراءات التي تتخذها الإدارة قد تم تطبيقها تطبيقا فعالا.	**6**	**2**	**1**	**1**	**0**	**4.3**	**86.0**	**1.06**	**0.25**
الاجمالي	**88**	**168**	**27**	**35**	**2**	**3.95**	**79.00**	**0.92**	**0.23**

المصدر: من اعداد الباحثة بالاعتماد على مخرجات البرنامج الاحصائي spss

أمّا المعدل العام لفقرات المتغير المستقل فقد بلغ (3.95) ونسبة الاتفاق للاستجابة (79.06%) و بانحراف معياري بلغ (0.92) و معامل اختلاف (0.23), وهذا يعني أن العينة بشكل عام تميل وبشكل جيد إلى التأكيد على التزام المدققين الداخليين بمعايير التدقيق الداخلي لقطاع الصناعة ، ولقد لوحظ كذلك من

خلال اجابات افراد العينة هيمنة مدير التدقيق الداخلي على العمل فقد نالت الفقرات التي تخص عمل مدير التدقيق الداخلي على اعلى الاوساط الحسابية الموزونة.

اما بخصـــوص المتغير التابع وهو قياس الإجراءات الفعلية أتجاه مخاطر التدقيق ومنها الغش والاحتيال فقد طرحت في هذا المتغير على المستجيبين (13) سؤال ، وقد احتسبت المتوسطات الحسابية الموزونة والانحرافات المعيارية ومعامل الاختلاف ونسبة الاتفاق لاستجابات افراد العينة لفقرات هذا المتغير، وكما في الجدول(3-18), إذ يلاحظ بأن الأوســاط الحســابية الموزونة لجميع الفقرات كانت أعلى من الوســط الحسـابي الفرضـي البالغ (3). وقد حصـلت الفقرة (4) على أعلى المتوسـطات الحسـابية الموزونة إذ بلغ وسـطها الحسـابي لهذه الفقرة (4.6), ونسـبة الاتفاق للاسـتجابة (92%) وبانحراف معياري (0.52) ومعامل اختلاف (0.11), وهذا يبين التناسـق النسـبي لإجابات عينة الدراسـة تجاه هذه الفقرة، والذي يدل كذلك على قوة ادراك المدققين في قطاع الصـناعة لاهمية عملهم في مجال تعزيز قيمة منظماتهم .في حين حصـلت الفقرة (11) على أدنى المتوسـطات الحسـابية الموزونة إذ بلغ (2.7), ونسـبة الاتفاق (*54*%) و بانحراف معياري بلغ (1.06) ، ومعامل اختلاف (0.39) ، وهذا يدل على عدم اتفاق العاملين في التدقيق الداخلي على قلة مستويات الخطر في المؤسسة.

جدول رقم (3- 18)

وصف فقرات قياس الإجراءات الفعلية أتجاه مخاطر التدقيق ومنها الغش والاحتيال في قطاع الصناعة

الفقرات	اتفق تماما	اتفق	محايد	لا اتفق	لا اتفق تماما	الوسط الحسابي الموزون	نسبة الاتفاق %	الانحراف المعياري	معامل الاختلاف
1- يناقش المدير التنفيذي مع قسم التدقيق الداخلي المخاطر التي قد يتعرض لها المدققون اثناء عملهم.	1	4	4	1	0	3.5	70.0	0.85	0.24
2- يتمتع المدققون الداخليون بالتأهيل الاكاديمي والمهني والمعرفة الوافية التي تمكنهم من تقييم مخاطر الاحتيال والحد منها.	1	8	0	1	0	3.9	78.0	0.74	0.19
3- يعي المدققون الداخليون في احتمال حدوث حالات جسيمة من الأخطاء او الاحتيال.	1	3	4	2	0	3.3	66.0	0.95	0.29
4- يحقق نشاط التدقيق الداخلي قيمة مضافة للدائرة عندما يقدم تأكيدا موضوعيا وثيق الصلة يسهم في فاعلية وكفاءة عمليات الحوكمة وادارة المخاطر والرقابة.	6	4	0	0	0	4.6	92.0	0.52	0.11
5- يضع مدير التدقيق الداخلي خطط مرتكزة على المخاطر لتحديد أولويات نشاط التدقيق	1	6	2	1	0	3.7	74.0	0.82	0.22

الداخلي بما يتماشى مع أهداف الوزارة.								
6- يقوم مدير التدقيق الداخلي بإبلاغ الإدارة العليا ومجلس الأدارة عن الاحتمالات الهامة للتعرض لمخاطر الاحتيال.	1	7	2	0	0	3.9	78.0	0.57	0.15
7- يقوم نشاط التدقيق الداخلي بتقييم احتمال حدوث الاحتيال وكيف تقوم الدائرة بأدارة مخاطر الاحتيال.	1	6	2	1	0	3.7	74.0	0.82	0.22
8- يأخذ المدققون الداخليون في اعتبارهم عند تطوير أهداف مهمة التدقيق احتمال وجود اخطاء هامة أو احتيال.	1	8	0	1	0	3.9	78.0	0.74	0.19
9- يناقش مدير التدقيق الداخلي مع الأدارة العليا مستوى قبول المخاطر.	1	1	5	3	0	3	60.0	0.94	0.31
10- إذا لم يتم حسم مسألة القرار بشأن المستوى المقبول للمخاطر فعلى المدقق الداخلي رفع المسألة الى الجهات العليا لحسمها.	1	7	1	1	0	3.8	76.0	0.79	0.21
11- يعد مستوى المخاطر الخاصة بالاحتيال في الدائرة قليل نسبياً.	1	1	2	6	0	2.7	54.0	1.06	0.39
12 - يتم مراجعة التحديات التي تواجه المدققين الداخليين بشكل دوري فيما يخص الاحتيال والغش.	1	5	3	1	0	3.6	72.0	0.84	0.23
13- لدى المدققين الداخلين في الدائرة خبرة جيدة في قضايا الاحتيال التي تتعرض لها الدائرة وكيفية التخطيط لها بشكل فعال.	1	2	6	1	0	3.3	66.0	0.82	0.25
الاجمالي	18	62	31	19	0	3.60	72.1	0.9	0.25

المصدر: من اعداد الباحثة بالاعتماد على مخرجات البرنامج الاحصائي spss

أمّا المعدل العام لفقرات متغير الإجراءات الفعلية أتجاه مخاطر التدقيق ومنها الغش والاحتيال فقد بلغ (3.60) وبنسبة اتفاق (72.1%) وبانحراف معياري بلغ (0.9) ومعامل اختلاف (*0.25*), و يعني ذلك أن العاملين في قسم

التدقيق الداخلي يميلون بشكل عام وبنسبة جيدة نحو اتخاذهم لإجراءات فعلية بخصوص موضوع الغش والاحتيال وضرورة ان يحقق عملهم منع او التقليل والى اقل حد ممكن من تلك الحالات في قطاع الصناعة.

بعد ان قامت الباحثة بتحليل استجابات افراد العينة لكل قطاع على حده ، وفي سبيل تكوين صورة متكاملة عن القطاعات المختارة قررت الباحثة اختبار استجابات افراد العينة في كل القطاعات ،ويظهر من جدول نتيجة الاستبيان الخاص بمدى التزام المدققين الداخليين بمعايير التدقيق الداخلي في القطاعات المختارة، ومن خلال (32) سؤال ، في الجدول (*3 - 19*) أدناه المتوسطات الحسابية الموزونة, ونسب الاتفاق ، والانحرافات المعيارية, ومعاملات الاختلاف لفقرات المتغير المستقل. إذ يُلاحَظ بأن الأوساط الحسابية الموزونة لجميع الفقرات كانت أعلى من الوسط الحسابي الفرضي البالغ (3). وقد حصلت الفقرة (*29*) على أعلى المتوسطات الحسابية إذ بلغ وسطها الحسابي لهذه الفقرة (4.30) وبنسبة اتفاق (85.9%) و بانحراف معياري (0.66) ،ومعامل اختلاف (0.15) مما يعني قوة اتساق اجابات افراد العينة حول الفقرة المذكورة،وكذلك التزام المؤسسات العاملة في القطاعات المختارة بها ،في حين حصلت الفقرة(18) على أدنى المتوسطات الحسابية الموزونة إذ بلغ (3.3)، ، ونسبة الاتفاق (65.9%) وبانحراف معياري بلغ (1) ، ومعامل اختلاف (0.3).وهذا يدل على ضعف اتفاق المدققين الداخليين العاملين في مؤسسات القطاعات المختارة على هذه الفقرة قياسا بالفقرات الاخرى، بمعنى ان مديرين التدقيق الداخلي لا يفصحون حالات عدم التقيد بالمعايير الدولية الصادرة عن المعهد الامريكي للمدققين الداخليين.

جدول رقم (3 -19)

وصف فقرات مدى التزام المدققين الداخليين بمعايير التدقيق الداخلي للقطاعات المختارة

الفقرات	اتفق تماما	اتفق	محايد	لا اتفق	لا اتفق تماما	الوسط الحسابي الموزون	نسبة الاتفاق %	الانحراف المعياري	معامل الاختلاف
1- يتم تحديد غرض وسلطة ومسؤولية قسم التدقيق الداخلي رسميا من الجهات ذات العلاقة (ديوان الرقابة المالية، وزارة المالية الوزارة المعنية والتشريعات والقوانين والتعليمات ذات العلاقة).	**45**	**89**	**16**	**4**	**0**	**4.14**	**82.7**	**0.7**	**0.17**

2- يقدم قسم التدقيق الداخلي الى الادارة خدمات استشارية كلما طلب منه ذلك.	47	81	10	15	1	4.03	80.5	0.91	0.23
3- نشـــاط التدقيق الداخلي يتسم بالاتي: أ- الاســـتقلاليـــة ب- المـوضـــوعـيـة والحيادية	66	61	22	4	1	4.21	84.2	0.83	0.2
4- يكون مـدير التـدقيق الداخلي مرتبطا من الناحية الاداريـــة بـــالرئيس الاعلى للدائرة.	78	56	5	11	4	4.25	85.0	1	0.24
5- يقـدم مـدير التـدقيق الـداخلي للرئيس الاعلى للدائرة خطة القســـم وأداء نشاطه خلال السنة.	57	71	16	8	2	4.12	82.4	0.89	0.22
6- لا يوجـد تـدخـل بعمـل المـدققين الـداخليين من قبـل:- أ-الادارة العليـا ب- الجهـات ذات العلاقـة بعمـل المدققين	39	57	26	28	4	3.64	72.8	1.12	0.31
7- لا يوجـد لـدى اي من المدققين الداخلين تضـارب المصالح في الدائرة.	42	81	25	3	3	4.01	80.2	0.83	0.21
8- يتم اخبار الجهات العليا (وزير) او (المفتش العام) في حـال تعرض المـدقق انتهاك لاستقلاليته.	36	57	37	21	3	3.66	73.2	1.04	0.28
9- لا يـقـوم الـمـدقـقـون الـداخـلـيـون فـي الـدائـرة بتدقيق العمليات التي سـبق وان اشـتركوا بها كأعضـاء في لجان.	49	47	21	32	5	3.67	73.3	1.22	0.33
10- يمـتـلـك الـمـدقـقـون الـداخليون التـأهيـل العلمي والعملي لتـأديـة عملهم بكفاءة وفاعلية.	55	72	13	13	1	4.08	81.6	0.91	0.22
11- لـدى الـمـدقـقـيـن الداخليين المعرفة بالمخاطر	41	81	26	6	0	4.02	80.3	0.77	0.19

والضـــوابط الرقـابيـة الرئيســية المتعلقة بتقنية المعلومات المحاسبية.								
12- يـقـوم الـمـدقـقـون الـداخليون ببـذل العنـايـة والمهارة المهنية اللازمة.	54	86	10	4	0	4.23	84.6	0.68	0.16
13- يـطـور الـمـدقـقـون الـداخـلـيـون مـعـرفـتـهـم ومـهـارتهم وكفـاءاتهم عن طريق التطوير المـهـنـي المســتمر (دورات تدريبية متخصصة).	52	43	26	26	7	3.69	73.9	1.23	0.33
14- يقوم مدير التدقيق الداخلي بتطوير والمحافظة على برنامج التدقيق لتأكيد وتحسين الجودة.	42	79	25	7	1	4	80.0	0.82	0.21
15- يقوم مـدير التـدقيق الداخلي بالأشـــراف الفعال على المـدققين وتوجيههم بالشـــكل الصـــحيح وتقييم ادائهم دورياً.	53	72	21	7	1	4.1	81.9	0.85	0.21
16- يقوم ديوان الرقـابـة المـاليـة بتقييم اداء قســم التدقيق الداخلي مرة واحدة عـلـى الاقـل كـل خـمـس سنوات.	29	73	31	16	5	3.68	73.6	1	0.27
17- يسـتخدم مدير التدقيق الداخلي تعبير (تم أجراءه) وفقـا للمعـايير الـدوليـة المهنيـة لمزاولـة التـدقيق الـداخلي في التقـارير التي يرفعها الى الادارة العليا.	17	61	49	27	0	3.44	68.8	0.91	0.26
18- يقوم مـدير التـدقيق الـداخلي بـالإفصـــاح عن حـالات عدم التقيد بمعايير التدقيق الدولية الصـــادرة مـن الـمـعـهـد الامـريـكـي للمدققين الداخليين IIA.	19	45	58	27	5	3.3	65.9	1	0.3
19- يقوم مـدير التـدقيق الـداخلي بتبـادل المعلومـات	33	86	29	6	0	3.95	78.9	0.75	0.19

وينسق النشاطات مع الجهات الرقابية الخارجية والداخلية (المفتش العام) لضمان التغطية اللازمة للأعمال وتلافي ازدواجية الجهود.								
20- يتأكد مدير التدقيق الداخلي من أن الموارد البشرية للتدقيق الداخلي مناسبة وكافية ويتم توظيفها لتحقيق الخطة المعتمدة.	33	80	28	13	0	3.86	77.2	0.85	0.22
21- يعي المدققون الداخليون المخاطر التي يتعرضون لها من خلال خبراتهم المتراكمة.	53	86	10	5	0	4.21	84.2	0.7	0.17
22- يقوم المدققون الداخليون بتطوير وتوثيق خطة عمل لكل مهمة من مهام التدقيق الداخلي تتضمن اهدافها ونطاقها وتوقيتها والموارد المخصصة لها.	36	89	20	8	1	3.98	79.6	0.8	0.2
23- يشمل نطاق التدقيق بشكل شامل دراسة الأنظمة والعقود والسجلات المالية وغير المالية والموظفين المعنيين بها والممتلكات المادية المتصلة بها.	53	81	18	1	1	4.19	83.9	0.71	0.17
24- يوثق المدققون العاملون في الدائرة نتائج عملهم في اوراق عمل ويحتفظون بها في ملفات خاصة.	49	77	22	6	0	4.1	81.9	0.78	0.19
25- يقوم المدققون الداخليون بوضع استنتاجات ونتائج مهمة التدقيق على اساس اعمال التحليل والتقييم المناسبة.	26	88	32	7	1	3.85	77.0	0.77	0.2
26- يتضمن التقرير النهائي للإدارة بشأن نتائج التدقيق رأي المدقق الداخلي والمقترحات	30	82	30	11	1	3.84	76.7	0.84	0.22

والاستنتاجات التي توصل اليها.								
27- تكون التقارير الى الادارة عادة دقيقة وموضوعية وواضحة وموجزة وبناءة وكاملة وان اصدارها يكون في الوقت المناسب.	38	86	26	4	0	4.03	80.5	0.72	0.18
28- إذا احتوى التقرير النهائي على خطأ او سهو جسيم فعندها يقوم مدير التدقيق الداخلي بإبلاغ المعلومات المصححة الى كل الأطراف ذات العلاقة.	47	86	16	4	1	4.13	82.6	0.75	0.18
29- يقوم مدير التدقيق الداخلي بمراجعة التقرير النهائي قبل أصداره.	61	80	11	2	0	4.3	85.9	0.66	0.15
30- قبل ابلاغ النتائج الى الجهات الاخرى (الرقابية) يجب ان يراعى تقييم المخاطر بالنسبة للمؤسسة والتشاور مع الإدارة العليا.	30	95	21	7	1	3.95	78.9	0.76	0.19
31- يقوم مدير التدقيق الداخلي بمتابعة ما يتخذ ازاء النتائج التي تم ابلاغها الى الأدارة.	45	91	15	3	0	4.16	83.1	0.67	0.16
32- يقوم مدير التدقيق الداخلي بوضع إجراءات متابعة تكفل التحقق من ان الإجراءات التي تتخذها الإدارة قد تم تطبيقها تطبيقا فعالا.	38	84	25	7	0	3.99	79.8	0.77	0.19
الاجمالي	1393	2403	740	343	49	3.96	79.2	0.89	0.23

المصدر: من اعداد الباحثة بالاعتماد على مخرجات البرنامج الاحصائي spss

أمّا المعدل العام لفقرات المتغير المستقل فقد بلغ (3.96) ونسبة الاتفاق على الاستجابة (79.2%) و بانحراف معياري بلغ (0.89) و معامل اختلاف (0.23), وهذا يعني أن العينة بشكل عام تميل وبشكل جيد إلى التأكيد على التزام المدققين الداخليين بمعايير التدقيق الداخلي للقطاعات المختارة ، ولقد لوحظ كذلك من خلال اجابات افراد العينة هيمنة مدير التدقيق الداخلي على العمل فقد نالت الفقرات التي تخص عمل مدير التدقيق الداخلي على اعلى الاوساط الحسابية الموزونة.

اما بخصوص المتغير التابع وهو قياس الإجراءات الفعلية أتجاه مخاطر التدقيق ومنها الغش والاحتيال فقد طرحت في هذا المتغير على المستجيبين (13) سؤال ، وقد احتسبت المتوسطات الحسابية الموزونة والانحرافات المعيارية ومعامل الاختلاف ونسبة الاتفاق لاستجابات افراد العينة لفقرات هذا المتغير، وكما في الجدول -20) (3, إذ يلاحظ بأن الأوساط الحسابية الموزونة لجميع الفقرات كانت أعلى من الوسط الحسابي الفرضي البالغ (3). وقد حصلت الفقرة (6) على أعلى المتوسطات الحسابية الموزونة إذ بلغ وسطها الحسابي لهذه الفقرة (4.02),

ونسبة الاتفاق للاستجابة (80.3%) وبانحراف معياري (0.78) ومعامل اختلاف (0.19), وهذا يبين التناسق النسبي لإجابات عينة الدراسة تجاه هذه الفقرة، والذي يدل كذلك على قوة ادراك المدققين في القطاعات المختارة لدور مدير التدقيق في هذا المجال .في حين حصلت الفقرة (11) على أدنى المتوسطات الحسابية الموزونة إذ بلغ (3.33), ونسبة الاتفاق (*66.6*%) و بانحراف معياري بلغ (0.99) ، ومعامل اختلاف (0.3) ، وهذا يدل على ارتفاع مستوى مخاطر الاحتيال في القطاعات المختارة.

جدول رقم (3 - 20)

وصف فقرات قياس الإجراءات الفعلية أتجاه مخاطر التدقيق ومنها الغش والاحتيال في القطاعات المختارة

الفقرات	اتفق تماما	اتفق	محايد	لا اتفق	لا اتفق تماما	الوسط الحسابي الموزون	نسبة الاتفاق %	الانحراف المعياري	معامل الاختلاف
1- يناقش المدير التنفيذي مع قسم التدقيق الداخلي المخاطر التي قد يتعرض لها المدققون اثناء عملهم.	38	78	33	20	5	3.71	74.2	1.02	0.28
2- يتمتع المدققون الداخليون بالتأهيل الاكاديمي والمهني والمعرفة الوافية التي تمكنهم من تقييم مخاطر الاحتيال والحد منها.	53	80	23	15	3	3.95	78.9	0.97	0.25
3- يعي المدققون الداخليون في احتمال حدوث حالات جسيمة من الأخطاء او الاحتيال.	40	99	23	12	0	3.96	79.2	0.8	0.2
4- يحقق نشاط التدقيق الداخلي قيمة مضافة	50	85	29	9	1	4	80.0	0.85	0.21

للدائرة عندما يقدم تأكيدا موضوعيا وثيق الصلة يسهم في فاعلية وكفاءة عمليات الحوكمة وادارة المخاطر والرقابة.									
5- يضع مدير التدقيق الداخلي خطط مرتكزة على المخاطر لتحديد أولويات نشاط التدقيق الداخلي بما يتماشى مع أهداف الوزارة.	35	92	32	12	3	3.83	76.5	0.89	0.23
6- يقوم مدير التدقيق الداخلي بإبلاغ الإدارة العليا ومجلس الأدارة عن الاحتمالات الهامة للتعرض لمخاطر الاحتيال.	45	95	27	6	1	4.02	80.3	0.78	0.19
7- يقوم نشاط التدقيق الداخلي بتقييم احتمال حدوث الاحتيال وكيف تقوم الدائرة بأدارة مخاطر الاحتيال.	26	110	26	12	0	3.86	77.2	0.75	0.19
8- يأخذ المدققون الداخليون في اعتبارهم عند تطوير أهداف مهمة التدقيق احتمال وجود اخطاء هامة أو احتيال.	33	103	31	7	0	3.93	78.6	0.73	0.18

9- يناقش مدير التدقيق الداخلي مع الأدارة العليا مستوى قبول المخاطر.	34	80	44	15	1	3.75	75.0	0.89	0.24
10- إذا لم يتم حسم مسألة القرار بشأن المستوى المقبول للمخاطر فعلى المدقق الداخلي رفع المسألة الى الجهات العليا لحسمها.	45	87	32	9	1	3.95	79.0	0.84	0.21
11- يعد مستوى المخاطر الخاصة بالاحتيال في الدائرة قليل نسبياً.	15	70	55	26	8	3.33	66.6	0.99	0.3
12 - يتم مراجعة التحديات التي تواجه المدققين الداخليين بشكل دوري فيما يخص الاحتيال والغش.	31	82	41	17	3	3.7	73.9	0.93	0.25
13- لدى المدققين الداخلين في الدائرة خبرة جيدة في قضايا الاحتيال التي تتعرض لها الدائرة وكيفية التخطيط لها بشكل فعال.	40	75	41	15	3	3.77	75.4	0.96	0.25
الاجمالي	485	1136	437	175	29	3.83	76.5	0.9	0.23

المصدر: من اعداد الباحثة بالاعتماد على مخرجات البرنامج الاحصائي spss

أمّا المعدل العام لفقرات بمتغير الإجراءات الفعلية أتجاه مخاطر التدقيق ومنها الغش والاحتيال فقد بلغ (3.83) وبنسبة اتفاق (76.5%) وبانحراف معياري بلغ (0.9) ومعامل اختلاف (*0.23*), و يعني ذلك أن العاملين في قسم الرقابة الداخلية يميلون بشكل عام وبنسبة جيدة نحو اتخاذهم لإجراءات فعلية بخصوص موضوع الغش والاحتيال وضرورة ان يحقق عملهم منع او التقليل والى اقل حد ممكن من تلك الحالات في القطاعات المختارة.

ثانيا:- تحليل استجابات العينة لديوان الرقابة المالية:

بعد ان قامت الباحثة بتحليل القطاعات المختارة كلا على حده وعلى المســـتوى الاجمالي قامت بتحليل اســـتجابات ديوان الرقابة المالية ، ويظهر من الجدول (*3- 21*)نتيجة الاســـتبيان الخاص بمدى التزام المدققين الداخليين بمعايير التدقيق الداخلي في القطاعات المختارة، ومن خلال (32) ســـؤال ،ويظهر في الجدول أدناه المتوســـطات الحســـابية الموزونة, ونســـب الاتفاق ، والانحرافات المعيارية, ومعاملات الاختلاف لفقرات المتغير المستقل. إذ يُلاحَظ بأن الأوساط الحسابية الموزونة لجميع الفقرات كانت أعلى من الوسط الحسابي الفرضي البالغ (3). وقد حصلت الفقرة (1) على أعلى المتوسطات الحسابية إذ بلغ وسطها الحسابي لهذه الفقرة (4.3) على التوالي وبنسبة اتفاق (86%) و بانحراف معياري (0.47) ،ومعامل اختلاف (0.11) مما يعني على قوة اتســـاق اجابات افراد العينة حول الفقرة المذكورة،وكذلك إدراك مدققي ديوان الرقابة المالية للاطار القانوني الذي يعمل بموجبه موظفي التدقيق الداخلي في القطاعات المعنية.في حين حصلت الفقرتين (6 و17) على أدنى المتوسطات الحسابية الموزونة إذ بلغ (3)، ونســبة الاتفاق (60%) و بانحراف معياري بلغ (1.34 و 1.03) على التوالي ، ومعامل اختلاف (0.45 و 0.34)على التوالي .وهذا يدل على اتفاق مدققي ديوان الرقابة المالية على عدم توافر الفقرتين اعلاه في القطاعات عينة الدراسة مما انعكس في ضعف الاستجابة لهما.

جدول رقم (3 - 21)

وصف فقرات مدى التزام المدققين الداخليين بمعايير التدقيق الداخلي لديوان الرقابة المالية

الفقرات	اتفق تماما	اتفق	محايد	لا اتفق	لا اتفق تماما	الوسط الحسابي الموزون	نسبة الاتفاق %	الانحراف المعياري	معامل الاختلاف
1- يتم تحديد غرض وسلطة ومسؤولية قسم التدقيق الداخلي رسميا من الجهات ذات العلاقة (ديوان الرقابة المالية، وزارة المالية الوزارة المعنية والتشريعات والقوانين والتعليمات ذات العلاقة).	**6**	**14**	**0**	**0**	**0**	**4.3**	**86.0**	**0.47**	**0.11**
2- يقدم قسم التدقيق الداخلي الى الادارة	**3**	**12**	**4**	**1**	**0**	**3.85**	**77.0**	**0.75**	**0.19**

خدمات استشارية كلما طلب منه ذلك.								
3- نشاط التدقيق الداخلي يتسم بالاتي: أ- الاستقلالية ب- الموضوعية والحيادية	5	3	5	7	0	3.3	66.0	1.22	0.37
4- يكون مدير التدقيق الداخلي مرتبطا من الناحية الادارية بالرئيس الاعلى للدائرة.	7	4	6	2	1	3.7	74.0	1.22	0.33
5- يقدم مدير التدقيق الداخلي للرئيس الاعلى للدائرة خطة القسم وأداء نشاطه خلال السنة.	3	8	9	0	0	3.7	74.0	0.73	0.2
6- لا يوجد تدخل بعمل المدققين الداخليين من قبل:- أ-الادارة العليا ب- الجهات ذات العلاقة بعمل المدققين	4	3	4	7	2	3	60.0	1.34	0.45
7- لا يوجد لدى اي من المدققين الداخلين تضارب المصالح في الدائرة.	1	11	3	4	1	3.35	67.0	1.04	0.31
8- يتم اخبار الجهات العليا (وزير) او (المفتش العام) في حال تعرض المدقق الى انتهاك لاستقلاليته.	4	7	5	4	0	3.55	71.0	1.05	0.3
9- لا يقوم المدققون الداخليون في الدائرة بتدقيق العمليات التي سبق وان اشتركوا	2	11	4	3	0	3.6	72.0	0.88	0.25

بها كأعضاء في لجان.								
10- يمتلك المدققون الداخليون التأهيل العلمي والعملي لتأدية عملهم بكفاءة وفاعلية.	5	6	4	4	1	3.5	70.0	1.24	0.35
11- لدى المدققين الداخليين المعرفة بالمخاطر والضوابط الرقابية الرئيسية المتعلقة بتقنية المعلومات المحاسبية.	5	5	6	4	0	3.55	71.0	1.1	0.31
12- يقوم المدققون الداخليون ببذل العناية والمهارة المهنية اللازمة.	5	9	0	4	2	3.55	71.0	1.36	0.38
13- يطور المدققون الداخليون معرفتهم ومهارتهم وكفاءاتهم عن طريق التطوير المهني المستمر (دورات تدريبية متخصصة).	3	5	7	5	0	3.3	66.0	1.03	0.31
14- يقوم مدير التدقيق الداخلي بتطوير والمحافظة على برنامج التدقيق لتأكيد وتحسين الجودة.	2	9	2	6	1	3.25	65.0	1.16	0.36
15- يقوم مدير التدقيق الداخلي بالأشراف الفعال على المدققين وتوجيههم بالشكل الصحيح وتقييم ادائهم دورياً.	3	12	3	2	0	3.8	76.0	0.83	0.22
16- يقوم ديوان الرقابة المالية بتقييم اداء قسم التدقيق الداخلي مرة واحدة	8	7	1	3	1	3.9	78.0	1.25	0.32

على الاقل كل خمس سنوات.								
17- يستخدم مدير التدقيق الداخلي تعبير (تم أجراءه) وفقا للمعايير الدولية المهنية لمزاولة التدقيق الداخلي في التقارير التي يرفعها الى الادارة العليا.	0	8	6	4	2	3	60.0	1.03	0.34
18- يقوم مدير التدقيق الداخلي بالإفصاح عن حالات عدم التقيد بمعايير التدقيق الدولية الصادرة من المعهد الامريكي للمدققين الداخليين IIA.	2	8	4	5	1	3.25	65.0	1.12	0.34
19- يقوم مدير التدقيق الداخلي بتبادل المعلومات وينسق النشاطات مع الجهات الرقابية الخارجية والداخلية (المفتش العام) لضمان التغطية اللازمة للأعمال وتلافي ازدواجية الجهود.	2	14	4	0	0	3.9	78.0	0.55	0.14
20- يتأكد مدير التدقيق الداخلي من أن الموارد البشرية للتدقيق الداخلي مناسبة وكافية ويتم توظيفها لتحقيق الخطة المعتمدة.	1	12	6	1	0	3.65	73.0	0.67	0.18
21- يعي المدققون الداخليون المخاطر التي يتعرضون لها من خلال خبراتهم المتراكمة.	1	8	9	2	0	3.4	68.0	0.75	0.22
22- يقوم المدققون الداخليون بتطوير وتوثيق خطة عمل لكل مهمة من مهام	0	8	7	4	1	3.1	62.0	0.91	0.29

التدقيق الداخلي تتضمن اهدافها ونطاقها وتوقيتها والموارد المخصصة لها.								
23- يشمل نطاق التدقيق بشكل شامل دراسة الأنظمة والعقود والسجلات المالية وغير المالية والموظفين المعنيين بها والممتلكات المادية المتصلة بها.	2	12	1	5	0	3.55	71.0	1	0.28
24- يوثق المدققون العاملون في الدائرة نتائج عملهم في اوراق عمل ويحتفظون بها في ملفات خاصة.	5	6	2	6	1	3.4	68.0	1.31	0.39
25- يقوم المدققون الداخليون بوضع استنتاجات ونتائج مهمة التدقيق على اساس اعمال التحليل والتقييم المناسبة.	0	9	5	6	0	3.15	63.0	0.88	0.28
26- يتضمن التقرير النهائي للإدارة بشأن نتائج التدقيق رأي المدقق الداخلي والمقترحات والاستنتاجات التي توصل اليها.	2	9	7	2	0	3.55	71.0	0.83	0.23
27- تكون التقارير الى الادارة عادة دقيقة وموضوعية وواضحة وموجزة وبناءة وكاملة وان اصدارها يكون في الوقت المناسب.	1	11	4	4	0	3.45	69.0	0.89	0.26

28- إذا احتوى التقرير النهائي على خطأ او سهو جسيم فعندها يقوم مدير التدقيق الداخلي بإبلاغ المعلومات المصححة الى كل الأطراف ذات العلاقة.	1	12	4	2	1	3.5	70.0	0.95	0.27
29- يقوم مدير التدقيق الداخلي بمراجعة التقرير النهائي قبل أصداره.	4	13	1	2	0	3.95	79.0	0.83	0.21
30- قبل ابلاغ النتائج الى الجهات الاخرى (الرقابية) يجب ان يراعى تقييم المخاطر بالنسبة للمؤسسة والتشاور مع الإدارة العليا.	3	4	7	6	0	3.2	64.0	1.06	0.33
31- يقوم مدير التدقيق الداخلي بمتابعة ما يتخذ ازاء الذتائج التي تم ابلاغها الى الأدارة.	4	10	2	4	0	3.7	74.0	1.03	0.28
32- يقوم مدير التدقيق الداخلي بوضع إجراءات متابعة تكفل التحقق من ان الإجراءات التي تتخذها الإدارة قد تم تطبيقها تطبيقا فعالا.	4	9	6	1	0	3.8	76.0	0.83	0.22
الاجمالي	98	279	138	110	15	3.52	70.4	1.02	0.29

المصدر: من اعداد الباحثة بالاعتماد على مخرجات البرنامج الاحصائي spss

أمّا المعدل العام لفقرات المتغير المستقل فقد بلغ (3.52) ونسبة الاتفاق للاستجابة (70.4%) و بانحراف معياري بلغ (1.02) و معامل اختلاف (0.29), وهذا يعني أن العينة بشكل عام تميل وبشكل جيد إلى التأكيد على التزام المدققين الداخليين بمعايير التدقيق الداخلي في القطاعات المختارة ، ولقد لوحظ

كذلك من خلال اجابات افراد العينة تركيز ديوان الرقابة المالية على الصـــيغة القانونية لعمل المدققين الداخليين وكذلك على ضرورة الالتزام بالأنظمة والتعليمات..

اما بخصـــوص المتغير التابع وهو قياس الإجراءات الفعلية أتجاه مخاطر التدقيق ومنها الغش والاحتيال فقد طرحت في هذا المتغير على المستجيبين (13) سؤال ، وقد احتسبت المتوسطات الحسابية الموزونة والانحرافات المعيارية ومعامل الاختلاف ونسبة الاتفاق لاستجابات افراد العينة لفقرات هذا المتغير، وكما في الجدول (3- 22), إذ يلاحظ بأن الأوســاط الحســابية الموزونة لجميع الفقرات كانت أعلى من الوســط الحسـابي الفرضـي البالغ (3). وقد حصـلت الفقره (8) على أعلى المتوسـطات الحسـابية الموزونة إذ بلغ الوسط الحسابي لهذه الفقرة (3.70), ونسبة الاتفاق للاستجابة (74%) على التوالي ،وبانحراف معياري (0.73) على التوالي ومعامل اختلاف (0.2), وهذا يبين التناسق النسبي لإجابات عينة الدراسة تجاه هذه الفقرات، والذي يدل كذلك على قوة ادراك العاملين في ديوان الرقابة المالية لاهمية الفقرة اعلاه في مجال عمل القطاعات المختارة .في حين حصـلت الفقرة (11) على أدنى المتوسـطات الحسـابية الموزونة إذ بلغ (2.75), ونســبة الاتفاق (55%) و بانحراف معياري بلغ (0.91) ، ومعامل اختلاف (0.33) ، وهذا يدل على ادراك ديوان الرقابة المالية لحجم المخاطر المحيطة بالمدققين العاملين في القطاعات المختارة ، وان حجم المخاطر ليس بالقليل.

جدول رقم (3 - 22)

وصف فقرات قياس الإجراءات الفعلية أتجاه مخاطر التدقيق ومنها الغش والاحتيال وفق ديوان الرقابة المالية

الفقرات	اتفق تماما	اتفق	محايد	لا اتفق	لا اتفق تماما	الوسط الحسابي الموزون	نسبة الاتفاق %	الانحراف المعياري	معامل الاختلاف
1- يناقش المدير التنفيذي مع قسم التدقيق الداخلي المخاطر التي قد يتعرض لها المدققون اثناء عملهم.	0	14	2	3	1	3.45	69.0	0.94	0.27
2- يتمتع المدققون الداخليون بالتأهيل الاكاديمي والمهني والمعرفة الوافية التي تمكنهم من تقييم مخاطر الاحتيال والحد منها.	4	8	2	4	2	3.4	68.0	1.31	0.39
3- يعي المدققون الداخليون في احتمال حدوث حالات جسيمة من الأخطاء او الاحتيال.	2	10	4	4	0	3.5	70.0	0.95	0.27
4- يحقق نشاط التدقيق الداخلي قيمة مضافة للدائرة عندما يقدم تأكيدا موضوعيا وثيق الصلة يسهم في فاعلية وكفاءة عمليات الحوكمة وادارة المخاطر والرقابة.	1	11	4	4	0	3.45	69.0	0.89	0.26

5- يضع مدير التدقيق الداخلي خطط مرتكزة على المخاطر لتحديد أولويات نشاط التدقيق الداخلي بما يتماشى مع أهداف الوزارة.	2	6	6	4	2	3.1	62.0	1.17	0.38
6- يقوم مدير التدقيق الداخلي بإبلاغ الإدارة العليا ومجلس الأدارة عن الاحتمالات الهامة للتعرض لمخاطر الاحتيال.	3	9	6	1	1	3.6	72.0	0.99	0.28
7- يقوم نشاط التدقيق الداخلي بتقييم احتمال حدوث الاحتيال وكيف تقوم الدائرة بأدارة مخاطر الاحتيال.	1	11	4	4	0	3.45	69.0	0.89	0.26
8- يأخذ المدققون الداخليون في اعتبارهم عند تطوير أهداف مهمة التدقيق احتمال وجود اخطاء هامة أو احتيال.	2	11	6	1	0	3.7	74.0	0.73	0.2
9- يناقش مدير التدقيق الداخلي مع الأدارة العليا مستوى قبول المخاطر.	3	5	8	4	0	3.35	67.0	0.99	0.29
10- إذا لم يتم حسم مسألة القرار بشأن المستوى المقبول للمخاطر فعلى المدقق الداخلي رفع المسألة الى الجهات العليا لحسمها.	4	3	10	3	0	3.4	68.0	0.99	0.29
11- يعد مستوى المخاطر الخاصة بالاحتيال في الدائرة قليل نسبياً.	0	4	9	5	2	2.75	55.0	0.91	0.33
12 - يتم مراجعة التحديات التي تواجه المدققين الداخليين بشكل دوري فيما يخص الاحتيال والغش.	1	7	6	6	0	3.15	63.0	0.93	0.3
13- لدى المدققين الداخلين في الدائرة خبرة جيدة في قضايا الاحتيال التي تتعرض لها الدائرة وكيفية التخطيط لها بشكل فعال.	3	6	2	7	2	3.05	61.0	1.32	0.43
الاجمالي	26	105	69	50	10	3.33	66.6	1.02	0.31

المصدر: اعداد الباحثة بالاعتماد على مخرجات البرنامج الاحصائيspss

أمّا المعدل العام لفقرات متغير الإجراءات الفعلية أتجاه مخاطر التدقيق ومنها الغش والاحتيال فقد بلغ (3.33) وبنسبة اتفاق (66.6%) وبانحراف معياري بلغ (1.02) ومعامل اختلاف (*0.31*), و يعني ذلك أن العاملين في ديوان الرقابة المالية يميلون الى الاعتقاد بان العاملين في التدقيق الداخلي في القطاعات المختلفة يتخذون

إجراءات فعلية بخصوص موضوع الغش والاحتيال وضرورة ان يحقق عملهم منع او التقليل والى اقل حد ممكن من تلك الحالات في القطاعات المختارة. ويبين الجدول ادناه مقارنة بين القطاعات المختلفة.

جدول رقم(3 - 23)
مقارنة القطاعات الداخلة ضمن الدراسة

ت	القطاع	الوسط الحسابي الموزون لالتزام المدققين الداخليين بمعايير التدقيق الداخلي	الوسط الحسابي الموزون للإجراءات الفعلية أتجاه مخاطر التدقيق	التزام المدققين الداخليين بمعايير التدقيق الداخلي		الإجراءات الفعلية أتجاه مخاطر التدقيق	
				اعلى وسط حسابي والفقرة	اقل وسط حسابي والفقرة	اعلى وسط حسابي والفقرة	اقل وسط حسابي والفقرة
1	التعليم	3.14	3.81	الفقرة 21 بوسط 4.32	الفقرة 18 بوسط 3.05	الفقرة 4 بوسط 4.07	الفقرة 1 بوسط 3.45
2	الخدمات	4.03	3.94	الفقرة 29 بوسط 4.37	الفقرة 18 بوسط 3.31	الفقرة 3 بوسط 4.22	الفقرة 11 بوسط حسابي 3.41
3	الزراعة	4.03	3,99	الفقرة 29 بوسط 4.53	الفقرة 9 بوسط3.24	الفقرة 2 بوسط 4.41	الفقرة 11 بوسط 3.24
4	المصارف	4.21	4.1	الفقرة 31 بوسط 4.5	الفقرة 16 بوسط 3.88	الفقرة 10 بوسط 4.38	الفقرة 11 بوسط 3.69
5	الصناعة	3.95	3.60	الفقرة 5 بوسط 4.7	الفقرتين 13 و 18 بوسط 2.8	الفقرة 4 بوسط 4.6	الفقرة 11 بوسط 2.7
6	اجمالي القطاعات	3.96	3.83	الفقرة 29 بوسط 4.30	الفقرة 18 بوسط 3.3	الفقرة 6 بوسط 4.02	الفقرة 11 بوسط 3.33
7	ديوان الرقابة المالية	3.52	3.33	الفقرة 1 بوسط 4.3	الفقرتين 6 و17 بوسط حسابي 3	الفقرة 8 بوسط 3.70	الفقرة 11 بوسط حسابي 2.75

المصدر: من اعداد الباحثة بالاعتماد على مخرجات البرنامج الاحصائي spss

يلاحظ من الجدول اعلاه اتفاق قطاعي الخدمات والزراعة بخصوص الفقرة 29 التي حصلت على اعلى وسط حسابي بالنسبة لفقرات المتغير المستقل مدى التزام المدققين الداخليين بمعايير التدقيق الداخلي الدولية وعدم اتفاق قطاعات التعليم ,الخدمات ,الصناعة, اجمالي القطاعات مع الفقرة (18) التي حصلت على ادنى وسط حسابي والتي تتعلق بقيام مدير التدقيق الداخلي بالافصاح عن حالات عدم التقيد بمعايير التدقيق الداخلي الدولية الصادرة من معهد المدققين الداخليين الامريكي , اما بالنسبة بالنسبة لفقرات المتغير التابع التي تتعلق بالاجراءات الفعلية تجاه مخاطر التدقيق ومنها الغش والاحتيال فقد حصلت الفقرة (4) على اعلى وسط حسابي في قطاعي التعليم والصناعة , ممايدل عتى اتفاقهما بخصوص هذه الفقرة وحصلت الفقرة (11) على ادنى وسط حسابي في جميع القطاعات ماعدا قطاع التعليم , مما يدل على عدم اتفاق جميع القطاعات (الخدمات, الزراعة, المصارف,الصناعة) وديوان الرقابة المالية باستثناء قطاع التعليم بشان هذه الفقرة التي تشير الى ان مستوى المخاطر الخاصة بالاحتيال في الموءسسة قليل نسبيا .

المبحث الثالث

اختبار فرضيات البحث

اعتمدت الباحثة في هذا المبحث على مجموعة من الوسائل لغرض اختبار الفرضيات و هي مصفوفة الارتباط (معاملات ارتباط بيرسون), وتحليل الانحدار البسيط. وقد استخدمت مصفوفة معاملات الارتباط البسيط لغرض التحقق من قوة ونوع علاقات الارتباط الموجودة ما بين أبعاد متغيرات البحث, في حين استخدمت تحليل الانحدار البسيط لغرض اختبار علاقات التأثير المباشر بين متغيرات البحث الرئيسية.

أولاً:- اختبار فرضيات الارتباط :

انبثقت عن فرضيات الارتباط فرضيتين رئيستين وعلى النحو الاتي:-

- **الفرضية الرئيسة الأولى:**

(لا توجد علاقة ارتباط ذات دلالة معنوية بين التزام المدققين الداخليين بمعايير التدقيق الداخلي وقياس الاجراءات الفعلية تجاه مخاطر التدقيق ومنها الغش والاحتيال من وجهة نظر قطاعات مختارة).

- **الفرضية الرئيسة الثانية:**

(لا توجد علاقة ارتباط ذات دلالة معنوية بين التزام المدققين الداخليين بمعايير التدقيق الداخلي وقياس الاجراءات الفعلية تجاه مخاطر التدقيق ومنها الغش والاحتيال من وجهة نظر ديوان الرقابة المالية ولقطاعات مختارة).

اختبار الفرضية الرئيسة الاولى:-

انبثقت عن الفرضية الرئيسة الاولى خمس فرضيات فرعية ولكل قطاع مختار .وبعد التحليل وضعت النتائج في الجدول (*3 - 24*) والذي يظهر مصفوفة معاملات الارتباط البسيط بين المتغيرات المستقلة والتابعة ولكل قطاع . وقبل الدخول في اختبار الفرضيات الفرعية فان الجدول (*3 - 24*) يشير أيضاً إلى حجم العينة لكل قطاع ونوع الاختبار (2-tailed). ومختصر (.Sig) يشير إلى اختبار معنوية معامل الارتباط من خلال مقارنة قيمة (t) المحسوبة مع الجدولية لدرجة حرية (n-1) من غير أن يظهر قيمها. فوجود علامة (**) يدل على معنوية معامل الارتباط عند مستوى (0.01),بينما عدم وجود علامة يعني وجود ارتباط لكنه غير معنوي عند المستوى المذكور. وضمت الفرضية الفرعية الاولى فرضيتي العدم والوجود و هما:

ب. فرضية العدم (H_0)

(لا توجد علاقة ارتباط ذات دلالة معنوية بين التزام المدققين الداخليين بمعايير التدقيق الداخلي وقياس الاجراءات الفعلية تجاه مخاطر التدقيق ومنها الغش والاحتيال من وجهة نظر قطاع التعليم).

أمّا الفرضية البديلة (فرضية الوجود) (H_1)

(توجد علاقة ارتباط ذات دلالة معنوية بين التزام المدققين الداخليين بمعايير التدقيق الداخلي وقياس الاجراءات الفعلية تجاه مخاطر التدقيق ومنها الغش والاحتيال من وجهة نظر قطاع التعليم)

وبعد التحليل بينت النتائج في الجدول (*3 - 24*) والذي يظهر مصـــفوفة الارتباطات وجود علاقة ارتباط موجبة ذات دلالة معنوية عند مســـتوى (1%)بين التزام المدققين الداخليين بمعايير التدقيق الداخلي وقياس الاجراءات الفعلية تجاه مخاطر التدقيق ومنها الغش والاحتيال من وجهة نظر قطاع التعليم إذ بلغت قيمة معامل الارتباط (0.78). وتدعم هذه النتيجة صـحة فرضـية الوجود ورفض فرضـية العدم للفرضـية الفرعية الاولى. وهذا ويدل على أن التزام المدققين الداخليين بمعايير التدقيق الداخلي في قطاع التعليم يســـهم وبشـــكل كبير في تحقيق الحد من مخاطر التدقيق ومنها الغش والاحتيال .

اما اختبار الفرضية الفرعية الثانية ،وتضم فرضيتي العدم والوجود وهما:

ج. فرضية العدم (H_0)

(لا توجد علاقة ارتباط ذات دلالة معنوية بين التزام المدققين الداخليين بمعايير التدقيق الداخلي وقياس الاجراءات الفعلية تجاه مخاطر التدقيق ومنها الغش والاحتيال من وجهة نظر قطاع الخدمات).

أمّا الفرضية البديلة (فرضية الوجود) (H_1)

(توجد علاقة ارتباط ذات دلالة معنوية بين التزام المدققين الداخليين بمعايير التدقيق الداخلي وقياس الاجراءات الفعلية تجاه مخاطر التدقيق ومنها الغش والاحتيال من وجهة نظر قطاع الخدمات)

وبعد التحليل بينت النتائج في الجدول (*3 - 24*) والذي يظهر مصـــفوفة الارتباطات وجود علاقة ارتباط موجبة ذات دلالة معنوية عند مســـتوى (1%)بين التزام المدققين الداخليين بمعايير التدقيق الداخلي وقياس الاجراءات الفعلية تجاه مخاطر التدقيق ومنها الغش والاحتيال من وجهة نظر قطاع الخدمات، إذ بلغت قيمة معامل الارتباط (0.77). وتدعم هذه النتيجة صـحة فرضـية الوجود ورفض فرضـية العدم للفرضـية الفرعية الثانية. وهذا ويدل على أنه كلما التزم المدققين الداخليين بمعايير التدقيق الداخلي الدولية في قطاع الخدمات بصورة اكبر كلما اسهم ذلك وبشكل كبير في تحقيق الحد من مخاطر التدقيق ومنها الغش والاحتيال .

اما اختبار الفرضية الفرعية الثالثة ،وتضم فرضيتي العدم والوجود وهما:

ج- فرضية العدم (H0)

(لا توجد علاقة ارتباط ذات دلالة معنوية بين التزام المدققين الداخليين بمعايير التدقيق الداخلي وقياس الاجراءات الفعلية تجاه مخاطر التدقيق ومنها الغش والاحتيال من وجهة نظر قطاع الزراعة).

أمّا الفرضية البديلة (فرضية الوجود) (H_1)

(توجد علاقة ارتباط ذات دلالة معنوية بين التزام المدققين الداخليين بمعايير التدقيق الداخلي وقياس الاجراءات الفعلية تجاه مخاطر التدقيق ومنها الغش والاحتيال من وجهة نظر قطاع الزراعة)

يُظهِر جدول مصـــفوفة الارتباط (*3 - 24*) وجود علاقة ارتباط موجبة ذات دلالة معنوية عند معامل (*1%*) بين التزام المدققين الداخليين بمعايير التدقيق الداخلي وقياس الاجراءات الفعلية تجاه مخاطر التدقيق ومنها الغش والاحتيال إذ بلغت قيمة معامل الارتباط (0.89) وتدعم هذه النتيجة صـــحة فرضـــية الوجود ورفض فرضـــية العدم للفرضـــية الفرعية الثالثة ، وهذا يدل على أنه في قطاع الزراعة يمكن الافادة وبشـــكل كبير من الالتزام بمعايير التدقيق لغرض تدعيم وترصين الاجراءات الفعلية لغرض الحد من الغش والاحتيال.

اما اختبار الفرضية الفرعية الرابعة ،وتضم فرضيتي العدم والوجود وهما:

د - فرضية العدم (H0)

(لا توجد علاقة ارتباط ذات دلالة معنوية بين التزام المدققين الداخليين بمعايير التدقيق الداخلي وقياس الاجراءات الفعلية تجاه مخاطر التدقيق ومنها الغش والاحتيال من وجهة نظر قطاع المصارف).

أمّا الفرضية البديلة (فرضية الوجود) (H_1)

(توجد علاقة ارتباط ذات دلالة معنوية بين التزام المدققين الداخليين بمعايير التدقيق الداخلي وقياس الاجراءات الفعلية تجاه مخاطر التدقيق ومنها الغش والاحتيال من وجهة نظر قطاع المصارف)

يُظهِر جدول مصـــفوفة الارتباط (*3 - 24*) وجود علاقة ارتباط موجبة ذات دلالة معنوية عند معامل (*1%*) بين التزام المدققين الداخليين بمعايير التدقيق الداخلي وقياس الاجراءات الفعلية تجاه مخاطر التدقيق ومنها الغش والاحتيال إذ بلغت قيمة معامل الارتباط (0.72) وتدعم هذه النتيجة صـــحة فرضـــية الوجود ورفض فرضية العدم للفرضية الفرعية الرابعة ، وهذا ويدل على أنه في قطاع المصـارف يدرك العاملين في حقل الرقابة والتدقيق الداخلي الارتباط الكبير بين الالتزام بمعايير التدقيق الداخلي الدولية والحد من مشـــاكل الغش والاحتيال. .

اما اختبار الفرضية الفرعية الخامسة ،وتضم فرضيتي العدم والوجود وهما:

هـ - فرضية العدم (H0)

(لا توجد علاقة ارتباط ذات دلالة معنوية بين التزام المدققين الداخليين بمعايير التدقيق الداخلي وقياس الاجراءات الفعلية تجاه مخاطر التدقيق ومنها الغش والاحتيال من وجهة نظر قطاع الصناعة).

أمّا الفرضية البديلة (فرضية الوجود) (H_1)

(توجد علاقة ارتباط ذات دلالة معنوية بين التزام المدققين الداخليين بمعايير التدقيق الداخلي وقياس الاجراءات الفعلية تجاه مخاطر التدقيق ومنها الغش والاحتيال من وجهة نظر قطاع الصناعة)

يُظهِر جدول مصـــفوفة الارتباط (*3 -24*) وجود علاقة ارتباط موجبة ذات دلالة معنوية عند معامل (5.5%) بين التزام المدققين الداخليين بمعايير التدقيق الداخلي وقياس الاجراءات الفعلية تجاه مخاطر التدقيق ومنها الغش والاحتيال إذ بلغت قيمة معامل الارتباط (0.62) وتدعم هذه النتيجة صـــحة فرضـــية الوجود

ورفض فرضية العدم للفرضية الفرعية الخامسة وهذا ويدل على أنه وفي قطاع الصناعة يمكن الافادة وبشكل كبير من الالتزام بمعايير التدقيق لغرض تدعيم وترصين الاجراءات الفعلية لغرض الحد من الغش والاحتيال.

وبعد التأكد من صحة الفرضيات الفرعية السابقة ,سيتم اختبار الفرضية الرئيسة الأولى. إذ يشير جدول مصـــفوفة الارتباط (*3 - 24*) إلى وجود علاقات ارتباط موجبة ذات دلالة معنوية عند معامل (1%) بين التزام المدققين الداخليين بمعايير التدقيق الداخلي وقياس الاجراءات الفعلية تجاه مخاطر التدقيق ومنها الغش والاحتيال إذ بلغت قيمة معامل الارتباط (0.77) وتدعم هذه النتيجة صـحة فرضـية الوجود ورفض فرضـية العدم للفرضـية الرئيسـة الاولى ، وهذا ويدل على أنه وفي القطاعات المختارة يمكن الافادة وبشـكل كبير من الالتزام بمعايير التدقيق لغرض تدعيم وترصين الاجراءات الفعلية لغرض الحد من الغش والاحتيال.

جدول رقم (3 - 24)

مصفوفة معاملات الارتباط بين المتغيرات المستقلة والمعتمدة من وجهة نظر قطاعات مختارة

المتغير المعتمد / المتغير المستقل		التزام المدققين لقطاع التعليم	التزام المدققين لقطاع الخدمات	التزام المدققين لقطاع الزراعة	التزام المدققين لقطاع المصارف	التزام المدققين لقطاع الصناعة	الاجمالي
الاجراءات الفعلية لقطاع التعليم	Pearson Correlation	.78(**)					
	Sig. (2-tailed)	.01					
الاجراءات الفعلية لقطاع الخدمات	Pearson Correlation		.77(**)				
	Sig. (2-tailed)		.01				
الاجراءات الفعلية لقطاع الزراعة	Pearson Correlation			.89(**)			
	Sig. (2-tailed)			.01			
الاجراءات الفعلية لقطاع المصارف	Pearson Correlation				0.72(**)		
	Sig. (2-tailed)				0.002		
الاجراءات الفعلية لقطاع الصناعة	Pearson Correlation					0.62	
	Sig. (2-tailed)					0.055	
الاجمالي	Pearson Correlation						0.77(**)
	Sig. (2-tailed)						0.01
	N	60	51	17	16	10	154

المصدر: من اعداد الباحثة بالاعتماد على مخرجات البرنامج الاحصائي spss

****Correlation is significant at the 0.01 level (2-tailed).**

*** Correlation is significant at the 0.05 level (2-tailed).**

اختبار الفرضية الرئيسة الثانية :-

انبثقت عن الفرضية الرئيسة الثانية فرضيتان هما:-

- **فرضية العدم (H0)**

(لا توجد علاقة ارتباط ذات دلالة معنوية بين التزام المدققين الداخليين بمعايير التدقيق الداخلي وقياس الاجراءات الفعلية تجاه مخاطر التدقيق ومنها الغش والاحتيال من وجهة نظر ديوان الرقابة المالية ولقطاعات مختارة).

أمّا الفرضية البديلة (فرضية الوجود) (H_1)

(توجد علاقة ارتباط ذات دلالة معنوية بين التزام المدققين الداخليين بمعايير التدقيق الداخلي وقياس الاجراءات الفعلية تجاه مخاطر التدقيق ومنها الغش والاحتيال من وجهة نظر ديوان الرقابة المالية ولقطاعات مختارة)

يُظهِر جدول مصـــفوفة الارتباط (*3 - 25*) وجود علاقة ارتباط موجبة ذات دلالة معنوية عند معامل (1%) بين التزام المدققين الداخليين بمعايير التدقيق الداخلي وقياس الاجراءات الفعلية تجاه مخاطر التدقيق ومنها الغش والاحتيال من وجهة نظر ديوان الرقابة المالية ،إذ بلغت قيمة معامل الارتباط (0.70) وتدعم هذه النتيجة صحة فرضية الوجود ورفض فرضية العدم للفرضية الرئيسة الثانية وهذا يدل على أنه في القطاعات المختارة يمكن الافادة وبشـــكل كبير من الالتزام بمعايير التدقيق لغرض تدعيم وترصـــين الاجراءات الفعلية لغرض الحد من الغش والاحتيال ، وذلك من وجهة نظر ديوان الرقابة المالية

جدول رقم (*3 - 25*)

مصفوفة معاملات الارتباط بين المتغيرات المستقلة والمعتمدة من وجهة نظر ديوان الرقابة المالية

المتغير المستقل / المتغير المعتمد		التزام المدققين في القطاعات من وجهة نظر ديوان الرقابة المالية
الاجراءات الفعلية من وجهة نظر ديوان الرقابة	Pearson Correlation	0.70 (**)
	Sig. (2-tailed)	.01

المالية		
N	20	

المصدر: من اعداد الباحثة بالاعتماد على مخرجات البرنامج الاحصائي spss

****Correlation is significant at the 0.01 level (2-tailed).**

*** Correlation is significant at the 0.05 level (2-tailed).**

ثانياً:- <u>اختبار فرضيات التأثير البسيط</u>

1) الفرضية الرئيسة الثالثة:

فرضية العدم (H_0)

(لا يوجد تأثير ذو دلالة معنوية لالتزام المدققين الداخليين بمعايير التدقيق الداخلي في قياس الاجراءات الفعلية تجاه مخاطر التدقيق ومنها الغش والاحتيال من وجهة نظر قطاعات مختارة)

الفرضية البديلة (فرضية الوجود) (H_1)

(يوجد تأثير ذو دلالة معنوية لالتزام المدققين الداخليين بمعايير التدقيق الداخلي في قياس الاجراءات الفعلية تجاه مخاطر التدقيق ومنها الغش والاحتيال من وجهة نظر قطاعات مختارة)

لغرض اختبار الفرضية الرئيسة الثالثة فإن الدراسة ستعتمد على تحليل الانحدار البسيط باستخدام معامل الانحدار بيتا (β) وقيمة (T) ومعامل التحديد (التفسير) (R^2).

وتتفرع من هذه الفرضية خمس فرضيات فرعية:

و. فرضية العدم (H_0)

لا يوجد تأثير ذو دلالة معنوية لالتزام المدققين الداخليين بمعايير التدقيق الداخلي في قياس الاجراءات الفعلية تجاه مخاطر التدقيق ومنها الغش والاحتيال من وجهة نظر قطاع التعليم

أما الفرضية البديلة (فرضية الوجود) (H_1)

يوجد تأثير ذو دلالة معنوية لالتزام المدققين الداخليين بمعايير التدقيق الداخلي في قياس الاجراءات الفعلية تجاه مخاطر التدقيق ومنها الغش والاحتيال من وجهة نظر قطاع التعليم.

يظهر جدول نتائج تحليل الانحدار البسيط (*3 - 26*) وجود تأثير ذي دلالة معنوية عند مستوى (1%) لالتزام المدققين بمعايير التدقيق الداخلي في قياس الاجراءات الفعلية تجاه مخاطر التدقيق ومنها الغش والاحتيال في قطاع التعليم ، إذ بلغت قيم معامل بيتا (β) (0.943)، ولقد بلغت قيمة (T) المحسوبة (9.39) ،مما يدل على معنوية نموذج الانحدار الخاص بهذه الفرضية وقد بلغ معامل التحديد (0.6) بمعنى أن الالتزام بالمعايير يفسر ما نسبته (60%) من التغيرات التي تطرأ على الاجراءات الفعلية تجاه مخاطر التدقيق ،أما النسبة المتبقية (40%)فيعود لتداخل عوامل أخرى غير داخلة في النموذج الاحصائي. وتدعم هذه النتيجة صحة فرضية الوجود ولا تدعم صحة فرضية العدم للفرضية الفرعية (أ).

ز. فرضية العدم (H_0)

لا يوجد تأثير ذو دلالة معنوية لالتزام المدققين الداخليين بمعايير التدقيق الداخلي في قياس الاجراءات الفعلية تجاه مخاطر التدقيق ومنها الغش والاحتيال من وجهة نظر قطاع الخدمات

أما الفرضية البديلة (فرضية الوجود) (H_1)

يوجد تأثير ذو دلالة معنوية لالتزام المدققين الداخليين بمعايير التدقيق الداخلي في قياس الاجراءات الفعلية تجاه مخاطر التدقيق ومنها الغش والاحتيال من وجهة نظر قطاع الخدمات.

يظهر جدول نتائج تحليل الانحدار البسيط (*3 - 26*) وجود تأثير ذي دلالة معنوية عند مستوى (1%) لالتزام المدققين بمعايير التدقيق الداخلي في قياس الاجراءات الفعلية تجاه مخاطر التدقيق ومنها الغش والاحتيال في قطاع الخدمات، إذ بلغت قيم معامل بيتا (β) (0.942) ولقد بلغت قيمة (*T*) المحسوبة (8.44) مما يدل على معنوية نموذج الانحدار الخاص بهذه الفرضية ،وقد بلغ معامل التحديد (0.593) بمعنى أن الالتزام بالمعايير يفسر ما نسبته *(59.3%)* من التغيرات التي تطرأ على الاجراءات الفعلية تجاه مخاطر التدقيق ،أما النسبة المتبقية (40.7%)فيعود لتداخل عوامل أخرى غير داخلة في النموذج الاحصائي. وتدعم هذه النتيجة صحة فرضية الوجود ولا تدعم صحة فرضية العدم للفرضية الفرعية (ب).

ح. فرضية العدم (H_0)

لا يوجد تأثير ذو دلالة معنوية لالتزام المدققين الداخليين بمعايير التدقيق الداخلي في قياس الاجراءات الفعلية تجاه مخاطر التدقيق ومنها الغش والاحتيال من وجهة نظر قطاع الزراعة

أما الفرضية البديلة (فرضية الوجود) (H_1)

يوجد تأثير ذو دلالة معنوية لالتزام المدققين الداخليين بمعايير التدقيق الداخلي في قياس الاجراءات الفعلية تجاه مخاطر التدقيق ومنها الغش والاحتيال من وجهة نظر قطاع الزراعة.

يظهر جدول نتائج تحليل الانحدار البسيط (*3 - 26*) وجود تأثير ذي دلالة معنوية عند مستوى (1%) لالتزام المدققين بمعايير التدقيق الداخلي في قياس الاجراءات الفعلية تجاه مخاطر التدقيق ومنها الغش والاحتيال في قطاع الزراعة، إذ بلغت قيم معامل بيتا (β) (0.899) ولقد بلغت قيمة (*T*) المحسوبة (7.85) مما يدل على معنوية نموذج الانحدار الخاص بهذه الفرضية ،وقد بلغ معامل التحديد (0.79) بمعنى أن الالتزام بالمعايير يفسر ما نسبته *(79%)* من التغيرات التي تطرأ على الاجراءات الفعلية تجاه مخاطر التدقيق ،أما النسبة المتبقية (21%)فيعود لتداخل عوامل أخرى غير داخلة في النموذج الاحصائي. وتدعم هذه النتيجة صحة فرضية الوجود ولا تدعم صحة فرضية العدم للفرضية الفرعية (ج).

ط. فرضية العدم (H_0)

لا يوجد تأثير ذو دلالة معنوية لالتزام المدققين الداخليين بمعايير التدقيق الداخلي في قياس الاجراءات الفعلية تجاه مخاطر التدقيق ومنها الغش والاحتيال من وجهة نظر قطاع المصارف

أما الفرضية البديلة (فرضية الوجود) (H_1)

يوجد تأثير ذو دلالة معنوية لالتزام المدققين الداخليين بمعايير التدقيق الداخلي في قياس الاجراءات الفعلية تجاه مخاطر التدقيق ومنها الغش والاحتيال من وجهة نظر قطاع المصارف.

يظهر جدول نتائج تحليل الانحدار البسيط (3- 26) وجود تأثير ذي دلالة معنوية عند مستوى (5.5%) لالتزام المدققين بمعايير التدقيق الداخلي في قياس الاجراءات الفعلية تجاه مخاطر التدقيق ومنها الغش والاحتيال في قطاع الزراعة، إذ بلغت قيم معامل بيتا (β) (0.672) ولقد بلغت قيمة (*T*) المحسوبة (2.24) مما يدل على معنوية نموذج الانحدار الخاص بهذه الفرضية ،وقد بلغ معامل التحديد (0.39) بمعنى أن الالتزام بالمعايير يفسر ما نسبته *(39%)* من التغيرات التي تطرأ على الاجراءات الفعلية تجاه مخاطر التدقيق ،أما النسبة المتبقية (61%)فيعود لتداخل عوامل أخرى غير داخلة في النموذج الاحصائي. وتدعم هذه النتيجة صحة فرضية الوجود ولا تدعم صحة فرضية العدم للفرضية الفرعية (د).

ي. فرضية العدم (H_0)

لا يوجد تأثير ذو دلالة معنوية لالتزام المدققين الداخليين بمعايير التدقيق الداخلي في قياس الاجراءات الفعلية تجاه مخاطر التدقيق ومنها الغش والاحتيال من وجهة نظر قطاع الصناعة

أما الفرضية البديلة (فرضية الوجود) (H_1)

يوجد تأثير ذو دلالة معنوية لالتزام المدققين الداخليين بمعايير التدقيق الداخلي في قياس الاجراءات الفعلية تجاه مخاطر التدقيق ومنها الغش والاحتيال من وجهة نظر قطاع الصناعة.

يظهر جدول نتائج تحليل الانحدار البسيط (3 - 26) وجود تأثير ذي دلالة معنوية عند مستوى (1%) لالتزام المدققين بمعايير التدقيق الداخلي في قياس الاجراءات الفعلية تجاه مخاطر التدقيق ومنها الغش والاحتيال في قطاع الزراعة، إذ بلغت قيم معامل بيتا (β) (0.585) ولقد بلغت قيمة (*T*) المحسوبة (3.88) مما يدل على معنوية نموذج الانحدار الخاص بهذه الفرضية ،وقد بلغ معامل التحديد (0.52) بمعنى أن الالتزام بالمعايير يفسر ما نسبته *(52%)* من التغيرات التي تطرأ على الاجراءات الفعلية تجاه مخاطر التدقيق ،أما النسبة المتبقية (48%)فيعود لتداخل عوامل أخرى غير داخلة في النموذج الاحصائي. وتدعم هذه النتيجة صحة فرضية الوجود ولا تدعم صحة فرضية العدم للفرضية الفرعية (هـ). وبعد التأكد من صحة الفرضيات الفرعية السابقة تُختبر الفرضية الرئيسة الثالثة. يظهر جدول نتائج تحليل الانحدار البسيط (3 - 26) وجود تأثير ذي دلالة معنوية عند مستوى (1%) لالتزام المدققين بمعايير التدقيق الداخلي في قياس الاجراءات الفعلية تجاه مخاطر التدقيق ومنها الغش والاحتيال في القطاعات المختارة، إذ بلغت قيم معامل بيتا (β) (0.852) ولقد بلغت قيمة (*T*) المحسوبة (14.87) مما يدل على معنوية نموذج الانحدار الخاص بهذه الفرضية ،وقد بلغ معامل التحديد (*0.594*) بمعنى أن الالتزام بالمعايير يفسر ما نسبته *(59.4%)* من التغيرات التي تطرأ على الاجراءات الفعلية تجاه مخاطر التدقيق ،أما النسبة المتبقية (40.6%)فيعود لتداخل عوامل أخرى غير داخلة في النموذج الاحصائي. وتدعم هذه النتيجة صحة فرضية الوجود ولا تدعم صحة فرضية العدم للفرضية الرئيسة الثالثة.

الجدول رقم (3 -26)

نتائج تحليل الانحدار البسيط وقيم (R^2) و قيمة (T) للفرضية الرئيسة الثالثة

	القطاعات	معادلة الانحدار	قيم T	قيمة R^2	مستوى المعنوية
الفرضية	التعليم	Y=0.205+0.943	9.39	0.60	0.01

الرئيسة الثالثة			X1		
	الخدمات	Y=0.148+0.942 X2	8.44	0.593	0.01
	الزراعة	Y=0.367+0.899 X3	7.85	0.79	0.01
	المصارف	Y=0.950+0.672 X4	2.24	0.39	0.055
	الصناعة	Y=1.646+0.585 X5	3.88	0.52	0.01
	القطاعات المختارة	Y=0.514+0.852 X	14.87	0.594	0.01

المصدر: من اعداد الباحثة بالاعتماد على مخرجات البرنامج الاحصائي spss

2) الفرضية الرئيسة الرابعة

فرضية العدم (H0)

لا يوجد تأثير ذو دلالة معنوية لالتزام المدققين الداخليين بمعايير التدقيق الداخلي في قياس الاجراءات الفعلية تجاه مخاطر التدقيق ومنها الغش والاحتيال من وجهة نظر ديوان الرقابة المالية

أما الفرضية البديلة (فرضية الوجود) (H_1)

يوجد تأثير ذو دلالة معنوية لالتزام المدققين الداخليين بمعايير التدقيق الداخلي في قياس الاجراءات الفعلية تجاه مخاطر التدقيق ومنها الغش والاحتيال من وجهة نظر ديوان الرقابة المالية.

يظهر جدول نتائج تحليل الانحدار البسيط (*3 - 27*) وجود تأثير ذي دلالة معنوية عند مستوى (*2.5%*) لالتزام المدققين بمعايير التدقيق الداخلي في قياس الاجراءات الفعلية تجاه مخاطر التدقيق ومنها الغش والاحتيال من وجهة نظر ديوان الرقابة المالية، إذ بلغت قيم معامل بيتا (β) (0.1.124) ولقد بلغت قيمة (*T*) المحسوبة (*2.755*) مما يدل على معنوية نموذج الانحدار الخاص بهذه الفرضية عند المستوى المذكور، وقد بلغ معامل التحديد (0.49) بمعنى أن الالتزام بالمعايير يفسر ما نسبته *(49%)* من التغيرات التي تطرأ على الاجراءات الفعلية تجاه مخاطر التدقيق في القطاعات المختارة من وجهة نظر ديوان الرقابة المالية ،أما النسبة المتبقية (51%)فيعود لتداخل عوامل أخرى غير داخلة في النموذج الاحصـــائي. وتدعم هذه النتيجة صـــحة فرضية الوجود ولا تدعم صحة فرضية العدم للفرضية الرئيسة الرابعة.

الجدول رقم (3 - 27)

نتائج تحليل الانحدار البسيط وقيم (R^2) و قيمة (T) للفرضية الرئيسة الرابعة

	القطاعات	معادلة الانحدار	قيم T	R^2 قيمة	مستوى المعنوية
الفرضية الرئيسة الرابعة	ديوان الرقابة المالية	Y= – 0.648+1.124 X	2.755	0.49	0.025

المصدر: من اعداد الباحثة بالاعتماد على مخرجات البرنامج الاحصائيspss

الفصل الرابع

الاستنتاجات والتوصيات

Recommendations and Conclusions

المبحث الاول

الاستنتاجات

المبحث الثاني

التوصيات

المبحث الأول

الاستنتاجات

في ضوء النتائج المستخلصة من عرض وتحليل الجانبين النظري والعلمي للبحث, لقد توصل الى مجموعة استنتاجات وهي كما يأتي:

اولا: الاستنتاجات النظرية

1- شهد التدقيق الداخلي تطورا مستمرا في مفاهيمه واهدافه ابتداءاً من اهميته في فحص السجلات المحاسبية ودقتها وصولا الى المفهوم الاوسع كإدارة المخاطر والرقابة والتحكم.

2- اتساع نطاق التدقيق الداخلي من الدور التقليدي وهو التدقيق المالي الى التدقيق الاداري والتركيز على اضافة قيمة للمؤسسة متمثلة في تقييم ادارة المخاطر حيث اصبح يشمل انشطة تقييم الخطط والسياسات والاجراءات بالإضافة الى انشطة تقييم فعالية نظم الرقابة الاخرى كما امتد ليشمل تقييم الاداء الشامل للوحدات المختلفة.

3- انتقال التدقيق الداخلي من كونه وسيلة مستقلة للتقييم في خدمة الادارة الى كونه وسيلة مستقلة في خدمة الوحدة الاقتصادية وان نطاق الفحص والتقييم في وظيفة التدقيق الداخلي تطور من النواحي المحاسبية والمالية فقط الى النواحي التشغيلية وتوسع مهامه بإضافة مهمة تحسين فعالية ادارة المخاطر.

4- نتيجة للتغيرات التي حدثت في بيئة الاعمال والتي انعكس اثرها على التدقيق الداخلي, فقد تطورت وظيفة التدقيق الداخلي تماشيا مع هذه التغيرات وتلبية لاحتياجاتها, اذ اصبحت وظيفة تأكيدية استشارية موضوعية

مستقلة تساهم في تعزيز فاعلية ادارة الوحدة الاقتصادية وتحقيق اهدافها وذلك بتحسين اداء عملياتها وفرض الرقابة عليها من خلال الدور الذي يقوم به المد قق الداخلي.

5- تزايد اهمية التدقيق الداخلي بناء على الرغبة في الحفاظ على القيمة الاقتصادية للمؤسسات, واصبح يمثل عصبا رئيسيا لأي مؤسسة, اذ تحتاج ادارات المؤسسات الى توفير تأكيد بان التقارير المالية موثوق بها, واصبح المجتمع اليوم ينظر الى التدقيق الداخلي كجزء من الحل لإدراك ضعف انظمة الرقابة الداخلية وانهيار السلوك الاخلاقي.

6- ان ارتباط التدقيق الداخلي بالإدارة لا يضمن الاستقلالية التامة لعمله, حيث ان هنالك بعض الاعمال والانشطة تتعارض مع الادارة وممكن ان تؤثر في استقلالية التدقيق الداخلي وتعوق عمله.

7- اصدار المعايير الخاصة بالتدقيق الداخلي من قبل معهد المدققين الداخليين الامريكي(IIA), والعمل على تعديلها وتطورها لمواكبة المستجدات الحديثة.

8- وجود دليل للتدقيق ودليل الرقيب المالي في العراق ولا توجد معايير محلية للتدقيق الداخلي يتم الاعتماد عليها من قبل اجهزة التدقيق الداخلي في اداء اعمالهم.

9- هنالك تطور ملحوظ في مفهوم التدقيق الداخلي ومعايير التدقيق الداخلي من خلال اطار الممارسة المهنية للتدقيق الداخلي الذي وضعه معهد المدققين الداخليين الامريكي(IIA).

10- وضع استراتيجية لوظيفة التدقيق الداخلي تتضمن الاهداف, ميثاق التدقيق, خطة العمل, وادارة المخاطر, تقويم المهارات, إنتهاءاً بقياس النتائج والتقرير عنها.

11- ان وجود ميثاق للتدقيق الداخلي يوفر الغطاء الملائم الذي يعمل في ظله قسم التدقيق الداخلي كونه يعد اعترافا من قبل الادارة العليا بأهداف وسلطات ومسؤوليات ونطاق عمل قسم التدقيق الداخلي فضلا عن تحديد المعايير الملائمة لعمله وتخويله بإصدار تقارير بما يسهم في تحسين كفاءة وجود العمل التدقيقي.

12- توجد علاقة ايجابية بين الالتزام بمعايير التدقيق الداخلي الدولية (IIA) وبين ادارة المخاطر وذلك لان جزء كبير من هذه المعايير وخاصة التي تتعلق بالأداء تحدد كيفية الحد من هذه المخاطر.

13- إنَّ انشاء ودعم وتعزيز وظيفة التدقيق الداخلي وفقا لمعايير التدقيق الداخلي (IIA) وتأمين الاستقلالية والموضوعية ورفدها بالملاك المؤهل علميا وعمليا يؤثر تأثيراً كبيرا وفاعلا في الحد من الغش والاحتيال.

14- إنَّ تحديد مهام جهاز التدقيق الداخلي وفقا لمعايير التدقيق الداخلي الدولية الصادرة من معهد المدققين الداخليين الامريكي (IIA) والالتزام بها من حيث الخصائص التي يجب ان تتوفر فيه, ومن حيث مستلزمات ادائه وصلاحياته ومسؤولياته بالشكل الذي يواكب التطورات الحاصلة بمفهومه واهدافه, يضمن تحقيق رقابة فاعلة للإداء بشكل عام.

ثانيا: الاستنتاجات العملية

أ- استنتاجات عن افراد عينة البحث من خلال جداول تحليل الصفات العامة لافراد عينة البحث, نجد ان العينة تتصف بما يأتي:

1- نلاحظ من خلال الجدول رقم (3-4) ان نسبة (53.4%) من افراد العينة لديهم اختصاص محاسبة وهي تمثل النسبة الاعلى, تليها نسبة (20.6) من اختصاص العلوم المالية والمصرفية وبهذا نستنتج ان اغلب افراد عينة البحث هم من ذوي الاختصاص لممارسة عمل التدقيق الداخلي.

2- يوضح ا لجدول رقم (3-5), ان نسبة (69.5%) يحملون شهادة البكالوريوس و (19.5%) يحملون شهادة دبلوم تقني, وبذلك نستنتج ان معظم افراد عينة البحث لديهم مستوى تعليمي يمكنهم من اداء عمل التدقيق الداخلي.

3- من خلال الجدول رقم (3 - 7) افراد عينة البحث حسب سنوات الخبرة من التدقيق الداخلي ان نسبة (24.1%) لديهم خبرة في التدقيق اقل من 5 سنوات و(23.5%) لديهم خبرة في التدقيق من (5-10) سنوات, نستنتج من ذلك ان نصف العدد تقريبا يمتلكون خبرة تتراوح ما بين قليلة ومتوسطة, والنصف الاخر لديهم خبرة كبيرة في التدقيق الداخلي.

4- بالنسبة لاشتراك عينة البحث في الدورات التدريبية في مجال المحاسبة والتدقيق حسب الجدول رقم (3 8) , ان اقل نسبة كانت (10.9%) للدورات التدريبية في قضايا الاحتيال والغش والخطأ, تليها (26.4%) فيما يخص الدورات التدريبية للمعايير الدولية للتدقيق الداخلي, ونستنتج من هذا عدم اعطاء الاهتمام الكافي لهذين الجانبين.

ب- الاستنتاجات المتعلقة بمتغيرات الدراسة:

من خلال نتائج القسم الثاني في الاستبانة المتعلقة بمدى التزام المدققين الداخليين بمعايير التدقيق الداخلي الدولية (II A) نستنتج ما يلي:

1- بالنسبة لجميع القطاعات, يوضح الجدول رقم (3 -19) ان الاوساط الحسابية الموزونة لجميع الفقرات كانت اعلى من الوسط الحسابي الفرضي البالغ (3), وقد حصلت الفقرة (29) على اعلى المتوسطات الحسابية اذ بلغ وسطها الحسابي (4.3) وبنسبة اتفاق (85.9%), وبذلك نستنتج قوة اتفاق اجابات افراد العينة حول هذه الفقرة, والتزام اقسام التدقيق الداخلي في المؤسسات عينة البحث بهذه الفقرة التي تتعلق بقيام مدير التدقيق بالاطلاع على التقرير النهائي قبل رفعه.

2- وحصلت الفقرة (18) على ادنى المتوسطات الحسابية الموزونة, اذ بلغ (3.3) ونسبة الاتفاق(65.9%) , نستنتج من ذلك ضعف اتفاق المدققين الداخليين العاملين في المؤسسات عينة البحث على هذه الفقرة قياسا بالفقرات الاخرى, والتي تتعلق بقيام مدراء التدقيق الداخلي بالإفصاح عن حالات عدم التقيد بالمعايير الدولية للتدقيق الداخلي.

3- بالنسبة للديون الرقابة المالية وفق الجدول (3-21), حصلت الفقرة (1) على اعلى المتوسطات الحسابية (4.3) وبنسبة اتفاق (86%), نستنتج من هذا اتفاق افراد العينة حول الفقرة المذكورة والتي تتعلق بتحديد غرض وسلطة ومسؤولية قسم التدقيق الداخلي رسميا من الجهات ذات العلاقة (ديوان الرقابة المالية, وزارة المالية, الوزارة المعينة والتشريعات والقوانين).

4- وحصلت الفقرتين (6 و 17) على ادنى المتوسطات الحسابية حيث بلغ (3), ونسبة الاتفاق (60%), وبذلك نستنتج ضعف اتفاق مدققي ديوان الرقابة المالية عينة البحث مع هاتين الفقرتين, حيث تشير الفقرة (6) الى انه لا يوجد تدخل بعمل المدققين الداخلين من قبل الادارة العليا, والفقرة (17) التي تشير الى استخدام مدير التدقيق الداخلي تعبير (تم اجراءه) وفقا للمعايير الدولية المهنية لمزاولة التدقيق الداخلي في التقارير التي يرفعها الى الادارة العليا.

ومن خلال نتائج القسم الثاني من الاستبانة والذي يتعلق بقياس الاجراءات الفعلية تجاه مخاطر التدقيق ومنها الغش والاحتيال لجميع المؤسسات في القطاعات عينة البحث كانت النتائج كالاتي:

1- حصلت الفقرة (6) وفق الجدول (3 - 20)على اعلى المتوسطات الحسابية الموزونة اذ بلغ وسطها الحسابي (4%) ونسبة اتفاق (80.3%) وهذا يبين التناسق النسبي لإجابات عينة البحث تجاه هذه الفقرة, ونستنتج من هذا قوة اتفاق المدققين الداخليين القطاعات عينة البحث مع هذه الفقرة والتي تتعلق بقيام مدير التدقيق الداخلي بإبلاغ الادارة العليا ومجلس الادارة عن الاحتمالات الهامة للتعرض لمخاطر الاحتيال.

2- وحصلت الفقرة (11) وفق الجدول (3 -20) على ادنى المتوسطات الحسابية الموزونة, حيث بلغ وسطها الحسابي (3.3) ونسبة الاتفاق (66.6%), نستنتج من ذلك ضعف اتفاق المدققين الداخليين في مؤسسات القطاعات عينة البحث مع هذا الفقرة والتي تشير الى ان مستوى المخاطر الخاصة بالاحتيال قليل نسبيا.

3- بالنسبة الى ديون الرقابة وفق الجدول (3 -22), حصلت الفقرة (8) على اعلى المتوسطات الحسابية الموزونة, حيث بلغ وسطها الحسابي (3.7) ونسبة الاتفاق (74%), ومن ذلك نستنتج اتفاق مدققي ديوان الرقابة المالية عينة البحث مع هذه الفقرة التي تشير الى ان المدققين الداخليين يأخذون في اعتبارهم عند تطوير اهداف مهمة التدقيق احتمال وجود اخطاء هامة او احتيال

4- وحصلت الفقرة (11) وفق الجدول (3-22) على ادنى المتوسطات الحسابية الموزونة, حيث بلغ وسطها الحسابي (2.7) ونسبة الاتفاق (55%) , وبذلك نستنتج ضعف اتفاق مدققي ديوان الرقابة المالية مع هذه الفقرة والتي تشير الى ان مستوى المخاطر الخاصة بالاحتيال قليل نسبيا.

ومن خلال نتائج, تحليل الارتباط والانحدار البسيط نستنتج ما يلي:

1- اظهرت نتائج البحث وجود علاقة طردية بين الالتزام بمعايير التدقيق الداخلي الدولية والحد من الغش والاحتيال, حيث ان الالتزام بهذه المعايير يؤدي الى تدعيم وترصين الاجراءات الفعلية لغرض الحد من الغش والاحتيال.

2- وجود علاقة ارتباط وتأثير معنوية بين الالتزام بمعايير التدقيق الداخلي الدولية (IIA) وبين الحد من الغش والاحتيال.

ومن خلال الزيارات الميدانية والحوارات الشخصية مع المديرين والمدققين الداخليين العاملين في اقسام التدقيق الداخلي في المؤسسات عينة البحث, توصلت الباحثة الى الاستنتاجات الاتية:

1- قلة الملاك الوظيفي من المدققين الداخليين قياسا بحجم الاعمال المناطة بهم.

2- لا يتمتع المدققون الداخليون بالصلاحية والاستقلالية الكافية التي تمكنهم من اداء عملهم بالشكل الصحيح والتي تنسجم مع مفهوم واهداف التدقيق الداخلي, حيث يوجد تدخل من قبل الادارة بعمل المدقق الداخلي, ففي حالة اكتشاف المدقق الداخلي لغش واحتيال, وعند ابلاغ الادارة لا يتم اتخاذ الاجراءات اللازمة ولا توجد متابعة ويتم غلق الموضوع دون توجيه عقوبات رادعة للحد من الغش والاحتيال, مما يسبب الاحباط للمدققين الداخليين والتأثير سلبا على ادائهم وزيادة الغش والاحتيال.

3- لا يحظى المدققون الداخليون الجدد بالتأهيل اللازم للعمل بقسم التدقيق الداخلي, حيث يعمل الخريجون من الجامعات بعد تعينهم في التدقيق بشكل مباشر دون التأهيل والتدريب المسبق في قسم الحاسبات ليتسنى لهم الاطلاع واكتساب الخبرة العملية قبل البدء بالعمل التدقيقي, مما يؤثر سلبا على كفاءة عمل المدقق وعملية التدقيق.

4- ان ارتباط اقسام التدقيق الداخلي بالإدارة يشكل احد نقاط الضعف, حيث يتأثر عملها بذلك , كونه الادارة هي التي تكافئ وتعاقب المدقق الداخلي

5- ان اقسام التدقيق الداخلي في اغلب المؤسسات تكون تحت سيطرة الادارة ولا تكون لها حرية ابداء الرأي وتكون خاضعة للإدارة

6- عدم وجود مخصصات مهنية تشجع للمدققين الداخليين على اداء عملهم بكفاءة وفاعلية وبما يتناسب مع حجم ومسؤولية العمل الذي يقومون به.

7- قلة الدورات التدريبية التي تعمل على زيادة خبرة واطلاع المدققين الداخليين فيما يخص التطورات في مجال عملهم وخاصة فيما يتعلق بمعايير التدقيق الداخلي وقضايا الغش والاحتيال.

8- تضارب التعليمات والتشريعات والقوانين وكثرة التغيرات في العمل والتوقيت غير المناسب لها.

المبحث الثاني

التوصيات

يعرض هذا المبحث اهم التوصيات التي توصي بها الباحثة, اعتمادا على الاستنتاجات التي توصل اليها, وكما يأتي:

اولا: التوصيات المتعلقة بالجانب النظري

1- مواكبة التطورات الحديثة في مفهوم واهداف ومعايير التدقيق الداخلي.

2- ضرورة الانتقال بالتدقيق الداخلي من تدقيق مالي روتيني الى تدقيق سائر انشطة المؤسسة مما يعود بالفائدة عليها ويحسن ادائها.

3- دراسة امكانية ارتباط اجهزة التدقيق الداخلي بالوزارة المعنية او بهيئة مستقلة بشكل مباشر من الناحية الهيكلية والفنية والمالية لضمان الاستقلالية التامة لعمل تلك الاجهزة.

4- ان تبادر الهيئات التدقيقية في العراق بوضع معايير مهنية محلية مستمدة من المعايير الدولية للتدقيق الداخلي, وزيادة وعي الادارات في المؤسسات بأهمية دور المدققين الداخلين في المؤسسة.

5- السعي الى تحديد مهام جهاز التدقيق الداخلي وفقا لمعايير التدقيق الداخلي الدولية (IIA) والالتزام بها من حيث الخصائص التي يجب ان تتوفر فيه, ومن حيث مستلزمات ادائه وصلاحياته ومسؤولياته لضمان تحقيق رقابة فاعلة للإداء بشكل عام.

6- ضرورة وجود ميثاق التدقيق الداخلي يصادق عليه من قبل الادارة العليا للمؤسسة, وان يكون هذا الميثاق واضحا ومفهوما وان يحدد اهداف وسلطات ومسؤوليات القسم ويوفر الدعم اللازم للقيام بأعمال التدقيق الداخلي.

7- ضرورة تبني معايير التدقيق الداخلي الدولية الحديثة والالتزام بها كونها ملائمة لمواكبة التغيرات والتطورات في انشطة التدقيق الداخلي في ظل الانظمة التقليدية وتحقق الاستعداد الامثل لمواجهة والحد من مخاطر الغش والاحتيال.

ثانياً: التوصيات المتعلقة بالجانب العملي

1- زيادة الملاك الوظيفي لأجهزة التدقيق الداخلي في كافة مؤسسات القطاع العام ليتسنى لهم القيام بأعمالهم.

2- اعطاء الموظفين الجدد, وفق برنامج, معد مسبقا, التوجيه المناسب والمعلومات اللازمة والتأهيل والتدريب الكافي في قسم الحسابات ليكتسبوا الخبرة والمعرفة والاطلاع على الجانب المحاسبي قبل البدء بالعمل التدقيقي, حيث ان المدقق يجب ان يكون محاسب اولا ليتعرف على تفاصيل العمل المحاسبي كافة ليتسنى له القيام بعملية التدقيق.

3- شمول المدققين الداخليين بمخصصات مهنية تتناسب مع حجم ومسؤولية العمل الذي يقومون به, ولمنع تأثرهم بالمغريات التي قد يتعرضون لها اثناء عملهم.

4- تكثيف الدورات التدريبية للمدققين الداخليين لزيادة الخبرة والاطلاع بكل ما يخص عملهم وخاصة فيما يتعلق بمعايير التدقيق الداخلي وقضايا الغش والاحتيال.

5- تنظيم المؤتمرات والندوات الخاصة بالتدقيق الداخلي على مستوى البيئة المحلية للمساهمة في تطوير خبرات ومهارات المدققين الداخليين, فضلا عن تقريب وجهات النظر والفهم المشترك لهؤلاء المدققين, لطبيعة اجراءات التدقيق الداخلي بمشاركة اساتذة الجامعات والمتخصصين في هذا المجال.

6- مساهمة ديوان الرقابة المالية في تنظيم دورات ومحاضرات للمدققين الداخليين على مستوى الوزارات والمؤسسات كافة حول كيفية تطبيق التعليمات والقوانين وتوحيد طريقة تنفيذها.

7- ضرورة اهتمام الجامعات والمعاهد كافة بتدريس التدقيق الداخلي وفق التطورات الحديثة ضمن الخطط الدراسية المعتمدة وخصوصا في مرحلة البكالوريوس لرفد المؤسسات بالخريجين المؤهلين اكاديمياً ليكون لديهم الاطلاع والمعرفة بمفهوم واهداف ومعايير التدقيق الداخلي للنهوض بواقع عمل التدقيق الداخلي في مؤسسات القطاع العام في العراق.

8- تقديم الدعم والاسناد لأقسام التدقيق الداخلي بما يتناسب و اهمية العمل الذي تقوم به في سير اعمال المؤسسة بصورة صحيحة وتحقيق اهدافها.

9- انشاء معهد عالي للتدقيق الداخلي لتطوير المهارات المهنية والاكاديمية للمدققين الداخليين العراقيين العاملين في القطاع العام والخاص وفق منهاج تنسجم مع مناهج المعاهد المناظرة في باقي دول العالم.

المصادر

و

المراجع

المصادر

القران الكريم

اولا: القوانين والوثائق الرسمية والنشرات.

1.قانون العقوبات رقم (111) لسنة1969, الاحتيال, المادة (456) جمهورية العراق.

2.دليل استرشادي لوحدات التدقيق الداخلي في الوزارات, ديوان الرقابة المالية, دائرة الشؤون الفنية والدراسات,2007.

3.اصدارات المعايير الدولية لممارسة اعمال التدقيق والتأكيد وقواعد اخلاقيات المهنة, الاتحاد الدولي المحاسبي,2008.

4.معاييرالتدقيق الداخلي الدولية الصادرة من معهد المدققين الداخليين الامريكي(IIA) لسنة 2012.

ثانياً: المصادر العربية

أ- الكتب:

1.ارينز, الفين ولوبك, جيمس (2008) "المراجعة مدخل متكامل, ترجمة د. محمد محمد عبد القادر الدسيطي ومراجعة د. احمد حامد حجاج", دار المريخ للنشر, الرياض, المملكة العربية السعودية.

2.اشتوي, ادريس عبد السلام (1991) "المراجعة", الدار الجماهيرية للنشر والتوزيع, مصراته, الجماهيرية العربية الليبية.

3. التميمي, هادي (2006) "مدخل الى التدقيق من الناحية النظرية والعلمية", الطبعة الثالثة, عمان, اردن.

4. توماس, وليم وهنكي, امرسون (2006) "المرجعة بين النظرية والتطبيق" ترجمة د. احمد حامد حجاج و د. كمال الدين سعيد, دار المريخ للنشر, الرياض, المملكة العربية السعودية.

5.جمعة احمد حلمي (2009) "الاتجاهات المعاصرة في التدقيق والتأكيد", دار صنعاء للنشر والتوزيع, الطبعة الاولى, عمان, الاردن.

6.جمعة, احمد حلمي (2011) "التدقيق الداخلي و الحكومي", دار صنعاء للنشر والتوزيع, الطبعة الاولى, عمان, الاردن.

7.الحسبان, عطا الله احمد سويلم (2009)" الرقابة الداخلية والتدقيق في بيئة تكنلوجيا المعلومات", دار الراية , الطبعة الاولى, عمان, الاردن.

8.الخطيب, خالد راغب (2010)" مفاهيم حديثة في الرقابة المالية والداخلية في القطاع العام والخاص", مكتبة المجتمع العربي للنشر والتوزيع, الطبعة الاولى, عمان , الاردن.

9.دحدوح , حسين احمد والقاضي, حسين يوسف (2009) "مراجعة الحسابات المتقدمة: الاطار النظري والاجراءات العملية, دار الثقافة للنشر والتوزيع, الجزء الاول, الطبعة الاولى, عمان, الاردن.

10. الذنيبات, علي عبد القادر (2009) "تدقيق الحسابات في ضوء المعايير الدولية نظرية وتطبيق, شركة مطابع الارز, الطبعة الثانية, عمان, الاردن.

11.سرايا, محمد السيد (2007) "اصول وقواعد المراجعة والتدقيق الشامل", دار التعليم الجامعي , الاسكندرية, مصر.

12.سرايا , محمد السيد وشحاته, شحاته السيد راشد, محمد ابراهيم (2013)", الرقابة والمراجعة الداخلية الحديثة, دار التعليم الجامعي, الاسكندرية, مصر.

13.سليمان, محمد مصطفى (2014) "الاسس العلمية والعملية لمراجعة الحاسبات", الدار الجامعية , الاسكندرية , مصر.

14.سواد, زاهدة عاطف (2009) "مراجعة الحسابات والتدقيق", دار الراية للنشر والتوزيع, الطبعة الاولى, عمان, الاردن.

15.شحاته, شحاته السيد (2014), المراجعة المتكاملة مدخل المراجع العربي للقرن الحادي والعشرين", دار التعليم الجامعي, الاسكندرية, مصر.

16. صبح, داود يوسف (2010) "دليل التدقيق الداخلي وفق المعايير الدولية", اتحاد المصارف العربية, الطبعة الثانية, بيروت, لبنان.

17.الصحن, عبد الفتاح محمد وسرايا, محمد السيد وعلي, عبد الوهاب نصر وشحاته, السيد شحاته (2008), "المراجعة التشغيلية والرقابة الداخلية", الدار الجامعية, الاسكندرية, مصر.

18.عابدين, عدنان حمدي (2008), "الاحتيال المالي اسبابه, طرق اكتشافة وسبل منعه", مكتبة لبنان ناشرون, الطبعة الاولى, بيروت, لبنان.

19.عبد الله, خالد امين (2007), "علم تدقيق الحسابات الناحية النظرية والعملية", دار وائل للنشر والتوزيع, الطبعة الرابعة, عمان, الاردن.

20.عبد الله, خالد امين (2010), "علم تدقيق الحسابات الناحية النظرية والعملية", دار وائل للنشر والتوزيع, الطبعة الخامسة, عمان, الاردن.

21.عبد الكريم, عارف عبد الله (2014), "المراجعة المتقدمة", الدار الجامعية, الاسكندرية, مصر.

22.عثمان, عبد الرزاق محمد (1999), "اصول التدقيق والرقابة الداخلية", دار الكتب للطباعة والنشر, الطبعة الثانية, الموصل, العراق.

23.علي, عبد الوهاب نصر وشحاته, شحاته السيد (2013), "معايير المراجعة والتاكيد المهني", دار التعليم الجامعي, الاسكندرية, مصر.

24.علي, عبد الوهاب نصر وشحاته, شحاته السيد (2013), "المراجعة المتقدمة في بيئة الاعمال الحديثة", دار التعليم الجامعي, الاسكندرية, مصر.

25.العواد, اسعد محمد علي وهاب (2017), "اساسيات المحاسبة الحكومية", , دار الكتب, كربلاء, العراق.

26.القباني, ثناء علي والسواح, نادر شعبان ابراهيم (2006), "المراجعة الداخلية في ظل التشغيل الالكتروني", الدار الجامعية, الاسكندرية, مصر.

27.القصاص, خليل محمد (2014), "الحوكمة المؤسسية واستراتيجيات التدقيق الداخلي", غزة, فلسطين.

28.لطفي, امين السيد احمد (2014), "تفعيل اليات المراجعة في محاربة الاحتيال والفساد", الدار الجامعية, الاسكندرية, مصر.

29.محمود, رافت سلامة وكلبونة, احمد يوسف وزريقات, عمر محمد (2011), "علم تدقيق الحسابات العملي", دار المسيرة للنشر, الطبعة الاولى, عمان, الاردن.

30.مسعد, محمد فضل والخطيب, خالد راغب (2009), "دراسة متعمقة في تدقيق الحسابات", دار كنوز المعرفة العلمية للنشر, عمان, الاردن.

31.المطارنة, غسان فلاح (2006), "تدقيق الحسابات المعاصر الناحية النظرية", دار المسيرة للنشر, عمان, الاردن.

32.المطارنة, غسان فلاح (2013), "تدقيق الحسابات المعاصر الناحية النظرية", دار المسيرة للنشر, عمان, الاردن.

33.النزلي, محمد جمال (2012), "ركائز منع التحريف والتلاعب في القوائم المالية المنشورة الصادرة عن الشركات المساهمة العامة الاردنية", دار الاعصار العلمية للنشر والتوزيع, الطبعة الاولى, عمان, الاردن.

34.هوك, بريان (2015), "هوك انترناشونال للتدقيق الداخلي", ترجمة ونشر مؤسسة الجمان لاستشارات الاعمال الادارية, عمان, الاردن.

35.الوردات, خلف عبد الله (2006), "التدقيق الداخلي بين النظرية والتطبيق وفقاً لمعايير التدقيق الداخلي الدولية", الوراق للنشر والتوزيع, الطبعة الاولى, عمان الاردن.

36.الوقاد, سامي محمد وديان, لؤي محمد (2010), "تدقيق الحسابات (1)", مكتبة المجتمع العربي للنشر والتوزيع, الطبعة الاولى, عمان, الاردن.

ب- الرسائل والأطاريح:

1.احمد, حامد عبد الهادي (2014), "بناء النموذج لفحص نظام الرقابة الداخلية من قبل قسم التدقيق الداخلي في الوحدات الحكومية على وفق المعايير الدولية: بحث تطبيقي في هيئة استثمار البصرة", اطروحة دكتوراه, المعهد العربي للمحاسبيين القانونيين, بغداد, العراق.

2. احمد, رويدة ابراهيم (2009) , "تأثير التدقيق المستند على المخاطر في كفاءة نظام الرقابة الداخلية وفاعليته) , بحث مقدم كجزء من متطلبات الحصول على شهادة المحاسبة القانونية , المعهد العربي للمحاسبين القانونيين , بغداد العراق .

3.اكبر, حكمت بخش علي (2015), "جودة التدقيق الداخلي في ضوء معايير التدقيق الدولية: اطار مقترح بحث تطبيقي في مصرف الرشيد", بحث مقدم كجزء من متطلبات الحصول على شهادة المحاسبة القانونية, المعهد العربي للمحاسبيين القانونيين, بغداد, العراق. .

4. الامارة , ضمياء محمد جواد (2007) , " مسؤولية المدقق الداخلي في تقييم ادارة المخاطر المصرفية :بحث تطبيقي في مجموعة من المصارف الخاصة", رسالة ماجستير , جامعة بغداد , العراق .

5.الحميري, عبد الله عبد الرزاق محمد (2015), "دور التدقيق الداخلي في قرارات الاستثمار: بحث تطبيقي في عينة من الشركات المدرجة في سوق العراق للأوراق المالية", بحث مقدم كجزء من متطلبات الحصول على شهادة المحاسبة القانونية, المعهد العربي للمحاسبيين القانونيين, بغداد, العراق.

6.رضوان ,ايهاب ديب مصطفى (2012) ,"اثر التدقيق الداخلي على ادارة المخاطر في ضوء معايير التدقيق الداخلي", رسالة ماجستير ,الجامعة الاسلامية ,غزة.

7.الزيادي, سليمة عيدان علي عبد (2015), "التدقيق الداخلي للانشطة التشغيلية واثره في دعم التشغيل الفعال للوحدات الاقتصادية: بحث تطبيقي في مستشفى دار التمريض الخاص", بحث مقدم كجزء من متطلبات الحصول على شهادة المحاسبة القانونية, المعهد العربي للمحاسبيين القانونيين, بغداد, العراق.

8.شربة, علي هاتف عبد علي (2015), "تحسين جودة التدقيق الداخلي في الحكومة باستخدام معايير تقنية Six Sigma: دراسة تطبيقية في عينة من الوحدات الخدمية في محافظة النجف الاشرف", رسالة ماجستير, الجامعة المستنصرية, بغداد, العراق.

9 .الطويل, عصام محمد (2009)," فاعلية اجهزة التدقيق الداخلي في الجامعات الفلسطينية في ظل معايير التدقيق الداخلي الدولية" رسالة ماجستير ,الجامعة الاسلامية ,غزة ,فلسطين .

10.عباس ,نادية علي (2014) "فاعلية التدقيق الداخلي في ظل حوكمة الشركات: بحث تطبيقي في وزارة الهجرة والمهجرين", بحث مقدم كجزء من متطلبات الحصول على شهادة المحاسبة القانونية, المعهد العربي للمحاسبين القانونيين, بغداد, العراق.

11.عبد الغني ,فضل علي (2003) "مدى تطبيق معايير التدقيق الداخلي المتعارف عليها في البنوك التجارية اليمنية" ,رسالة ماجستير ,جامعة اليرموك ,عمان .

12.علي, عباس يعقوب (2013) "تأثير قواعد السلوك المهني لمراقب الحسابات في الكشف عن حالات الاحتيال والخطأ على وفق معيار التدقيق الدولي (240)", رسالة ماجستير, الكلية التقنية الادارية, بغداد, العراق.

13.علي, ساجدة غفوري (2015) "دور التدقيق الداخلي في الحد من جرائم غسل الاموال: بحث تطبيقي في عينة من المصارف العراقية الخاصة", اطروحة دكتوراه محاسبة قانونية, المعهد العربي, بغداد, العراق.

14.الغزاوي, زكي جبار كاظم (2008) "دور قسم الرقابة والتدقيق الداخلي ومسؤوليته في الحد من ظاهرة الفساد الاداري في الدوائر الحكومية: تحليل في اقسام الرقابة والتدقيق الداخلي للوزارة المالية والهيئة العامة للضرائب", اطروحة دكتوراه محاسبة قانونية, المعهد العربي للمحاسبين القانونيين, بغداد, العراق.

15.فلاق, محمد (2012) "التدقيق الداخلي وعلاقته بضبط الجودة في المؤسسات العمومية الاقتصادية الحاصلة على شهادة الجودة الايزو 9001", رسالة ماجستير, جامعة عمان العربية للدراسات العليا, عمان, الاردن.

16.محمد, رفيق عبد الرزاق (2012)" اثر تطبيق معايير جودة التدقيق الداخلي في تقويم وتطوير نظام الرقابة الداخلية في الوحدات الاقتصادية :بحث تطبيقي في رئاسة جامعة الكوفة " , بحث مقدم كجزء من متطلبات الحصول على شهادة المحاسبة القانونية ,المعهد العربي للمحاسبين القانونيين ,بغداد العراق .

17. محمد, مجيد محمد (2015) "مقاييس التدقيق الداخلي ودورها في اكتشاف الاخطاء والمخالفات: بحث تطبيقي في عينة من الشركات التجارية في العراق", اطروحة دكتوراه محاسبة قانونية, المعهد العربي للمحاسبين القانونيين, بغداد, العراق.

18.مخلوف ,احمد محمد (2007) "المراجعة الداخلية في ظل المعايير الدولية للمراجعة الداخلية في البنوك التجارية الاردنية " رسالة ماجستير ,جامعة الجزائر.

19. ميران, علي فاضل (2015) "رفع فعالية التدقيق الداخلي بتطبيق معيار التدقيق الدولي رقم 500الخاص بأدلة التدقيق: بحث تطبيقي في معمل الالبسة الرجالية الجاهزة في النجف", اطروحة دكتوراه محاسبة قانونية, المعهد العربي للمحاسبين القانونيين, بغداد, العراق.

20. المدلل, يوسف سعيد يوسف (2007) "دور وظيفة التدقيق الداخلي في ضبط الاداء المالي والاداري: دراسة تطبيقية على الشركات المساهمة العامة المدرجة في سوق فلسطين للأوراق المالية", رسالة ماجستير, الجامعة الاسلامية, غزة, فلسطين.

21. المطر, ماجد خلف محمد (2013) "مدى التزام المحاسبين القانونيين الاردنيين بمعايير التدقيق الدولي في تحديد مخاطر الاخطاء الجوهرية والاحتيال: دراسة ميدانية", رسالة ماجستير, جامعة جرش, الاردن.

22.نمر, عدنان قيس (1998) "دور التدقيق الداخلي في حماية موجودات المنشأة وترشيد قرارات الادارة " بحث مقدم كجزء من متطلبات نيل شهادة المحاسبة القانونية ,المعهد العربي للمحاسبين القانونيين ,بغداد, العراق

23. النونو, كمال محمد سعيد كامل (2009) "مدى تطبيق معايير التدقيق الداخلي المتعارف عليها في البنوك الاسلامية العاملة في قطاع غزة", رسالة ماجستير, كلية التجارة, الجامعة الاسلامية, غزة, فلسطين.

ج- البحوث والدوريات

1-السعدني, مصطفى حسن بسيوني (2009) "المراجعة الداخلية في اطار حوكمة الشركات في منظور طبيعة خدمات المراجعة الداخلية", المؤتمر العربي الاول حول (التدقيق الداخلي في اطار حوكمة الشركات) بالتعاون الاتحاد العربي لخبراء المحاسبة القانونيين, ووزارة الاستثمار "مركز المديرين" بجمهورية مصر

العربية, والمنعقد في الشارقة – دولة الامارات العربية المتحدة في سبتمبر 2005, منشورات المنظمة العربية للتنمية الادارية.

2-الشوبكي, يونس عليان (2014) "اهمية التدقيق الداخلي في الشركات الاردنية المساهمة العامة في الحد من مخاطر الاحكام الشخصية لمعدي القوائم المالية: دراسة ميدانية على البنوك التجارية", مجلة جامعة دمشق للعلوم الاقتصادية والقانونية – المجلد 30 – العدد الاول, جامعة دمشق, سوريا.

3-د الله, حنان وسلمان, علاء جاسم (2013) "دور التدقيق الداخلي في ظل حوكمة الشركات لمواجهة الفساد الاداري والمالي", ملتقى المحاسبين الاردنيين والعرب ومحاسبة التدقيق الداخلي ومعايير التدقيق الداخلي في البنوك http://www.lia.org.sa,2013.

ثالثا: المصادر الاجنبية

A- Books

1. Adenji, A. (2004) "Auditing and investigation", lagos, value analysis publishers.
2. Arens, Alvin A., Randal j. Eldar, Marks Beasley (2008) "Auditing and Assurance Services", by Pearson education, inc. New jersey, USA.
3. Arens, Alvin A., James K. Loebbecke (1988) "Auditing an Integrated Approach", by prentice-Hall, inc. New jersey, USA.
4. Brink, Victor Z. James A. Cashin, Herbert Witt (1973) "Modern internal Auditing: An operational Approach", Third Edition, the Ronald press company, New York, USA.
5. Albrecht, W. Steve, Conan C. Albrecht, Chad O. Albrecht (2006) "Fraud Examination", 2nd edition, Thomson, USA.
6. Bologa, G. Jack, Robert J. Lindquist, (1995) "Fraud Auditing and Forensic Accounting", John Wiley & Sons, Inc. New York, USA.
7. Boyhton, W. JohnSon, R.& Kell, W. (2005) "Assurance and the integrity of financial reporting", 8th edition, john wiley & Son, Inc, New York, USA.

8. Ican, (2006) "Financial Reporting and Audit Practice", Lagos, VI Publishing Ltd.
9. Hayes, Rick, Roger Dassen, Arnold Schilder, Philip Wallage (2005) "Principles of Auditing: An Introduction to international standards on Auditing", prentice hall, England, UK.
10. Hopwood, William S. Jay, J. Leiner, George R. Young (2007) "Forensic Accounting and Fraud Examination", mcgraw. Hill International Edition.
11. Messier, William F. Steven M. Glover, Douglas F. Prawitt (2008) "Auditinget Assurance Services Asystematic Approch", Fifth edition, Mcgraw-Hill companies, New York, America.
12. Paula, F. Clive, Frank A. Attwood (1982) "Auditing principles and practice", Pitman publishing Inc., London.
13. Phillps, Annw. (2009) "Iso 9001: 2008 internal Audits made Easy", by AsQ Quality press, united states of America.
14. Porter, B. (1997) "Auditor's responsibilities with respect to corporate Fraud", Paul chapman publishing, London.
15. Picket, K. H. Spencer (2004) "The internal Auditor at work: Apractice Guide to every day challenges", John Willey Sons, Inc.
16. Ridley, Jeffrey (2008) "Cutting EDGE internal Auditing", John Wiley & Sons, Ltd., USA.
17. Russell, J.p (2000) "The Quality Audit Hand book", ASQ Quality press, USA.
18. Singleton, Tommie, Aaron Singleton, Jack Bolongna, Robert Lindquist (2006) "Fraud Auditing and forensic Accounting", third edition, John Wiley & Sons, Inc., USA.
19. Soltani, Bahram (2007) "Auditing an Intenational Approach", 1st edition, prentice Hall, USA.
20. Vona, Leonard W. (2008) "Fraudrisk Assesment: Building a fraud Audit program", jhon wiley & sons, Inc., New Jersey, USA.

21. Whittington, O. Ray,kurt pany (2008) "Principles of Auditing & Other Assurance Services", 16th Edition, Mc Graw-Hill, New York,America.

B-Periodicals and Reports

1. Allegrini, marco & D'Onza, Giuseppe(2003) " Internal Auditing Risk Assessment in Large Italian Companies: Empirical Survey", International Journal of Auditing No. (7), pp.191-208.
2. Institute of Internal Auditors Research Foundation(2011) " Internal Auditing's Role in Risk Management".
3. Jantan, Muhamad, Faudziah Hanim Fadzil, Hasnah Haron(2005) " Internal Auditing Practices and Internal Control System", managerial Auditing Journal, Volume (20), Issue 8, pp.844-866.
4. Pinto, Juarez(2014) " The Role of Internal Audit in Managerial Practice in Organization", African Journal of Business Management, Vol. 8 (2), pp.68-79.
5. Stewart, Jenny Goodwin & Kent, Pamela (2006) " the Use of Internal Audit by Australian Companies", Managerial Auditing Journal, Vol. (21) No. (1), pp. 81-101.

المواقع الالكترونية:

1. (http://giem-Kantakji.com)
2. (http://Islamfin.gofourn.net)
3. (IIA@theiia.wipSid-History 0f IIA)
4. (Institute of internal Auditors, 1978)
5. .(Institute of Internal Auditors ,1997)
6. (http://www.Intosai.org)
7. (http://www.Theiia.org)
8. (http://Infotech accountant.co)
9. (http://www.almany.com)
10. (http://www.business dictionary.com)
11. (http://www.alukah.net)

الملاحق

ملحق رقم (1)

قائمة بأسماء المحكمين

ملحق رقم (2)

الاستبانة

ملحق رقم (1)
قائمة بأسماء السادة المحكمين وعناوينهم الوظيفية واماكن عملهم
(مرتبة حسب المرتبة العلمية والحروف الهجائية)

ت	الاسم	العنوان الوظيفي ومكان العمل
1.	أ.د. موفق عبد الحسين محمد	عميد المعهد العالي للدراسات المحاسبية والمالية/ جامعة بغداد
2.	أ.د. عباس حميد يحيى التميمي	استاذ في جامعة بغداد/ كلية الادارة والاقتصاد قسم المحاسبة
3.	أ.د. صفاء احمد محمد العاني	استاذ في جامعة بغداد/ كلية الادارة والاقتصاد - قسم المحاسبة
4.	أ.م.د. احمد جاسم	استاذ مساعد في معهد الادارة/ بغداد ـ الرصافة قسم الاقتصاد.
5.	أ.م.د. حيدر علوان كاظم الشمري	استاذ مساعد في جامعة واسط/ كلية الادارة والاقتصاد ـ قسم المحاسبة.
6.	أ.م.د خولة حسين حمدان	استاذ مساعد في المعهد العالي للدراسات المحاسبية والمالية/ جامعة بغداد.
7.	أ.م.د. ريان نعوم	استاذ مساعد في جامعة اربيل/ قسم المحاسبة
8.	أ.م.د. ستار جابر الحجامي	استاذ مساعد في جامعة واسط/ كلية الادارة والاقتصاد ـ قسم المحاسبة
9.	أ.م.د. صفوان قصي عبد الحميد	استاذ مساعد في جامعة بغداد/ كلية الادارة والاقتصاد ـ قسم المحاسبة.
10.	أ.م.د. علاء عبد الحسين السعدي	استاذ مساعد في جامعة البصرة/ كلية الادارة والاقتصاد- قسم المحاسبة
11.	أ.م.د. ورقاء خالد عبد الجبار	معاون العميد للشون الادارية والمالية في معهد الادارة بغداد/ الرصافة.
12.	أ.م. يحيى الموسوي	استاذ مساعد في جامعة بغداد/ كلية الادارة والاقتصاد ـ قسم المحاسبة.
13.	م.د. عادل صبحي الباشا	مدرس في الجامعة العراقية ـ قسم المحاسبة.
14.	م.د. محمد علي ابو جناح	مدرس في جامعة كربلاء/ كلية الادارة والاقتصاد ـ قسم المحاسبة
15.	م.د. منى كامل حمد	مدرسة في جامعة النهرين/ كلية اقتصاديات الاعمال.
16.	د. اسيل جبار عنبر	معاون رئيس هيئة في ديوان الرقابة المالية/ بغداد.
17.	د. امال محمد كاظم	رقيب اقدم في ديوان الرقابة المالية/ بغداد.

جامعة كربلاء

كلية الادارة والاقتصاد

قسم المحاسبة

ملحق رقم (2)
استبانة

حضرة الأستاذ الفاضل:

السلام عليكم

يسرني أن أضع بين يدي شخصكم الكريم الاستبانة المتعلقة بالبحث الموســــــــــوم
" مدى التزام المدققين الداخليين العراقيين بمعايير التدقيق الداخلي الدولية للحد من الغش +

(بحث تطبيقي في عينة من مؤسسات القطاع العام العراقي)
وهي جزء من متطلبات نيل شهادة (الماجستير) علوم في المحاسبة

مشكلة البحث

مشكلة البحث في اطارها التطبيقي وتتمثل بالآتي:

ت. ان مشكلة البحث مستمدة من واقع عمل المؤسسات العراقية لمعرفة طبيعة وكيفية عمل المدققين الداخليين وما هي درجة التزامهم بمعايير التدقيق الداخلي الدولية IIA

ث. دورالمدقق الداخلي في القطاع العام العراقي فيما يتعلق بقضايا الغش والاحتيال وفق معايير التدقيق الداخلي الدولية

أهداف البحث

أ. الاهداف التطبيقية للبحث:

7. بيان مدى تطبيق اجهزة التدقيق الداخلي العراقية لمعايير التدقيق الداخلي الدولية.

8. قياس مدى التزام المدققين الداخليين العراقيين بمعايير التدقيق الداخلي الدولية (I I A) للمساعدة في تطوير ادائهم.

9. تحديد درجة توافق ممارسات التدقيق الداخلي مع معايير التدقيق الداخلي الدولية (I I A) وتقديم توصيات ملائمة لتحسين مستوى فاعلية عمل المدقق الداخلي للحد من الغش والاحتيال.

10. قياس مدى تأثير نشاط التدقيق الداخلي في تقويم اداء الموظفين في الاقسام المالية والمحاسبية.

مع فائق الاحترام والتقدير

الباحثة

رغد منير فرحان

المشرف الاول

أ.د طلال محمد علي الججاوي

المشرف المشارك

أ.م.د. اسعد محمد علي العواد

لأغراض الإيضاح ندرج أدناه بعض المصطلحات الواردة في البحث:

- **معايير التدقيق الداخلي**: هي تعاميم مهنية صادرة عن معهد المدققين الداخليين الأمريكي IIA تحدد متطلبات تنفيذ مجموعة واسعة من أنشطة التدقيق الداخلي، حيث تعتبر بمثابة مفاهيم أساسية يسترشد بها المدققون الداخليون في أداء أعمالهم، ويتم تقييم أداء أعمال التدقيق الداخلي على أساسها. وتتضمن خمسة معايير رئيسية تتعلق بالآتي: (الاستقلالية والموضوعية، الكفاءة المهنية، نطاق عمل التدقيق الداخلي، أسس أداء عملية التدقيق الداخلي، أسس أدارة قسم التدقيق الداخلي).
- **إدارة المخاطر**: هي عملية تهدف الى معرفة وتحديد وتقييم والتحكم في السيطرة على اي احداث او مواقف محتملة بحيث يتم التوصل الى تأكيد معقول بشأن تحقيق اهداف الدائرة.
- **الاحتيال**: يعني اي اعمال او تصرفات غير قانونية او غير مشروعة تتسم بالغش او الخداع او الإخفاء او انتهاك الثقة. ولا تعتمد مثال تلك الأعمال او التصرفات على استخدام التهديد باستخدام العنف او

القوة المادية، ويتم ارتكابها من قبل أطراف او مؤسسات مختلفة بقصد الحصول على المال او الممتلكات او الخدمات او تجنب الدفع او تفادي خسارة الخدمات من اجل الحصول على مزايا شخصية او تجارية.

- **الرقابة الداخلية**: هي مجموعة الإجراءات والوسائل التي تتخذها أدارة الدائرة بهدف حماية الموجودات وضبط ومراجعة البيانات المحاسبية والتأكد من دقتها ومدى الأعتماد عليها وزيادة الكفاية الإنتاجية وتشجيع العاملين على التمسك بالسياسات والخطط الإدارية الموضوعة.

القسم الأول: خصائص عينة الدراسة ومالئ الاستمارة

أولا: معلومات تتعلق بدائرة مدققي الحسابات الداخليين.

1- اسم الدائرة:

2- النشاط الذي يعمل به المدقق الداخلي

نشاط زراعي	نشاط صناعي	نشاط تعليمي	نشاط مصرفي	نشاط خدمي

ثانياً معلومات تتعلق بمالئ الاستمارة:

1- التخصص الأكاديمي:

محاسبة قانونية	محاسبة	مالية ومصرفية	اقتصاد	احصاء	ادارة	اخرى

2-المؤهل الأكاديمي:

دكتوراه	ماجستير	دبلوم عالي	بكالوريوس	دبلوم تقني	اعدادية

3-العنوان الوظيفي:

مدير أقدم	مدير تدقيق	معاون مدير تدقيق	محاسب أقدم	محاسب	معاون محاسب	ملاحظ	معاون ملاحظ

4-سنوات الخبرة في التدقيق الداخلي:

اقل من 5سنوات	5-10سنوات	11-15 سنة	16-20سنة	21سنة فأكثر

5-الدورات التدريبية في مجال المحاسبة والتدقيق:

ت	الدورات	العدد
1-	الرقابة الداخلية	
2-	اساسيات التدقيق الداخلي	
3-	المعايير الدولية للتدقيق الداخلي	
4-	نظم المحاسبة الحكومية	
5-	استخدام الحاسوب في المحاسبة والتدقيق	
6-	قضايا الاحتيال والغش والخطأ	
7-	اخرى	

القسم الثاني:

قياس **مدى التزام المدققين الداخليين في القطاع العام العراقي بمعايير التدقيق الداخلي الدولية فيما يتعلق بقضايا الغش والاحتيال**.

اولا: مدى التزام المدققين الداخليين بمعايير التدقيق الداخلي						
ت	العبارة	اتفق بقوة	*اتفق*	محايد	لااتفق	لااتفق بقوة
1	**يتم تحديد غرض وسلطة ومسؤولية قسم التدقيق الداخلي رسميا من الجهات ذات العلاقة(ديوان الرقابة المالية، وزارة المالية الوزارة المعنية والتشريعات والقوانين والتعليمات ذات العلاقة).**					
2	**يقدم قسم التدقيق الداخلي الى الادارة خدمات استشارية كلما طلب منه ذلك.**					
3	**نشاط التدقيق الداخلي يتسم بالاتي:** **ت- الاستقلالية ب-الموضوعية والحيادية**					
4	**يكون مدير التدقيق الداخلي مرتبطا من الناحية الادارية بالرئيس الاعلى للدائرة.**					
5	**يقدم مدير التدقيق الداخلي للرئيس الاعلى للدائرة خطة القسم وأداء نشاطه خلال السنة.**					
6	**لا يوجد تدخل بعمل المدققين الداخليين من قبل:- أ-الادارة العليا ب-الجهات ذات العلاقة بعمل المدققين**					
7	**لا يوجد لدى اي من المدققين الداخلين تضارب المصالح في الدائرة.**					

8	**يتم اخبار الجهات العليا (وزير) او (المفتش العام) في حال تعرض المدقق اعاقة لاستقلاليته.**					
9	**لا يقوم المدققون الداخليون في الدائرة بتدقيق العمليات التي سبق وان اشتركوا بها كأعضاء في لجان.**					
10	**يمتلك المدققون الداخليون التأهيل العلمي والعملي لتأدية عملهم بكفاءة وفاعلية.**					
11	**لدى المدققين الداخليين المعرفة بالمخاطر والضوابط الرقابية الرئيسية المتعلقة بتقنية المعلومات المحاسبية.**					
12	**يقوم المدققون الداخليون ببذل العناية والمهارة المهنية اللازمة.**					
13	**يطور المدققون الداخليون معرفتهم ومهارتهم وكفاءاتهم عن طريق التطوير المهني المستمر (دورات تدريبية متخصصة).**					
14	**يقوم مدير التدقيق الداخلي بتطوير والمحافظة على برنامج التدقيق لتأكيد وتحسين الجودة.**					
15	**يقوم مدير التدقيق الداخلي بالأشراف الفعال على المدققين وتوجيههم بالشكل الصحيح وتقييم ادائهم دورياً.**					
16	**يقوم ديوان الرقابة المالية بتقييم اداء قسم التدقيق الداخلي مرة واحدة على الاقل كل خمس سنوات.**					
17	**يستخدم مدير التدقيق الداخلي تعبير (تم أجراءه) وفقا للمعايير الدولية المهنية لمزاولة التدقيق الداخلي في التقارير التي يرفعها الى الادارة العليا.**					
18	**يقوم مدير التدقيق الداخلي بالإفصاح عن حالات عدم التقيد بمعاييرالتدقيق الدولية الصادرة من المعهد الامريكي للمدققين الداخليين AII.**					
19	**يقوم مدير التدقيق الداخلي بتبادل المعلومات وينسق النشاطات مع الجهات الرقابية الخارجية والداخلية (المفتش العام) لضمان التغطية اللازمة للأعمال وتلافي ازدواجية الجهود.**					
20	**يتأكد مدير التدقيق الداخلي من أن الموارد البشرية للتدقيق الداخلي مناسبة وكافية ويتم توظيفها لتحقيق الخطة المعتمدة.**					
21	**يعي المدققون الداخليون المخاطر التي يتعرضون لها من خلال خبراتهم المتراكمة.**					
22	**يقوم المدققون الداخليون بتطوير وتوثيق خطة عمل لكل مهمة من مهام التدقيق الداخلي تتضمن اهدافها ونطاقها وتوقيتها والموارد المخصصة لها.**					
23	**يشمل نطاق التدقيق بشكل شامل دراسة الأنظمة والعقود والسجلات المالية وغير المالية والموظفين المعنيين بها والممتلكات المادية المتصلة بها.**					
24	**يوثق المدققون العاملون في الدائرة نتائج عملهم في اوراق عمل ويحتفظون بها في ملفات خاصة.**					

25	**يقوم المدققون الداخليون بوضع استنتاجات ونتائج مهمة التدقيق على اساس اعمال التحليل والتقييم المناسبة.**					
26	**يتضمن التقرير النهائي للإدارة بشأن نتائج التدقيق رأي المدقق الداخلي والمقترحات والاستنتاجات التي توصل اليها.**					
27	**تكون التقارير الى الادارة عادة دقيقة وموضوعية وواضحة وموجزة وبناءة وكاملة وان اصدارها يكون في الوقت المناسب.**					
28	**إذا احتوى التقرير النهائي على خطأ او سهو جسيم فعندها يقوم مدير التدقيق الداخلي بإبلاغ المعلومات المصححة الى كل الأطراف ذات العلاقة.**					
29	**يقوم مدير التدقيق الداخلي بمراجعة التقرير النهائي قبل أصداره.**					
30	**قبل ابلاغ النتائج الى الجهات الاخرى (الرقابية) يجب ان يراعى تقييم المخاطر بالنسبة للمؤسسة والتشاور مع الإدارة العليا.**					
31	**يقوم مدير التدقيق الداخلي بمتابعة مايتخذ ازاء النتائج التي تم ابلاغها الى الأدارة.**					
32	**يقوم مدير التدقيق الداخلي بوضع اجراءات متابعة تكفل التحقق من ان الأجراءات التي تتخذها الأدارة قد تم تطبيقها تطبيقا فعالا.**					

ثانيا: قياس الإجراءات الفعلية أتجاه مخاطر التدقيق ومنها الغش والاحتيال						
ت	العبارة	اتفق بقوة	*اتفق*	محايد	لااتفق	لااتفق بقوة
1	**يناقش المدير التنفيذي مع قسم التدقيق الداخلي المخاطر التي قد يتعرض لها المدققون اثناء عملهم.**					
2	**يتمتع المدققون الداخليون بالتأهيل الاكاديمي والمهني والمعرفة الوافية التي تمكنهم من تقييم مخاطر الاحتيال والحد منها.**					
3	**يعي المدققون الداخليون في احتمال حدوث حالات جسيمة من الأخطاء او الاحتيال.**					
4	**يحقق نشاط التدقيق الداخلي قيمة مضافة للدائرة عندما يقدم تأكيدا موضوعيا وثيق الصلة يسهم في فاعلية وكفاءة عمليات الحوكمة وادارة المخاطر والرقابة.**					
5	**يضع مدير التدقيق الداخلي خطط مرتكزة على المخاطر لتحديد أولويات نشاط التدقيق الداخلي بما يتماشى مع أهداف الوزارة.**					
6	**يقوم مدير التدقيق الداخلي بإبلاغ الإدارة العليا ومجلس الإدارة عن الاحتمالات الهامة للتعرض لمخاطر الاحتيال.**					
7	**يقوم نشاط التدقيق الداخلي بتقييم احتمال حدوث الاحتيال وكيف تقوم الدائرة بإدارة مخاطر الاحتيال.**					

8	**يأخذ المدققون الداخليون في اعتبارهم عند تطوير أهداف مهمة التدقيق احتمال وجود اخطاء هامة أو احتيال.**					
9	**يناقش مدير التدقيق الداخلي مع الإدارة العليا مستوى قبول المخاطر.**					
10	**إذا لم يتم حسم مسألة القرار بشأن المستوى المقبول للمخاطر فعلى المدقق الداخلي رفع المسألة الى الجهات العليا لحسمها.**					
11	**يعد مستوى المخاطر الخاصة بالاحتيال في الدائرة قليل نسبياً.**					
12	**يتم مراجعة التحديات التي تواجه المدققين الداخليين بشكل دوري فيما يخص الاحتيال والغش.**					
13	**لدى المدققين الداخلين في الدائرة خبرة جيدة في قضايا الاحتيال التي تتعرض لها الدائرة وكيفية التخطيط لها بشكل فعال**					

ملاحظات أخرى :

_____

_____

_____

_____

_____

_____

_____

_____

_____

_____

_____

تقبلوا خالص شكرنا وتقديرنا

Abstract

Internal auditing is considered one of the most significant jobs in all facilities since it is a vital instrument in the administration of work and the insurance of operation performance due to the crucial role it has in assessing and promoting the internal auditing system. It also contributes to the evaluation and improvement of risk management because internal auditing represents the major defense line to restrain cheating and fraud.

Since this job is so momentous, it made the Institute of Internal Auditors (IIA) put forward international standards for internal auditing to serve as a guide and a reference to perform the work of the internal auditor. In order for this job to be efficient and achieve its goals, it has to rely on such standards.

Hence, this research aims at measuring the extent of the Iraqi internal auditors' commitment to international auditing standards in the public sector facilities and also to measuring the actual procedures to restrain cheating and fraud accordingly.

In order to attain the objectives of this research, a questionnaire has been formulated. This questionnaire has been distributed on internal auditors in a sample Iraqi public sector facilities which were (19) in number in addition to the auditors in the Iraqi fedral supreme Board of Audit. (200) copies of the questionnaire have been distributed where (174) were returned which form a 87% of the total number. The researcher used (SPSS) to analyze the data available.

One of the results of measuring the extent of the Iraqi internal auditors' commitment in the public sector facilities to international auditing standards for all sectors was that point (29)-which relates to the internal auditing manager's task of looking into the final report being submitted, received the highest mean which is (4.3) and with a rate of accord by

the internal auditors which is (85.9%). Point (18) which indicates the internal auditing manager's disclosure of cases of non-commitment to international auditing standards-received the least mean which is (3.3) and the accord rate among internal auditors is (65.9%).

As regards the measurement of actual procedures to restrain cheating and fraud, point(6) -which relates to the internal auditing manager's notification of his superiors and the Administration Board about the important probabilities of being exposed to fraud-received the highest mean which is (4) with an accord rate among internal auditors of (80.3%) whereas point (11) which refers to the fact that the risk level affiliated with fraud is relatively low-received the lowest mean which is (3.3) with an accord rate amounting to (66.6%). The relationship between the extent of the internal auditors' commitment to international auditing standards and the restraining of fraud and cheating has been statistically determined.

According to the afore-mentioned results, the researcher submits a number of recommendations the most important of which is that there is a necessity to adopt modern international auditing standards and to be committed to them to cope with the developments in the internal auditing activities, to achieve an ideal readiness to encounter and restrain cheating and fraud, to pursue the determination of the auditing staff's task according to these standards in terms of the features that it should have and in terms of the requirements of its performance, responsibilities, and authorities to secure the realization of an efficient auditing. The necessity of affiliating the auditing process with the ministry concerned or directly linking it with an independent commission structurally and financially speaking to insure complete independence and also to increase the training courses for the internal auditors to enhance their expertise.

THE REPUBLIC OF IRAQ

MINISTRY OF HIGHER EDUCATION & SCIENTIFIC RESEARCH

UNIVERSITY OF KERBALA

COLLEGE OF ADMINISTRATION & ECONOMICS

DEPARTMENT OF ACCOUNTING

THE EXTENT OF THE IRAQI INTERNAL AUDITORS' COMMITMENT TO THE INTERNATIONAL INTERNAL AUDITING STANDARDS TO RESTRAIN CHEATING AND FRAUD:

(Applied research in A SAMPLE OF IRAQI PUBLIC SECTOR FACILITIES)

A THESIS SUBMITTED TO: THE BOARD OF THE COLLEGE OF ADMINISTRATION & ECONOMICS / KERBALA UNIVERSITY IN PARTIAL FULFILLMENT OF THE REQUIREMENTS FOR THE MASTER DEGREE IN ACCOUNTING

BY

RAGHAD MUNEER FARHAN AL-ZUBAIDI

SUPERVISED BY

PROF. TALAL M.A. AL-JAJAWI (PH.D.) **ASST.PROF.AS'AD M.A.W. (PH.D.)**

2017 AD **1438 AH**